تحت رعاية

الإمارات العربية المتحدة
وزارة الاقتصاد
UNITED ARAB EMIRATES
MINISTRY OF ECONOMY

هيئة الأوراق المالية والسلع
Securities & Commodities Authority

جمعية المحاسبين ومدققي الحسابات
Accountants & Auditors Association

الآثار المالية والمحاسبية لكوفيد-19

سبتمبر 2020

إخلاء المسؤولية

يرجى ملاحظة أن هذه الوثيقة إرشادية، كما أنها تتناول مجالات محدّدة يجب أخذها بعين الاعتبار عند معالجة تأثيرات كوفيد-19، مع العلم بأن الاعتبارات والمعالجات المحاسبية تعتمد على حقائق وظروف محددة وتتطلب مراعاة كافة جوانب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وليس فقط الجوانب الموضحة في هذا الدليل.

كما يرجى ملاحظة أنّ هذه الوثيقة مترجمة عن الوثيقة الرسميّة الصادرة باللّغة الإنجليزية.

كلمة

يسعدني أن اقدم هذا الدليل الإرشادي إلى مجتمع الأعمال في دولة الامارات العربية المتحدة وأصحاب المصلحة المعنيين للمساعدة في مثل هذه الأوقات من عدم اليقين الغير واضحة وغير المسبوقة حيث استمرت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) في التطور بسرعة هذا العام، كما أدت الإجراءات التي تم تنفيذها للحد من تفشي المرض والحفاظ على الأرواح البشرية إلى خلق عدد من التحديات التي لا جدال فيها على النشاط الاقتصادي والتي القت بظلالها على التقارير المالية.

أعدت جمعية المحاسبين ومدققي الحسابات هذا الدليل الارشادي "الآثار المالية والمحاسبية لـكوفيد 19" بالتعاون مع الجهات التنظيمية وممارسي المهنة بما فيهم شركات المحاسبة والتدقيق الكبرى في الدولة.

يركز هذا الدليل الإرشادي على الموضوعات المالية والمحاسبية للأنشطة والأعمال الرئيسية المتأثرة بـكوفيد 19 وطرق معالجتها بما يتوافق مع المعايير الدولية للتقارير المالية ومعايير المحاسبة الدولية المعتمدة في الدولة حيث يحتاج المستثمرون ومجالس الإدارة والإدارات والمقرضون وغيرهم من أصحاب المصلحة إلى معلومات مالية عالية الجودة الآن أكثر من أي وقت مضى.

علاوة على ذلك، يتضمن هذا الدليل الإرشادي اعتبارات محاسبية رئيسية إضافية لعدد من القطاعات الاقتصادية الحيوية التي لها مساهمة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة بما في ذلك قطاع الطاقة (البترول والغاز والمرافق)، قطاع البنوك والخدمات المالية، قطاع التأمين، قطاع التجزئة، قطاع التشييد والبناء، قطاع العقارات، قطاع الصناعة التحويلية.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأتقدم بالشكر إلى قيادتنا الرشيدة على بذلها الغالي والنفيس لمكافحة هذه الجائحة كما أشكر خط الدفاع الأول في الدولة - ممارسي الرعاية الصحية - لوضعهم سلامة المجتمع قبل أمنهم وعلى خدمتهم وتضحياتهم وكل من ساهم في ذلك.

كما أود ختاماً أن أتوجه بالشكر إلى كل من ساهم في إعداد هذه الارشادات بما في ذلك شركات المحاسبة والتدقيق وممارسي المهنة في الدولة، سائلاً المولى عز وجل أن يوفقنا في خدمة وطننا المعطاء.

رياض عبدالرحمن المبارك – محاسب قانوني معتمد
عن/ جمعية المحاسبين ومدققي الحسابات

مقدمة

انتشر فيروس كورونا (كوفيد-19) بشكل سريع في جميع أنحاء العالم وتسبب في اضطراب واسع النطاق للاقتصاد العالمي بأكمله بسبب زيادته من حيث الحجم والمدة. في دولة الإمارات العربية المتحدة وعلى غرار الدول الأخرى، تم اتخاذ التدابير الاحترازية، مثل قيود السفر والتنقل والإغلاق والحجر الصحي كما تم فرض القيود على الأنشطة التشغيلية للمؤسسات. تواجه المؤسسات ظروفاً مرتبطة بالتباطؤ الاقتصادي العالمي، مما يؤدي إلى زيادة تدخل الحكومات وزيادة معدل البطالة بسبب تسريح الموظفين وانخفاض الطلب مما يؤدي إلى انخفاض في الإنتاج وزيادة مستوى المخزون، بالإضافة إلى أنشطة إعادة الهيكلة وغيرها من الأمور التي انعكست سلباً على أداء المؤسسات.

إلى هذا الحد، كانت هناك حاجة إلى استجابة سريعة بشأن الأثر الاقتصادي والمالي لتفشي كوفيد-19، من أجل معالجة الآثار المالية لكوفيد-19 عند إعداد البيانات المالية.

تحت رعاية وزارة الاقتصاد وهيئة الأوراق المالية والسلع في دولة الامارات العربية المتحدة، قامت جمعية المحاسبين ومدققي الحسابات بتشكيل فريق من الخبراء والممارسين لدراسة الآثار المالية والمحاسبية لكوفيد-19 حيث ساهمت شركات المحاسبة والتدقيق الكبرى في دولة الإمارات العربية المتحدة في إعداد وتقديم هذا الدليل الإرشادي المفصّل حول متطلبات إعداد التقارير المالية والمحاسبية التي يجب أخذها في عين الاعتبار بغرض مساعدة مجتمع الأعمال الإماراتي للتغلب على هذا الوضع غير المسبوق.

يناقش هذا الدليل الإرشادي مجالات الأنشطة الرئيسية فيما يتعلق بقضايا المحاسبة والإفصاح التي يجب أن تأخذها المؤسسات بعين الاعتبار بسبب تفشي كوفيد-19 عند إعداد البيانات المالية. كما يتضمن الدليل الإرشادي اعتبارات محاسبية رئيسية إضافية لعدد من القطاعات الاقتصادية الحيوية التي لها مساهمة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة بما في ذلك قطاع الطاقة (البترول والغاز، المرافق)، قطاع البنوك والخدمات المالية، قطاع التأمين، قطاع التجزئة، قطاع التشييد والبناء،قطاع العقارات، قطاع الصناعة التحويلية.

هذه الوثيقة إرشادية، كما أنها تتناول مجالات محدّدة يجب أخذها بعين الاعتبار عند معالجة تأثيرات كوفيد-19، مع العلم بأن الاعتبارات والمعالجات المحاسبية تعتمد على حقائق وظروف محددة وتتطلب مراعاة كافة جوانب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وليس فقط الجوانب الموضحة في هذا الدليل.

فهرس المحتويات

كلمة

مقدمة

الفصل الأول: الإرشادات العامّة

القسم 1: الاستدامة المالية ومبدأ الاستمرارية (المعيار المحاسبي الدولي رقم 1) 6

القسم 2: انخفاض قيمة الموجودات المالية (المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية) 11

القسم 3: محاسبة التحوط (المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية) 19

القسم 4: قياس القيمة العادلة (المعيار رقم 13 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية) 25

القسم 5: انخفاض قيمة الموجودات غير المالية (المعيار المحاسبي الدولي رقم 36) 32

القسم 6: المخصصات والالتزامات الطارئة (المعيار المحاسبي الدولي رقم 37) 39

القسم 7: عرض البيانات المالية (المعيار المحاسبي الدولي رقم 1) 44

القسم 8: الاعتراف بالإيرادات (المعيار رقم 15 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية) 48

القسم 9: المنح الحكومية (المعيار المحاسبي الدولي رقم 20) 52

القسم 10: عقود الإيجار (التعديلات، الاستبعاد الجزئي، إلخ) (المعيار رقم 16 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية) 57

القسم 11: التغيرات في التقديرات (التغيرات في التقديرات المحاسبية الهامة) (المعيار المحاسبي الدولي رقم 8) 63

القسم 12: الأحداث اللاحقة (المعيار المحاسبي الدولي رقم 10) 70

القسم 13: التقارير المالية المرحلية (المعيار المحاسبي الدولي رقم 34) 74

الفصل الثاني: إرشادات القطاعات

القسم 14: قطاع الطاقة (البترول والغاز، والمرافق) 77

القسم 15: قطاع البنوك والخدمات المالية 85

القسم 16: قطاع التأمين 93

القسم 17: قطاع التجزئة 99

القسم 18: قطاع التشييد والبناء 109

القسم 19: قطاع العقارات 115

القسم 20: قطاع الصناعة التحويلية 122

الفصل الأول:

الإرشادات العامّة

القسم 1: الاستدامة المالية ومبدأ الاستمرارية
(المعيار المحاسبي الدولي رقم 1)

الاستدامة المالية ومبدأ الاستمرارية (المعيار المحاسبي الدولي رقم 1)

1- مقدمة

تقوم الشركات وأصحاب المصلحة على مستوى العالم بتقييم مرونتها التشغيلية واحتمالية بقائها واستمراريتها خلال فترة الجائحة وما بعدها. وفي ظل هذه الاضطرابات، يأتي السؤال حول كيفية التعامل، في الوقت المناسب، مع افتراض مبدأ الاستمرارية لأي منشأة وما هي الآثار المحتملة لهذه الجائحة على تقاريرها المالية.

ولذلك، من المهم التخطيط بشكلٍ مسبق، واستشارة مختلف أصحاب المصلحة وتطبيق استراتيجيات الاتصال المبكر ومراعاة أي حالات عدم يقين جوهري والتي تلقي بمزيد من الشكوك حول مبدأ الاستمرارية. فيما يلي بعض الاعتبارات التي ينبغي وضعها في الاعتبار من قبل الشركة (أعضاء مجلس الإدارة ولجان التدقيق والإدارة والمدراء الماليين، يُشار إليهم مجتمعين ب "الشركة") ومدققي الحسابات للتأكد من توفير معلومات مالية كافية وموثوقة وذات صلة إلى السوق والمشاركين فيها.

أ- القياس

وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، يتعين على الإدارة تقييم قدرة الشركة على الاستمرار وفقا لمبدأ الاستمرارية. وتعتبر الشركة غير مستمرة وفقا لمبدأ الاستمرارية إذا كانت الإدارة إما تنوي تصفية الشركة أو إيقاف أعمالها أو ليس لديها بديل واقعي سوى القيام بذلك. [المعيار المحاسبي الدولي رقم 1.25]

عند تقييم ما إذا كان مبدأ الاستمرارية مناسباً، تقوم الإدارة بتقييم كافة المعلومات المتوفرة عن المستقبل (والذي يكون على الأقل لمدة 12 شهراً من تاريخ التقرير، لكن لا يقتصر على تلك المدة)، مع مراعاة النتائج المحتملة للأحداث أو التغيرات في الظروف، والاستجابات الواقعية المحتملة المتاحة لتلك الأحداث والظروف. [المعيار المحاسبي الدولي رقم 1.26]

ما الذي يجب التفكير بشأنه:

- في معظم الحالات، قد تكون موازنات وتوقعات سنة 2020 التي تم إعدادها في سنة 2019 ذات ارتباط محدود الآن نظراً للتغيرات السريعة في الظروف والأوضاع الاقتصادية والتجارية. قد يتطلب ذلك إجراء مراجعة جوهرية، على سبيل المثال بالنسبة لتوقعات المبيعات وإجمالي هوامش الأرباح والتغيرات في رأس المال العامل، حتى يتسنى مساعدة الإدارة في إجراء تقييمها في ظل البيئة الحالية.
- من المهم أن يراعي تقييم الإدارة مختلف السيناريوهات، بما في ذلك سيناريو أسوأ معقول. وبعد تحديث التوقعات، سوف تحتاج الإدارة إلى تقييم ما إذا كانت تتوقع أن تظل ملتزمة بالاتفاقيات المالية.
- من المهم أن تقوم الإدارة بتقييم تداعيات الأحداث والظروف الحالية على عمليات الشركة وتوقعات التدفقات النقدية، على أن تكون المسألة الأهم هي ما إذا كانت الشركة ستتوفر لديها السيولة الكافية لاستمرار الوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها.

- على سبيل المثال، قد تحتاج الشركة إلى مراعاة:
  - التغيرات في نموذج أعمال المنشأة والأثر ذي العلاقة؛
  - حساب التكلفة الحالية الفعلية لحائجة كوفيد-19 (إجراءات السلامة والتباعد الاجتماعي والتغيرات في سلسلة الإمدادات، إلخ)؛
  - تراجع / خسارة الإيرادات؛
  - الاستثمارات المطلوبة لمواكبة جائحة كوفيد-19 والآثار المستقبلية على نموذج الأعمال؛
  - التدفقات النقدية ورأس المال العامل (بما في ذلك تكاليف التمويل)؛
  - عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات الحالية أو المسائل التعاقدية؛
  - الإخفاق في الامتثال لتعهدات الدين أو إعادة التفاوض على القروض لأجل التي شارفت على الاستحقاق؛
  - هل النشاط التجاري مؤهل للدعم الحكومي؟؛
  - حالات التوقف في سلسلة الإمدادات؛
  - هل راعى النشاط التجاري اختبار تحمل نموذج الأعمال لحالات التفشي الإضافية؛ و
  - الحصول على الموافقات والتوقيعات ذات العلاقة على تقييم مبدأ الاستمرارية قبل إقفال الفترة المالية. على سبيل المثال:
    - يتعين على الإدارة إعادة تقييم مدى توفر التمويل نظراً لأنه قد لا يكون من السهل استبداله وقد تكون التكاليف أعلى في ظل الظروف الحالية.
    - في ظل التصنيفات، قد تجد الوصول إلى أسواق السندات أكثر صعوبة وقد تجد البنوك وجهات الإقراض الأخرى أقل رغبة في تجديد أو زيادة تسهيلات القروض.
    - قد يطلب المقرضون شروطاً جديدة، والتي قد تتمثل في عائدات مرتفعة للغاية أو ضمانات محسّنة، خصوصاً للشركات في القطاعات عالية المخاطر.
    - قد يعاني المقرضون أنفسهم من مشاكل في السيولة النقدية وقد يحتاجون إلى دعم المصرف المركزي حتى يتمكنوا من استمرار تقديم، أو زيادة، التمويل.
    - قد يجد المقترضون الذين لديهم قروض مصنفة بعملات أجنبية زيادة كبيرة في تكاليف خدمة الدين نتيجةً لاستهلاك عملتهم المحلية.
    - قد تتيح التعهدات الموجودة في اتفاقيات القروض للمقرضين فرصة لسحب التمويل.
    - إذا استنتجت الإدارة أن النتائج المترتبة على التفشي سوف ينتج عنها تراجع في النتائج التشغيلية والمركز المالي بعد تاريخ التقرير، وأن هذا التراجع شديد للغاية لدرجة أن مبدأ الاستمرارية لم يعد مناسباً، فإنه ينبغي بعد ذلك تعديل البيانات المالية، بمعنى أن التغير في افتراض مبدأ الاستمرارية يُعد حدثاً يستوجب تعديل البيانات المالية. [المعيار المحاسبي الدولي رقم 10-14 و15]

ب- الإفصاح

تعتبر الإفصاحات مطلوبة عند وجود شكوك جوهرية حول قدرة المنشأة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية. يجب الإبلاغ عن حالات عدم اليقين حتى ولو استمر إعداد البيانات المالية وفقاً لمبدأ الاستمرارية. [المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 الفقرة 25].

ما الذي يجب التفكير بشأنه:

- إلى الحد الذي تكون فيه الأحداث والظروف محددة على أنها قد تلقي بمزيد من الشكوك حول قدرة الشركة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية، يكون الإفصاح عن حالات عدم اليقين مطلوباً إذا كانت هذه الأحداث تمثل حالات عدم يقين جوهرية أو كان استنتاج الإدارة بأنه لا توجد حالات عدم يقين جوهرية يتضمن حكماً جوهرياً.
- إن حالات التوقف في سلسلة الإمدادات والخدمات اللوجستية وحالات التوقف الأخرى أو التغيرات الجوهرية في الطلب قد يكون لها تداعيات خطيرة على رأس المال العامل للشركة. قد تحتاج العديد من الشركات إلى تغيير طريقة إدارتها للسيولة النقدية للاستجابة لتقلبات السوق الحالية، بما في ذلك استخدام مصادر تمويل بديلة. كما سنحتاج إلى إفصاحات إضافية تشرح هذه التغيرات وكيفية إدارة الشركة للسيولة النقدية لديها في ظل هذه الظروف الاقتصادية الصعبة.
- المعيار رقم 7 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية "الأدوات المالية": تتطلب الإفصاحات الإفصاح عن البيانات الكمية المتعلقة بمخاطر السيولة الناتجة عن الأدوات المالية. كما تحتاج الشركة إلى توضيح كيفية إدارتها لهذه المخاطر، بما في ذلك أي تغيرات عن الفترة السابقة وأي تركيزات لمخاطر السيولة. قد تحتاج الإفصاحات التي تتناول هذه المتطلبات إلى مزيد من التفصيل، مع تركيز إضافي على استجابة الشركة لتداعيات جائحة كوفيد-19. [المعيار رقم 7-33 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية]
- فيما يلي أمثلة على الإفصاحات الخاصة المطلوبة:
  - توضيح لكيفية إدارة الشركة لمخاطر السيولة لديها؛ و
  - إفصاحات عن حالات التعثر والإخلال المتعلقة بالسلفيات التي تم الاعتراف بها خلال وفي نهاية فترة التقرير. [المعيار رقم 7-18 و19 والمعيار رقم 39 (ج) من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية].
  - نظراً لشدة خطورة وانتشار أثر فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، قد يلزم تقديم مزيد من الإفصاحات التفصيلية.

٢ - بالنسبة للشركات

سوف يتوقف أثر جائحة كوفيد-19 على محاسبة الشركات على الحقائق والظروف الخاصة بكل منشأة. يتعين على الشركات مراعاة:

مبدأ الاستمرارية

- عند تقييم قدرة الشركة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية، قد تحتاج الإدارة إلى القيام بما يلي:
  - تحديث التوقعات ونقاط الحساسية، وفقاً لما هو مناسب، مع مراعاة عوامل المخاطر المحددة ومختلف النتائج الممكنة. من المهم أيضاً وضع السيناريوهات الأسوأ في الحسبان، على سبيل المثال مراعاة تداعيات "الحظر" عند اللزوم.
  - مراجعة الامتثال للتعهدات المتوقعة في مختلف السيناريوهات.

- تقييم خططها للحد من الأحداث أو الظروف التي تلقي بشكوك جوهرية حول قدرة الشركة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية. وعلى وجه التحديد، قد يتوقع من الإدارة إعادة تقييم مدى توفر التمويل. وتحتاج الشركة إلى تقييم ما إذا كانت خططها قابلة للتحقيق وواقعية أم لا.

- يمكن للشركات التفكير في وضع خطة لإعداد وإتمام تقييم مبدأ الاستمرارية عن طريق التواصل والتنسيق المبكر مع المسؤولين عن الحوكمة ومدققي الحسابات لفهم مقدار المعلومات المطلوبة.

الفصل الأول:

الإرشادات العامّة

القسم 2: انخفاض قيمة الموجودات المالية (المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية)

انخفاض قيمة الموجودات المالية (المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية)

1- مقدمة

عندما تكون المنشأة لديها أي أدوات مالية تقع ضمن نطاق نموذج خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، يتعين على المنشأة مراعاة أثر فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) على خسائر الائتمان المتوقعة. وتتضمن الأدوات التي ينبغي وضعها في الاعتبار القروض والذمم المدينة التجارية والأخرى وأدوات الدين غير المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وموجودات العقود وذمم الإيجار المدينة والضمانات المالية والتزامات القروض.

تضمن المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية – الأدوات المالية تغييرات على حساب مخصصات الديون المعدومة على الذمم المدينة التجارية. وفقاً للمعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، تُطالب الشركات بحساب الخسارة المتوقعة في تاريخ تقديم الفاتورة، ويقومون بعد ذلك بمراجعة تقديراتهم لهذه الخسارة حتى تاريخ الدفع. ويعني مصطلح خسائر الائتمان المتوقعة أن الشركات مطالبة بالنظر إلى مدى تأثير الظروف الاقتصادية الحالية والمستقبلية على مبلغ الخسارة.

أ- قياس خسائر الائتمان المتوقعة

يؤسس المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية منهجية عامة لقياس انخفاض القيمة ومنهجية مبسطة لبعض الموجودات المالية. وفقاً للمنهجية العامة، يُقاس انخفاض القيمة عموماً على أنه إما:

- خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهراً - التي تعرف بأنها "الجزء من خسائر الائتمان المتوقعة الذي يمثل خسائر الائتمان المتوقعة الناتجة عن حالات التعثر على الأدوات المالية التي من المحتمل أن تحدث خلال 12 شهراً من تاريخ التقرير"؛ أو
- خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة المالية - التي تعرف بأنها "خسائر الائتمان المتوقعة التي تنتج عن جميع أحداث التعثر المحتمل حدوثها على مدى العمر المتوقع للأداة المالية".

ما الذي يجب التفكير بشأنه:

قياس وعرض خسائر الائتمان المتوقعة - باقي المبادئ الأساسية وتداعيات البيئة المتغيرة

على الرغم من أن حالات عدم اليقين الناتجة عن تفشي جائحة كوفيد-19 تعد حالات جوهرية وأن الظروف من المؤكد أن تتغير، إلا أننا لا نتوقع أن يمنع ذلك المنشآت من تقدير خسائر الائتمان المتوقعة لديها. يمثل تقدير خسائر الائتمان المتوقعة تحدياً كبيراً، إلا أن ذلك لا يعني أنه من المستحيل تقدير الأثر استناداً إلى المعلومات المعقولة والداعمة المتاحة. من المرجح أن تكون خسائر الائتمان المتوقعة أعلى في ظل البيئة الحالية نتيجةً للأثر السلبي الناتج عن تفشي جائحة كوفيد-19. فيما يلي بعض الأشياء التي قد يكون من المفيد وضعها في الحسبان:

- سيلزم إجراء أحكام جوهرية عند تقييم نطاق النتائج المحتملة لاستيفاء متطلبات المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الذي يفيد بأن خسائر الائتمان المتوقعة تعكس مبلغاً محايداً مرجحاً يتم تحديده عن طريق تقييم نطاق من النتائج المحتملة، خصوصاً بالنسبة للذمم المدينة ذات الآجال الأطول مثل ذمم القروض المدينة أو المدينين التجاريين وموجودات العقود التي لها عنصر تمويل جوهري. وإن التقدير المحايد هو ذلك الذي لا يكون متفائلاً بشكلٍ مبالغ فيه ولا متشائماً بشكلٍ مبالغ فيه.
- نظراً لسرعة تغير الأحداث، من المحتمل أن يشكل قياس خسائر الائتمان المتوقعة تحدياً خاصاً. سوف تحتاج المنشآت إلى التوصل إلى تقدير استناداً إلى أفضل المعلومات المتاحة حول الأحداث السابقة والظروف الحالية وتوقعات الظروف الاقتصادية المستقبلية. وسوف يلزم إجراء تعديلات على معدلات الخسائر المتوقعة في مقاييس المخصصات وحالات إحلال النماذج الرسمية (عند استخدامها) يجب الاستمرار في متابعة الحقائق والظروف المحدّثة لتحديد أي معلومات جديدة تكون ذات علاقة بتقييم الأوضاع في تاريخ التقرير.
- فيما يتعلق بالمنهجية المستخدمة في تقدير خسائر الائتمان المتوقعة، لا توجد منهجية واحدة مناسبة للكل، وقد تكون هناك العديد من المنهجيات المختلفة المناسبة بناءً على عوامل مثل الظروف المحلية والبيانات المتاحة. وقد يحصل بعض المدينين على الدعم الحكومي، وفي حين أن هذا الدعم مخصص لتعويض النقص في التدفقات النقدية، وقد يلزم بعض الوقت لتطبيق بعض الإجراءات حتى وإن تم تطبيقها، قد تعطي المنشآت الأولوية لبعض بنود الدفع مثل الإيجار ورواتب الموظفين على التوريدات الأخرى. ومن ثم، سوف يلزم مراعاة آثار الدعم الحكومي بعناية عند تخصيم ذلك إلى احتمالية تأخر الدفعات أو تعثر العميل. وفيما يلي بعض النقاط التي ينبغي مراعاتها:
  - عادةً ما يُطالب المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المنشآت بمراعاة العديد من السيناريوهات. ومع ذلك، قد لا تقوم معظم المنشآت بذلك نظراً لأنها لم تشكل فرقاً جوهرياً في النتيجة في ظل البيئة الاقتصادية الراهنة. قد لا يكون هذا المنهج مناسباً بعد الآن، خصوصاً بالنسبة للمنشآت التي لديها ذمم قروض مدينة ذات آجال أطول وللمدينين التجاريين وموجودات العقود التي لها عنصر تمويل جوهري.

    على سبيل المثال، قد تضيف المنشآت سيناريو واحد أو أكثر ليعكس سيناريو (سيناريوهات) أسوأ للغاية و/أو لزيادة الترجيح المخصص للسيناريوهات الأسوأ. وقد يكون من الصعب دعم السيناريوهات الأساسية التي تفترض احتمالية تعثر ضئيلة للغاية. ومن المرجح أن يتم مراجعة التقديرات مع توفر معلومات إضافية ذات صلة بتقييم الأوضاع في تاريخ التقرير.
  - قد يتم فقط مراعاة الضمانات المالية أو الأشكال الأخرى من الضمانات الائتمانية التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من بند الموجودات المالية عند قياس خسائر الائتمان المتوقعة. ومن الأمثلة الشائعة على ذلك في بعض المجموعات عندما لا يُسمح للشركات التابعة بالبيع لبعض العملاء إلا في حالة وجود ضمان ائتماني أو خطاب ضمان. حتى عندما يمكن للمنشآت وضع الضمان المالي أو الضمان الائتماني في الحسبان، يجب عليهم تذكر أن هذا الضمان قد يقلل فقط من مخاطر الخسارة، لكنه لا يقلل من احتمالية التعثر. كما يتعين على الإدارة مراعاة ما إذا كان الطرف الذي يقدم الضمان من المرجح أن يتمكن من الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها. قد يكون ذلك ذو صلة خصوصاً في ضمانات القروض بين الشركات في الحسابات المنفصلة. كما ينبغي مراجعة الخسارة المقدرة نتيجةً للتعثر (الخسارة المحتملة عند التعثر)؛ فعلى سبيل المثال، قد تزيد هذه الخسارة إذا ما أدت جائحة كوفيد-19 إلى انخفاض في القيمة العادلة لبند موجودات غير مالية مرهون كضمان.
  - في حالة تمديد تواريخ السداد التعاقدية أو عندما يكون من المتوقع استلام المبالغ بعد التواريخ المتفق عليها تعاقدياً، فقد ينشأ عن ذلك خسارة ائتمان متوقعة إلا في حالة استلام مبلغ إضافي نظير القيمة الزمنية مقابل المال الضائعة أو عندما يكون معدل الفائدة الفعلي هو 0%. قد يؤثر ذلك على وجه التحديد على الذمم المدينة ذات الآجال الأطول مثل ذمم الإيجار المدينة وبعض موجودات العقود والقروض.

- نظراً للطبيعة قصيرة الأجل للذمم المدينة التجارية، فإن معظم الشركات قد لا تكون احتاجت إلى مراعاة تحديث تقديرات خسائر الائتمان المتوقعة لتواكب التغيرات في الظروف الاقتصادية المستقبلية ذات العلاقة بالتجارب السابقة. ومع ذلك، قد تحتاج تلك الشركات الآن إلى إعادة النظر في ذلك بسبب التداعيات الاقتصادية الخطيرة التي أسفر عنها تفشي جائحة كوفيد-19.

ما إذا كان سيتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهراً أو على مدى عمر الأداة المالية؟

إذا كانت مخاطر الائتمان (مخاطر التعثر) قد زادت بشكلٍ كبير منذ الاعتراف المبدئي، تقاس خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية بدلاً من قياسها لمدة 12 شهراً (باستثناء الموجودات التي تخضع للمنهجية المبسطة، مثل الذمم المدينة قصيرة الأجل وموجودات العقود، والتي تُقاس دائماً على أساس خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية).

ب- الموجودات المقاسة باستخدام المنهجية المبسطة

يسمح المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بمنهجية مبسطة للذمم المدينة التجارية أو موجودات العقود التي تنتج عن معاملة ضمن نطاق المعيار رقم 15 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وذمم الإيجار المدينة التي تنتج عن معاملات ضمن نطاق المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 والمعيار رقم 16 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. وفقاً للمنهجية المبسطة، يكون مخصص الخسائر دائماً مساوياً لخسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية.

	المنهجية المبسطة
تنطبق على	الذمم المدينة التجارية المؤهلة وموجودات العقود وفقاً للمعيار رقم 15 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وذمم الإيجار المدينة
توقيت الاعتراف المبدئي	في نفس الفترة التي يتم فيها الاستحواذ على بند الموجودات
أساس قياس مخصص الخسائر	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية

ما الذي يجب التفكير بشأنه:

ما الآثار المترتبة على الذمم المدينة التجارية وذمم الإيجار المدينة وموجودات العقود المقاسة باستخدام المنهجية المبسطة؟

- تتضمن الأدوات المالية ضمن نطاق نموذج خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الذمم المدينة التجارية والأخرى وذمم القروض المدينة واستثمارات الديون الأخرى غير المعترف بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (بما في ذلك القروض بين الشركات) وموجودات العقود وذمم الإيجار المدينة والضمانات المالية والتزامات القروض.
- بالنسبة لمعظم المجموعات المؤسسية، ستكون الأرصدة الرئيسية التي تخضع لخسائر الائتمان المتوقعة هي الذمم المدينة التجارية. وفقاً لمتطلبات المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، تستخدم المنهجية المبسطة لاستخدام خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية لقياس خسائر الائتمان المتوقعة لتلك الذمم المدينة التجارية وموجودات العقود إذا كانت لا تحتوي على عنصر تمويل جوهري. غالباً ما تقوم المنشآت بحساب خسائر الائتمان المتوقعة باستخدام مصفوفة مخصصات. كما يتم السماح بالمنهجية المبسطة لذمم الإيجار المدينة والذمم المدينة التي لها عنصر تمويل جوهري، لكن ذلك سياسة محاسبية اختيارية.
- ومع ذلك، لا تزال المعلومات الاستشرافية (بما في ذلك معلومات الاقتصاد الكلي) مطلوب وضعها في الحسبان عند تقييم مخاطر الائتمان على تلك الأرصدة وعند قياس خسائر الائتمان المتوقعة. كما ذكرنا أعلاه، قد تتضمن المعلومات الاستشرافية سيناريو واحد أو أكثر من السيناريوهات الأسوأ المتعلقة بتفشي جائحة كوفيد-19.

- غالباً ما تقوم الشركات بتقسيم ذممها المدينة إلى مجموعات مختلفة قبل تطبيق مصفوفة المخصصات. على سبيل المثال، قد تبيع الشركة للعملاء في قطاعات مختلفة بعضها متأثر بفيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) بدرجة أكبر من الأخرى، ومن ثم تتعرض لدرجات مختلفة من مخاطر التعثر. تتضمن العوامل الأخرى التي قد تتم مراعاتها في هذا التقسيم المناطق الجغرافية ونوع المنتج وتصنيفات العملاء والضمانات وطبيعة العميل (على سبيل المثال، جملة أو تجزئة).
- عند وضع التقسيم في الحسبان، من المهم أن نفهم أولاً محركات مخاطر الائتمان للذمم المدينة المعنية، وكيف تكون هذه المحركات قد تغيرت في ضوء الجائحة الحالية. غالباً ما يكون مستوى التقسيم المطلوب أمراً يتطلب حكماً جوهرياً، وعند تحديد القطاعات يجب أن تراعي المنشأة الحالات التي قد يكون فيها التقسيم الإضافي مطلوباً. وقد يتدرج التقسيم نزولاً إلى مستوى العميل الفردي في بعض الحالات، وغالباً ما يوصف بأنه مخصص خاص للديون المعدومة. على سبيل المثال، عندما يكون أحد العملاء معروفاً بكونه في ضائقة مالية، فقد يتطلب مخصصاً زائداً بالمقارنة مع المعدلات السابقة على مستوى جميع فئات فترات الاستحقاق. من المهم مراعاة وتفادي حدوث اي ازدواج محاسبي للخسائر في هذه المواقف.
- في محاولةٍ لنمذجة تأثير الوباء، قد تنظر الشركات، كنقطة انطلاق، إلى سلوك عملائها خلال فترات الركود السابقة، وبالتالي استخدام تجارب خسائر الائتمان السابقة كتقدير للخسائر المستقبلية. ومع ذلك، نظراً لأن القيود المفروضة على كل من الحركة والنشاط الاقتصادي ذات الحجم المماثل من غير المرجح أن تكون قد حدثت في معظم الدول في العصر الحديث، فسيلزم إجراء تعديلات على تلك المعلومات التاريخية لجعلها قابلة للاستخدام في الفترة الحالية. وقد يؤدي ذلك إلى زيادة مخاطر التعثر المتوقعة لكل مجموعة زمنية في مصفوفة المخصصات.
- وبالمثل، قد يستغرق بعض العملاء وقتاً أطول من المعتاد للدفع، ما يزيد من حجم المدينين في المجموعات المتأخرة. يجب النظر بعناية إلى المدى الذي يكون فيه هذا التأخير بسبب مخاطر الائتمان أو مجرد دلالة على مشاكل تشغيلية (على سبيل المثال، إذا كان الموظفون غير قادرين على الوصول إلى مكاتبهم). تتضمن معظم عقود الموردين الحق في فرض فائدة على الدفعات المتأخرة، لكن من الناحية العملية لا يتم تنفيذها دائماً من أجل الحفاظ على علاقات جيدة مع العملاء. إذا كانت المنشآت لا تنوي فرض فائدة، فلا ينبغي أن تكون مستحقة. سيتعين أيضاً إعادة النظر في احتمالية سداد المدينين وتأثير أي مبادرات حكومية عند قياس خسائر الائتمان المتوقعة في نهاية كل فترة تقرير.

ج- الموجودات غير المقاسة باستخدام المنهجية المبسطة

وفقاً للمنهجية العامة، يتوقف أساس القياس على ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي. يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة على أنها خسائر ائتمان متوقعة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية إذا كانت مخاطر الائتمان على الأداة المالية، في تاريخ التقرير، قد زادت بشكل ملحوظ منذ الاعتراف الأولي.

	المنهجية المبسطة
تنطبق على	جميع القروض والذمم المدينة الأخرى التي لا تغطيها منهجية أخرى
توقيت الاعتراف المبدئي	في نفس الفترة التي يتم فيها الاستحواذ على بند الموجودات
أساس قياس مخصص الخسائر	خسائر ائتمان متوقعة لمدة 12 شهراً (أو خسائر ائتمان متوقعة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية إذا كانت فترة بند الموجودات أقصر)، ما لم تحدث زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان، عندئذ تُقاس على أنها خسائر ائتمان متوقعة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية، ما لم يتم عكس الزيادة.

ما الذي يجب التفكير بشأنه:

ذمم القروض المدينة، بما في ذلك الأرصدة بين الشركات والموجودات الأخرى غير المقاسة باستخدام المنهجية المبسطة - تحديد الزيادات الجوهرية في مخاطر الائتمان

بالنسبة لمعظم المجموعات المؤسسية، ستكون الأرصدة الرئيسية التي تخضع لخسائر الائتمان المتوقعة هي الذمم المدينة التجارية. وفقاً لمتطلبات المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، تستخدم المنهجية المبسطة لاستخدام خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية لقياس خسائر الائتمان المتوقعة لتلك الذمم المدينة التجارية وموجودات العقود إذا كانت لا تحتوي على عنصر تمويل جوهري. كما يتم السماح بالمنهجية المبسطة لذمم الإيجار المدينة والذمم المدينة التي لها عنصر تمويل جوهري، لكن ذلك سياسة محاسبية اختيارية.

عندما لا يتم السماح للمنشآت باتباع المنهجية المبسطة، أو عندما تختار عدم القيام بذلك، قد تكون المعلومات الإضافية مطلوبة من أجل تحديد ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان، وبالتالي ما إذا كانت خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية مطلوبة بدلاً من خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهراً. وسوف ينطبق ذلك على كافة الذمم المدينة التي ينطبق عليها النموذج الكامل للمعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، بما في ذلك ذمم القروض المدينة ومعظم الأرصدة بين الشركات. تتضمن العوامل التي ينبغي مراعاتها ما يلي:

- مخاطر التعثر - تعتمد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان على احتمالية حدوث تعثر، وليس على احتمالية وقوع خسائر. وبالتالي، قد لا تؤثر بعض برامج الإعفاءات الحكومية على تقييمات الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان. وينبغي النظر في تلك البرامج التي تقدم النقد مباشرة إلى المدينين بسرعة، وبالتالي تخفف من مخاطر التعثر، لكن تلك البرامج التي تقدم المدفوعات مباشرة إلى الكيان مقدّم التقارير للتعويض عن أي خسائر لن تقلل من مخاطر التعثر على الذمم المدينة المعنية. وإذا زادت مخاطر التعثر، فقد يعني ذلك حدوث زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان، حتى في الحالات التي يُتوقع فيها استرداد أي خسائر تنشأ بالكامل.
- تأجيلات سداد الدفعات - عندما تمنح الشركة تمديداً لآجال الدفع للطرف المقابل (يشار إليه أحيانًا بـ "تأجيل سداد الدفعات")، يتعين على الإدارة تقييم ما إذا كان هذا يشير إلى وجود زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان أم لا، حيث تتضمن الفقرة ب 5-5-17 (م) من المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تأجيل السداد كمؤشر محتمل على وجود زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان. ولا ينبغي أن يؤدي منح تأجيلات سداد الدفعات لجميع المقترضين في فئات معينة من الأدوات المالية تلقائياً إلى اعتبار أن جميع هذه الأدوات قد شهدت زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان. ومع ذلك، غالباً لا يتم منح تأجيلات السداد "الشاملة" هذه من قبل المؤسسات، وفي حالة وجود زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان، فإنه ينبغي تقييمها على أساس كل حالة على حدة في ضوء الحقائق والظروف الخاصة.
- إعفاء مخاطر الائتمان المنخفضة من تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان - عادةً ما يستخدم إعفاء مخاطر الائتمان المنخفضة للأوراق المالية ذات التصنيف الائتماني بدرجة الاستثمار من وكالة تصنيف ائتماني خارجية أو، في سيناريو المجموعة، للذمم المدينة بين الشركات التي تنشأ عند تحويل الدين الخارجي من خزينة إلى شركة عاملة. ومع ذلك، غالباً ما تكون هناك فجوة زمنية بين حدوث زيادة في مخاطر الائتمان وانخفاض التصنيف الائتماني الخارجي. يعطي المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية التصنيف الائتماني الخارجي بدرجة الاستثمار كمثال على ما يمكن اعتباره ذو مخاطر ائتمان منخفضة - إن المبدأ الأكثر شمولاً هو أنه يجب تحديد "مخاطر الائتمان المنخفضة" بالرجوع إلى منظور المشارك في السوق. [الفقرة رقم ب 5-5-22 من المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية]. ومع ذلك، حتى وإن كان التصنيف الائتماني الخارجي لمدين معين لا يزال بدرجة الاستثمار، وكان ذلك فقط بسبب وجود فجوة زمنية ولم يعد المشارك في السوق يعتبر الأداة ذات مخاطر ائتمان منخفضة، فلن يتم إعفاء مخاطر الائتمان المنخفضة وسوف يلزم تقييم الأداة بخصوص الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان.

ويجب أن تأخذ الإدارة ذلك في الاعتبار عند تقييم ما إذا كان إعفاء مخاطر الائتمان المنخفضة لا يزال سارياً على القروض بين الشركات التي كان يُنظر إليها سابقاً على أنها لها نفس التصنيف الائتماني للأدوات الأخرى الصادرة عن المقترض.

- الأحكام النسبية - يجب إعادة النظر في البيئة الحالية في عمليات التبسيط الواردة في قياسات خسائر الائتمان المتوقعة السابقة وفقاً للمعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المبررة على أساس عدم وجود تأثير جوهري لها.

د- الإفصاحات

يتطلب المعيار رقم 7 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية إفصاحات مفصلة عن الأدوات المالية، خصوصاً فيما يتعلق بطبيعة ومدى المخاطر المالية، وكيفية إدارتها وما إذا كانت هناك تغييرات في إدارة الأدوات المالية.

ويتطلب المعيار رقم 7 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على وجه الخصوص إفصاحات نوعية وكمية حسب الفئة.

ما الذي يجب التفكير بشأنه:

الإفصاحات

ستحتاج الشركة إلى توضيح الآثار الجوهرية لجائحة كوفيد-19 على المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية وكيفية إدارتها لتلك المخاطر. كما ستحتاج إلى استخدام الأحكام لتحديد الإفصاحات الخاصة ذات الصلة بأعمالها واللازمة لتحقيق تلك الأهداف. [المعيار رقم 7-31 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية]

تشتمل أمثلة الإفصاحات الخاصة على ما يلي:

- معلومات عن ممارسات إدارة مخاطر الائتمان في الشركة وكيفية ارتباطها بالاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة وقياسها. ربما تكون الشركة قد غيرت ممارساتها في إدارة المخاطر استجابةً لجائحة كوفيد-19، على سبيل المثال من خلال منح إعفاءات من الديون للمقترضين أو باتباع توجيهات خاصة صادرة عن الحكومات أو الجهات التنظيمية.
- الأساليب والافتراضات والمعلومات المستخدمة لقياس خسائر الائتمان المتوقعة، على سبيل المثال قد تحتاج الشركة إلى توضيح كيفية دمج المعلومات الاستشرافية المحدّثة في قياس خسائر الائتمان المتوقعة، وخصوصاً:
  - o كيف تعاملت مع تحديات نماذج خسائر الائتمان المتوقعة التي لم تصمم لمواجهة الصدمات الاقتصادية الحالية؛ و
  - o كيف قامت بحساب حالات الإحلال والتعديلات على هذه النماذج.
- المعلومات الكمية والنوعية التي تسمح بتقييم المبالغ الناشئة عن خسائر الائتمان المتوقعة؛ قد تحتاج أنواع التحليلات التي تم الإفصاح عنها سابقاً إلى التعديل أو الاستكمال لإيصال التأثيرات الناتجة عن جائحة كوفيد-19 بوضوح.

المعلومات عن الافتراضات التي قامت بها الشركة حول المصادر الرئيسية المستقبلية والأخرى حول حالات عدم اليقين في التقديرات في تاريخ التقرير، والتي تضمن مخاطر هامة بأن تؤدي إلى إجراء تعديلات جوهرية خلال السنة المالية التالية. [المعيار رقم 7-35 (و) و35 (ح) – (ل) من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، والمعيار المحاسبي الدولي رقم 1-125]

تتطلب الفقرة 82 من المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 عرض خسائر انخفاض القيمة وفقاً للمعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في بداية بيان الدخل كبند منفصل. يجب ألا يتم خصم خسائر انخفاض القيمة من الإيرادات. وقد لا يكون هذا العرض المنفصل تم تقديمه خلال السنوات السابقة إذا كانت خسائر الائتمان المتوقعة والحركات السنوية غير مهمة. ومع ذلك، من المحتمل أن يكون هناك مزيد من التركيز على هذا المتطلب في أعقاب تفشي جائحة كوفيد-19 وزيادة مخاطر الائتمان.

٢ - بالنسبة للشركات

عرض البيانات المالية

سوف يتوقف أثر جائحة كوفيد-19 على انخفاض قيمة الأداة المالية على الحقائق والظروف الخاصة بكل منشأة. وبالنسبة لخسائر الائتمان المتوقعة، يجب على الشركات:

- مراعاة التوقعات الاقتصادية
  - ما إذا كانت هناك حاجة لسيناريوهات اقتصادية إضافية؛
  - ما إذا كانت التعديلات على نتائج النموذج مطلوبة، استناداً إلى حكم ائتماني متخصص؛
  - ما إذا كان القياس يسجل بوضوح أنواع العملاء / المصدّرين أو المناطق المتأثرة على وجه الخصوص بالآثار الاقتصادية لجائحة كوفيد-19؛
  - التغيرات في سلوك العملاء، مثل الاعتماد على نطاق أوسع على خطوط الائتمان والاحتفاظ بالنقد؛
  - أثر أي دعم مقدم للمقترضين من الحكومة أو الجهة التنظيمية؛ و
  - تأثير أي إجراءات مخطط لها من قبل الشركة (مثل التعديل، والتحمل، وزيادات الحدود) على التدفقات النقدية المتوقعة.
- مراعاة إعادة تقييم مخاطر الائتمانما إذا كانت هناك حاجة لسيناريوهات اقتصادية إضافية؛
  - ما إذا كان سيتم إدراج التغيرات في مخاطر التعثر المترتبة على جائحة كوفيد-19 ضمن احتماليات التعثر للتعرضات الفردية في الوقت المناسب؛
  - دمج عوامل نوعية في تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان، على سبيل المثال، التغيرات في سلوك العميل أو طلبات تأجيلات السداد أو زيادة الحدود؛
  - تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان على أساس جماعي؛
- مراعاة تقديم الإفصاحات المطلوبة بموجب المعيار رقم 7 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية – الأدوات المالية: الإفصاحات.

الفصل الأول:

الإرشادات العامّة

القسم 3: محاسبة التحوط (المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية)

محاسبة التحوط (المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية)

1- مقدمة

قد تؤثر الاضطرابات الاقتصادية الناتجة عن جائحة كوفيد-19 على تعرض الشركة للمخاطر وكيفية إدارتها لها. وإذا طبقت الشركة محاسبة التحوط كجزء من استراتيجيتها لإدارة المخاطر بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 الأدوات المالية: الاعتراف والقياس أو المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية – الأدوات المالية، فقد تحتاج إلى النظر فيما إذا كان:

- يستمر الوفاء بمعايير محاسبة التحوط الواردة في المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أو المعيار المحاسبي الدولي رقم 39؛
- توجد عدم فعالية للتحوط للاعتراف به ضمن الأرباح أو الخسائر؛ و
- تحتاج المبالغ المتراكمة في احتياطي تحوط التدفقات النقدية إلى إعادة تصنيفها إلى الأرباح أو الخسائر.

أ- معايير التحوط لم تعد مستوفاة

عادةً ما تدخل الشركات في تحوطات التدفقات النقدية للمعاملات المتوقعة، مثل عمليات شراء وبيع المواد الخام والمخزون. يمكن تحديد المعاملة المتوقعة على أنها بند متحوط بشأنه فقط إذا كان من المرجح جداً حدوثها. ويجب أن يعكس هذا التقييم التوقعات في تاريخ التقرير. يتسبب تفشي جائحة كوفيد-19 في انخفاض الأحجام الفعلية والمتوقعة للمعاملات في العديد من المناطق والقطاعات الصناعية، على سبيل المثال مشتريات وقود الطائرات [المعيار المحاسبي الدولي رقم 39-88 (ج)، والمعيار رقم 9-6-3-3 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية]

إذا أدى تفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) إلى تقليل احتمالية حدوث معاملة متوقعة متحوط بشأنها أو التأثير على توقيتها، فقد يلزم إنهاء علاقة محاسبة التحوط أو قد يكون هناك عدم فعالية للتحوط. وبالمثل، قد يؤدي انخفاض حجم المعاملات المتوقعة ذات الاحتمالية الكبيرة إلى الإنهاء الجزئي وفقاً للمعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. [المعيار المحاسبي الدولي رقم 39-101 (ب)، والمعيار رقم 9-6-5-6، و ب 6-5-25، و ب 6-5-27 (ب)، و ب ج 6-317]

عندما يتم إيقاف علاقة التحوط لأن المعاملة المتوقعة لم تعد محتملة للغاية، تحتاج الشركة إلى تحديد ما إذا كانت المعاملة لا يزال متوقع حدوثها أم لا. إذا كانت المعاملة:

- لا يزال من المتوقع حدوثها، فإن الأرباح أو الخسائر على أداة التحوط المتراكمة سابقاً في احتياطي التدفقات النقدية ستظل موجودة بشكل عام لحين حدوث التدفقات النقدية المستقبلية؛ أو
- لم يعد من المتوقع حدوثها، عندئذٍ يلزم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة على أداة التحوط على الفور إلى الأرباح أو الخسائر. [المعيار المحاسبي الدولي رقم 39-101 (ب) – (ج)، والمعيار رقم 9-6-5-12 (أ) – (ب) من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية]

وعلاوة على ذلك، قد تؤثر أي تغييرات على الشروط التعاقدية للأداة المالية نتيجةً لتفشي جائحة كوفيد-19 على أهلية الأداة كبند متحوط بشأنه. على سبيل المثال، قد يطبق البنك محاسبة تحوط القيمة العادلة على الودائع لأجل التي تتضمن شروطها وأحكامها غرامات كبيرة في حالات السحوبات المبكرة. وإذا تنازل البنك عن حقه في فرض غرامات للسماح للعملاء بسحب الودائع مبكراً، عندئذٍ يمكن اعتبار العقود على أنها ودائع تحت الطلب. وقد يعني ذلك أن علاقة التحوط قد توقفت لأنه لن يكون هناك تعرض للقيمة العادلة للتحوط. [المعيار المحاسبي الدولي رقم 39-أ ز 118 (ب)، و ب ج 87 (د)، والمعيار رقم 13-47 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية]

ما الذي يجب التفكير بشأنه:

- غالباً ما تقوم المنشآت بالتحوط من التعرض للمخاطر الناشئة عن المعاملات المتوقعة (أي المعاملات المتوقعة التي لا يوجد التزام مؤكد بها بعد). للتأهل لمحاسبة التحوط، يتطلب المعيار المحاسبي الدولي رقم 39، من بين أمور أخرى، أن تكون المعاملة المتوقعة محتملة للغاية. وفي سياق المعاملات المتوقعة، يشير مصطلح "محتمل للغاية" إلى احتمالية حدوث أكبر بكثير من "احتمال أكبر من عدمه". وعند تقييم احتمالية حدوث معاملة في ضوء تفشي جائحة كوفيد-19، هناك مجموعة من العوامل التي قد تكون ذات صلة، اعتماداً على الحقائق والظروف الخاصة. وتتضمن هذه العوامل، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:
  - القدرة المالية والتشغيلية للمنشأة على تنفيذ المعاملة (على سبيل المثال، تجار التجزئة الذين لديهم متاجر مغلقة، أو شركات الطيران التي قلصت عملياتها)؛
  - خطط العمل المعدلة للمنشأة نتيجةً لتفشي جائحة كوفيد-19؛
  - احتمالية حدوث اضطرابات في نشاط معين (على سبيل المثال، منشأة التصنيع التي قد تحتاج إلى تغيير النشاط او الإغلاق)؛ و
  - احتمالية استخدام المعاملات ذات الخصائص المختلفة إلى حدٍ كبير لتحقيق نفس الغرض التجاري (على سبيل المثال، تغيير طرق توصيل البضاعة أو الخدمات).
- إذا لم تعد المعاملة المتوقعة محتملة للغاية، يجب إيقاف محاسبة التحوط. ستعتمد المعالجة المناسبة للإيرادات الشاملة الأخرى المتراكمة المتعلقة بهذه التحوطات المتوقفة على ما إذا كانت المعاملة لا يزال متوقع حدوثها.

ب- عدم فعالية التحوط

تأخذ الشركة في الاعتبار تأثير التغيرات في كل من مخاطر الائتمان للطرف المقابل ومخاطر الائتمان الخاصة بها عند تقييم فعالية التحوط وقياس عدم فعالية التحوط.

ما الذي يجب التفكير بشأنه:

- يمكن أن تؤثر مخاطر الائتمان المتزايدة الناشئة عن تفشي جائحة كوفيد-19 على كلٍ من اختبار فعالية التحوط وقياس عدم فعالية التحوط.
- وعلاوة على ذلك، إذا كانت هناك زيادة في مخاطر الائتمان لأداة تحوط، فإن تغيرات القيمة العادلة بسبب زيادة مخاطر الائتمان لا يتم تعويضها عموماً بالتغيرات في قيمة البند المتحوط بشأنه العائدة إلى بند المخاطر المتحوط بشأنه. وقد يؤدي ذلك إلى زيادة عدم الفعالية أو حتى فشل متطلبات الفعالية.

ج- الخسائر غير القابلة للاسترداد في احتياطي التحوط

إذا كان المبلغ المتراكم في احتياطي تحوط التدفقات النقدية لتحوط تدفقات نقدية معين يمثل خسارة، وتتوقع الشركة عدم إمكانية استرداد كامل هذه الخسارة أو جزء منها في الفترات المستقبلية، عندئذٍ تقوم الشركة فوراً بإعادة تصنيف المبلغ الذي لا يتوقع استرداده إلى الأرباح أو الخسائر. [المعيار رقم 9-6-5-11 (د) (3) من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

ما الذي يجب التفكير بشأنه:

- قد يؤدي تفشي جائحة كوفيد-19 إلى زيادة مخاطر حدوث ذلك. على سبيل المثال:
  - الشركة التي تقوم بالتحوط بشأن المشتريات المستقبلية للمخزون وقد لا تسترد خسارة على أداة التحوط من خلال المبيعات المتوقعة لتلك البنود؛ أو
  - الشركة التي قامت بالتحوط بشأن شراء بند موجودات مالية بسعر ثابت وقد لا تسترد خسارة على أداة التحوط نظراً لأن بند الموجودات المالية أصبح منخفض القيمة الائتمانية. [المعيار المحاسبي الدولي رقم 39-97 – 98، والمعيار رقم 9-6-5-11 (د) (3) من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية]

د- الإفصاح

عندما تطبق شركة محاسبة التحوط، يتعين عليها الإفصاح عن كيفية تطبيقها لاستراتيجية إدارة المخاطر والتأثيرات على أدائها المالي وتدفقاتها النقدية المستقبلية. [المعيار رقم 7-21 أ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية [[المعيار رقم 7-21 أ، و 23 هـ – 23 و، و 24 ج (ب) من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية]

ما الذي يجب التفكير بشأنه:

- من المحتمل أن يؤثر تفشي جائحة كوفيد-19 على هذه الإفصاحات وستحتاج الشركة إلى استخدام الأحكام لتحديد الإفصاحات الخاصة ذات الصلة والضرورية لأعمالها. وتشتمل أمثلة الإفصاحات الخاصة على ما يلي:
  - التغيرات في كيفية إدارة الشركة للمخاطر؛
  - التأثيرات على عدم فعالية التحوط؛
  - المعاملات المتوقعة التي كانت تخضع لمحاسبة التحوط ولكن لم يعد من المتوقع حدوثها، وإعادة التصنيف ذات العلاقة إلى الأرباح أو الخسائر؛ و
  - إعادة تصنيف الخسائر غير القابلة للاسترداد من احتياطي تحوط التدفقات النقدية إلى الأرباح أو الخسائر.

٢- بالنسبة للشركات

سوف يتوقف أثر جائحة كوفيد-19 على محاسبة الشركات على الحقائق والظروف الخاصة بكل منشأة. ويتعين على الشركات مراعاة:

ج- الخسائر غير القابلة للاسترداد في احتياطي التحوط

إذا كان المبلغ المتراكم في احتياطي تحوط التدفقات النقدية لتحوط تدفقات نقدية معين يمثل خسارة، وتتوقع الشركة عدم إمكانية استرداد كامل هذه الخسارة أو جزء منها في الفترات المستقبلية، عندئذٍ تقوم الشركة فوراً بإعادة تصنيف المبلغ الذي لا يتوقع استرداده إلى الأرباح أو الخسائر. [المعيار رقم 9-6-5-11 (د) (3) من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

ما الذي يجب التفكير بشأنه:

- قد يؤدي تفشي جائحة كوفيد-19 إلى زيادة مخاطر حدوث ذلك. على سبيل المثال:
  - الشركة التي تقوم بالتحوط بشأن المشتريات المستقبلية للمخزون وقد لا تسترد خسارة على أداة التحوط من خلال المبيعات المتوقعة لتلك البنود؛ أو
  - الشركة التي قامت بالتحوط بشأن شراء بند موجودات مالية بسعر ثابت وقد لا تسترد خسارة على أداة التحوط نظراً لأن بند الموجودات المالية أصبح منخفض القيمة الائتمانية. [المعيار المحاسبي الدولي رقم 39-97 – 98، والمعيار رقم 9-6-5-11 (د) (3) من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية]

د- الإفصاح

عندما تطبق شركة محاسبة التحوط، يتعين عليها الإفصاح عن كيفية تطبيقها لاستراتيجية إدارة المخاطر والتأثيرات على أدائها المالي وتدفقاتها النقدية المستقبلية. [المعيار رقم 7-21 أ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية [[المعيار رقم 7-21 أ، و 23 هـ – 23 و، و 24 ج (ب) من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية]

ما الذي يجب التفكير بشأنه:

- من المحتمل أن يؤثر تفشي جائحة كوفيد-19 على هذه الإفصاحات وستحتاج الشركة إلى استخدام الأحكام لتحديد الإفصاحات الخاصة ذات الصلة والضرورية لأعمالها. وتشتمل أمثلة الإفصاحات الخاصة على ما يلي:
  - التغيرات في كيفية إدارة الشركة للمخاطر؛
  - التأثيرات على عدم فعالية التحوط؛
  - المعاملات المتوقعة التي كانت تخضع لمحاسبة التحوط ولكن لم يعد من المتوقع حدوثها، وإعادة التصنيف ذات العلاقة إلى الأرباح أو الخسائر؛ و
  - إعادة تصنيف الخسائر غير القابلة للاسترداد من احتياطي تحوط التدفقات النقدية إلى الأرباح أو الخسائر.

٢- بالنسبة للشركات

سوف يتوقف أثر جائحة كوفيد-19 على محاسبة الشركات على الحقائق والظروف الخاصة بكل منشأة. ويتعين على الشركات مراعاة:

محاسبة التحوط

- تقييم ما إذا كانت المعاملات المتوقعة المصنفة كبنود متحوط بشأنها في تحوطات التدفقات النقدية لا تزال محتملة للغاية. إذا كانت المعاملة غير محتملة للغاية، يتم النظر فيما إذا كان لا يزال من المتوقع حدوثها أم لا.
- تحديد ما إذا كانت أي تغييرات في الشروط التعاقدية للأداة المالية المتحوط بشأنها والناتجة عن تفشي جائحة كزفيد-19 تؤثر على أهلية الأداة لتكون بنداً متحوطاً بشأنه.
- تقييم ما إذا كانت التغييرات في مخاطر الائتمان الخاصة بأدوات التحوط والبنود المتحوط بشأنها والناشئة عن تفشي جائحة كوفيد-19 تؤثر على تقييم فعالية التحوط وقياس عدم فعالية التحوط.
- تقييم ما إذا كانت الخسائر المتراكمة في احتياطي تحوط التدفقات النقدية سيتم استردادها في الفترات المستقبلية.
- مراعاة الإفصاح المناسب في البيانات المالية المرحلية والبيانات المالية السنوية وفقا للمعيار رقم 7 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

الفصل الأول:

الإرشادات العامّة

القسم 4: قياس القيمة العادلة (المعيار رقم 13 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية)

قياس القيمة العادلة (المعيار رقم 13 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية)

1- مقدمة

لقد أثر تفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) بشكل كبير على الأسواق المالية في الربع الأول من عام 2020. وشهدت أسواق الأسهم انخفاضاً حاداً وزادت التقلبات. وصلت عائدات سندات الخزانة إلى أدنى مستوياتها القياسية، كما ارتفعت مؤشرات عقود مقايضة الائتمان في حال تعثر المقترض، ما يعكس مخاوف من زيادة حالات التعثر لدى الشركات. بالنسبة للعديد من الموجودات والمطلوبات، قد تكون القيم العادلة تغيرت بشكل كبير، ما يعكس التغيرات في توقعات التدفقات النقدية، وزيادة عدم اليقين والمخاطر المتزايدة.

ينطبق المعيار رقم 13 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية - قياس القيمة العادلة عندما يتطلب معيار آخر من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أو يسمح بقياسات القيمة العادلة أو بإفصاحات حول قياسات القيمة العادلة. وستحتاج الشركات إلى إعادة النظر في قرارات القيمة العادلة والافتراضات والمدخلات في كل تاريخ تقرير مرحلي وسنوي عندما تتوفر معلومات جديدة أو مختلفة.

أ- قياس القيمة العادلة

يعرّف المعيار رقم 13 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية القيمة العادلة على أنها السعر الذي سيتم استلامه لبيع بند موجودات ما أو دفعه مقابل تحويل بند المطلوبات في معاملة منتظمة بين المشاركين بالسوق في تاريخ القياس، أي أنها عبارة عن "سعر البيع". (المعيار رقم 13-9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية)

تأخذ القيمة العادلة في الاعتبار خصائص بند الموجودات أو بند المطلوبات التي سيضعها المشاركون في السوق في الاعتبار، والتي لا تستند إلى الاستخدام أو الخطط المحددة للمنشأة (أعلى وأفضل استخدام). وقد تتضمن هذه الخصائص حالة وموقع بند الموجودات أو القيود المفروضة على بيع أو استخدام بند الموجودات.

ما الذي يجب التفكير بشأنه:

كيف أثر تفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) على قياس القيمة العادلة؟

تقاس القيمة العادلة باستخدام الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق، ما يعكس ظروف السوق في تاريخ القياس. أصبح هذا الأمر أكثر صعوبة نتيجةً للتقديرات غير المؤكدة حول الآثار الاقتصادية لتفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19).

وفقًا للمعيار رقم 13 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية - قياس القيمة العادلة، فإن السعر المدرج في سوق نشطة (السعر الذي سيدفعه المشارك في السوق) يوفر الدليل الأكثر موثوقية للقيمة العادلة، وإذا كان متاحًا، فيجب استخدامه لقياس القيمة العادلة. لا يُسمح باستخدام الخبرة السابقة أو تعديل ما يمكن اعتباره تسعيراً منخفضاً في تاريخ القياس في ضوء التغيرات اللاحقة في أسعار السوق. [المعيار رقم 13-77 و79 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية]. كما أن الانخفاض في الحجم أو النشاط، بحد ذاته، لا يُشير بالضرورة إلى أن السعر المدرج ليس القيمة العادلة (بمعنى أن المعاملات ليست منتظمة).

بالنسبة للموجودات غير المالية، مثل العقارات الاستثمارية، قد تحتاج الشركات إلى إعادة النظر في قراراتها المتخذة بخصوص أعلى وأفضل استخدام لبند الموجودات لأن ذلك ربما يكون قد تغير نتيجةً لتفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19). ويتطلب المعيار رقم 13 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تقييماً وفقاً لقدرة المشارك في السوق على تحقيق فوائد اقتصادية في البيئة الحالية، بصرف النظر عن الاستخدام الحالي أو المقصود لبند الموجودات.

يتعين على الشركات إعادة تأكيد السوق الرئيسية لبند الموجودات أو بند المطلوبات (أي السوق التي بها أكبر حجم ومستوى من النشاط، وتحديد القيمة العادلة باستخدام الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير بند الموجودات أو بند المطلوبات.

ب- السوق النشطة

إن السوق النشطة هي سوق تتم فيها معاملات بند الموجودات أو بند المطلوبات بتكرار وحجم كافيين لتوفير معلومات التسعير بصفة مستمرة. المعيار رقم 13 أ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

يجب بشكل عام عدم تعديل أسعار المستوى الأول. (المعيار رقم 13-77 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية).

ما الذي يجب التفكير بشأنه:

ما العوامل التي يجب مراعاتها عند تحديد ما إذا كانت السوق نشطة أم لا؟

إذا استنتجت المنشأة أن هناك انخفاض كبير في حجم أو مستوى النشاط في السوق لبند الموجودات أو بند المطلوبات، يتعين على المنشأة إجراء مزيد من التحليل للمعاملات أو الأسعار المدرجة التي لوحظت في تلك السوق. ولا يشير الانخفاض الكبير في النشاط بحد ذاته إلى أن أسعار المعاملات الملحوظة لا تمثل القيمة العادلة.

تقدم الفقرة "ب 37" من المعيار رقم 13 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية قائمة بالعوامل التي ينبغي مراعاتها عند تحديد ما إذا كان هناك انخفاض كبير في حجم أو مستوى النشاط فيما يتعلق بنشاط السوق العادي. وتتضمن العوامل التي يجب على المنشأة تقييمها (على سبيل المثال وليس الحصر) ما يلي:

- هناك انخفاض كبير في نشاط السوق، أو غياب سوق، للإصدارات الجديدة (أي، سوق أولية) لبند الموجودات أو بند المطلوبات أو الموجودات أو المطلوبات المماثلة.
- هناك القليل من المعاملات الحديثة.
- لا يتم إعداد عروض الأسعار باستخدام المعلومات الحالية.
- تختلف عروض الأسعار بشكل كبير، إما بمرور الوقت أو بين صانعي السوق (على سبيل المثال، بعض الأسواق التي تعمل بالوساطة).
- المؤشرات التي كانت مرتبطة سابقاً ارتباطاً وثيقاً بالقيم العادلة لبند الموجودات أو بند المطلوبات أصبحت غير مرتبطة بشكلٍ واضح بالمؤشرات الحديثة للقيمة العادلة لبند الموجودات أو بند المطلوبات هذا.
- هناك زيادة كبيرة في فروق مخاطر السيولة النقدية الضمنية أو العوائد أو مؤشرات الأداء (مثل معدلات العجز عن السداد أو شدة الخسارة) للمعاملات الملحوظة أو الأسعار المدرجة عند مقارنتها بتقدير المنشأة مقدمة التقارير للتدفقات النقدية المتوقعة، مع الأخذ في الاعتبار جميع بيانات السوق المتاحة حول الائتمان والمخاطر الأخرى لعدم الوفاء بالالتزام لبند الموجودات أو بند المطلوبات.
- هناك فارق كبير بين العرض والطلب أو هناك زيادات كبيرة في الفرق بين العرض والطلب.
- قلة المعلومات المتاحة للجمهور (على سبيل المثال، سوق رئيسية إلى سوق رئيسية).

إذا كان هناك سعر مدرج في سوق نشطة (بمعنى، أحد مدخلات المستوى الأول)، فهل يمكن للشركة تعديل أو تجاهل السعر المدرج في فترة تقلبات السوق الكبيرة عند تحديد القيمة العادلة؟

إن الهدف من "القيمة العادلة" هو تحديد السعر الذي ستتم به معاملة منتظمة بين المشاركين في السوق في ظل ظروف كانت موجودة بتاريخ القياس. ولن يكون من المناسب تعديل أو تجاهل المعاملات الملحوظة، إلا في الظروف النادرة للغاية حيث يتم تحديد هذه المعاملات على أنها غير منتظمة. وبشكل عام، هناك مستوى مرتفع للغاية لاستنتاج أن سعر المعاملة في سوق نشطة (بمعنى، أحد مدخلات المستوى الأول) ليس منتظماً وفقاً للمعيار رقم 13 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

وبناءً عليه، يجب حساب القيمة العادلة لبند الموجودات المالي على أنها السعر المدرج لهذا البند في سوق نشطة مضروباً في الكمية المحتفظ بها (يشار إليها عادةً بـ "السعر مضروباً في الكمية"). وسيظل هذا هو الحال حتى في أوقات تقلبات السوق الكبيرة.

ما العوامل التي يجب مراعاتها عند تقدير القيمة المستخدمة للاستثمارات في الشركات التابعة والزميلة والائتلافات المشتركة؟

إذا تم استخدام نموذج خصم الأرباح:

- يجب تعديل توزيعات الأرباح المتوقعة والنمو المتوقع لتعكس التأثير المحتمل لتفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) على مبلغ وتوقيت وقدرة الشركة المستثمر فيها على إعلان توزيعات الأرباح في المستقبل.
- بما أن المعدل الخالي من المخاطر عادةً ما يكون منخفضاً، يجب إضافة تعديلات على تكلفة حقوق الملكية من حيث الحجم والسيولة (إذا لزم الأمر) والتقلبات والمخاطر الأخرى الخاصة بالشركة أو الاستثمار عند تقدير العائد المطلوب.

إذا تم استخدام طريقة التدفقات النقدية المخصومة:

- يجب أن تأخذ التوقعات بعين الاعتبار النطاق الواسع للتأثير المحتمل لتفشي جائحة كوفيد-19 على الأعمال، بما في ذلك التغيرات في طلب المستهلكين والمنافسة ومتطلبات رأس المال العامل ومتطلبات التمويل ونمو الأعمال على المديين المتوسط إلى الطويل.
- ينبغي النظر في تحليل السيناريوهات للحالات الأسوأ والأساسية والأفضل لتقدير نطاق التأثير المحتمل للتفشي على التدفقات النقدية المتوقعة للشركة، وسلسلة القيم ومعدلات النمو على المديين المتوسط إلى الطويل.
- كما يجب تعديل المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال لمراعاة أي تغيير في التصنيف الائتماني أو تكلفة الاقتراض وعلاوة المخاطر الأخرى الخاصة بالشركة المستثمر فيها.

ج- منهجية وأسلوب (أساليب) التقييم

عند تحديد القيمة العادلة لبند موجودات أو بند مطلوبات، تختار المنشأة أساليب التقييم المناسبة للظروف والتي تتوفر لها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة. ويجب أن تزيد الأساليب المستخدمة من استخدام المدخلات الملحوظة ذات العلاقة وتقليل استخدام المدخلات غير الملحوظة. المعيار رقم 13-61 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

لا يحدد المعيار رقم 13 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية متطلبات أسلوب (أساليب) التقييم المحددة المطلوب استخدامها، إلا إذا كان هناك سعر مدرج في سوق نشطة لبند موجودات أو بند مطلوبات مماثل. في بعض الحالات، سيكون هناك أسلوب تقييم واحد فقط مناسباً لتقييم القيمة العادلة، وفي حالات أخرى، سيكون استخدام أكثر من أسلوب تقييم واحد أكثر ملاءمة. المعيار رقم 13-63 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

يشير المعيار رقم 13 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية إلى التقييم باعتباره فئة واسعة النطاق من الأساليب، بينما يشير "أسلوب التقييم" إلى أسلوب معين مثل نموذج تسعير خيار معين. تندرج أساليب التقييم المستخدمة لقياس القيمة العادلة ضمن ثلاث منهجيات (المعيار رقم 13-62 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية):

- منهجية السوق
- منهجية الدخل
- منهجية التكلفة

ما الذي يجب التفكير بشأنه:

هل منهجية وأسلوب التقييم الحالي ذات صلة؟

يتعين على الشركات استخدام سياسات ومنهجيات التقييم المطبقة بالفعل والتي تستوفي متطلبات المعيار رقم 13 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لزيادة استخدام المدخلات الملحوظة إلى أقصى حد ممكن وتقليل استخدام المدخلات غير الملحوظة إلى أقصى حد ممكن. ويشير المعيار رقم 13 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية إلى أنه يجب تطبيق أساليب التقييم بشكلٍ متسق، مع الاعتراف بأن التغييرات قد تكون مضمونة إذا أدى التغيير إلى قياس يمثل القيمة العادلة بشكل متساوٍ أو أكثر تمثيلاً في ظل الظروف.

ومع ذلك، يجب على الشركات النظر في أسلوب التقييم الأكثر ملاءمة في البيئة الحالية المتأثرة بتفشي فيروس كورونا (كوفيد-19).

ما الذي يجب مراعاته عند قياس القيمة العادلة باستخدام أسلوب تقييم؟

تتضمن بعض العوامل والمخاطر الرئيسية التي ينبغي مراعاتها عند قياس القيمة العادلة باستخدام اسلوب تقييم ما يلي:

- **مستويات النشاط الاقتصادي.** قد تؤدي التدابير التي تم اتخاذها لاحتواء الفيروس إلى انخفاضٍ كبير في النشاط الاقتصادي من حيث الإنتاج والطلب على السلع والخدمات، وقد يكون لها تأثيراً سلبياً على التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة المستخدمة في طريقة تقييم التدفقات النقدية المخصومة.
- **مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة.** أدت البيئة الاقتصادية غير المؤكدة إلى زيادة مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة للعديد من الشركات. وبالتالي، قد تزيد مخاطر الائتمان الخاصة و/ أو مخاطر الائتمان للطرف المقابل المستخدمة كمدخلات في أساليب التقييم.
- **التنبؤ بالمخاطر.** يجب أن تعكس قياسات القيمة العادلة أكبر مستوى من عدم اليقين عند إجراء التوقعات الاقتصادية والمالية على المدى القريب، نظراً لصعوبة التنبؤ بحجم ومدة الأثر الاقتصادي لتفشي جائحة كوفيد-19.
- **مخاطر صرف العملات الأجنبية.** قد تتأثر الشركات التي لديها مبيعات أو مشتريات كبيرة بالعملات الأجنبية سلباً بالحركات في أسعار الصرف.
- **مخاطر أسعار السلع.** قد تتأثر الشركات العاملة في الصناعات الاستخراجية بشكل كبير بسبب الانخفاض في أسعار السلع. وكذلك، قد تتعرض الشركات في البلدان التي تعتمد اقتصادياً على هذه السلع إلى مخاطر أكبر للآثار الاقتصادية السلبية.

قد يلزم إجراء أحكام جوهرية لتحديد مقدار علاوات المخاطر والتعديلات الأخرى لهذه المخاطر. وقد يزداد أيضاً عدد قياسات القيمة العادلة المصنفة ضمن المستوى الثالث في النظام المتدرج للقيمة العادلة (على سبيل المثال، بسبب المدخلات غير الملحوظة مثل مخاطر الائتمان التي أصبحت كبيرة في البيئة الحالية).

د- الإفصاحات

يطالب المعيار رقم 13 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المنشأة بالإفصاح عن المعلومات التي تساعد مستخدمي بياناتها المالية على تقييم كل مما يلي: [المعيار رقم 13-91 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية]

- بالنسبة للموجودات والمطلوبات المقاسة بالقيمة العادلة على أساس متكرر أو غير متكرر في بيان المركز المالي بعد الاعتراف المبدئي، أساليب التقييم والمدخلات المستخدمة لإعداد تلك القياسات.
- بالنسبة لقياسات القيمة العادلة باستخدام المدخلات الهامة غير الملحوظة (المستوى الثالث)، تأثير القياسات على الأرباح أو الخسائر أو الإيرادات الشاملة الأخرى للفترة.

ما الذي يجب التفكير بشأنه:

التقارير المرحلية

يطالب المعيار المحاسبي الدولي رقم 34 التقارير المالية المرحلية الشركات بتقديم العديد من إفصاحات المعيار رقم 13 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية حول قياس القيمة العادلة للأدوات المالية، بما في ذلك الإفصاحات عن الحساسية والتحويلات الهامة بين المستويات في النظام المتدرج للقيمة العادلة. وعلاوة على ذلك، يطالب المعيار المحاسبي الدولي رقم 34 الشركات بتفسير الأحداث والمعاملات التي تعتبر مهمة لفهم التغيرات في المركز المالي للشركة وأدائها منذ تاريخ التقرير السنوي الأخير. ومن ثم، تعتبر إفصاحات القيمة العادلة المتعلقة بالموجودات غير المالية والمطلوبات غير المالية مطلوبة إذا كانت جوهرية لفهم الفترة المرحلية الحالية. قد يكون هذا هو الحال عندما تتغير القيم العادلة بشكل كبير. [المعيار المحاسبي الدولي رقم 34-15، و16 أ (ي)].

التقارير السنوية

نظراً لتأثير الزيادة في التقديرات غير المؤكدة الاقتصادية على التنبؤ بالتدفقات النقدية والمدخلات غير الملحوظة الأخرى المستخدمة في أساليب التقييم (مثل بعض معدلات الخصم المعدلة حسب المخاطر)، فقد تحتاج الشركات إلى تقديم إفصاحات عن الحساسية - إلى جانب إفصاحات عن الافتراضات والأحكام الرئيسية التي تقوم بها الإدارة - لتمكين المستخدمين من فهم كيفية تحديد القيمة العادلة. تعتبر هذه الإفصاحات مطلوبة وفقاً للمعيار رقم 13 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية - قياس القيمة العادلة والمعيار المحاسبي الدولي رقم 1 عرض البيانات المالية. كما يحتوي المعيار رقم 13 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على متطلبات إفصاح خاصة عندما يتم تحويل المبالغ إلى المستوى الثالث من النظام المتدرج للقيمة العادلة، بما في ذلك إفصاحات الحساسية.

بالنسبة لقياسات القيمة العادلة المصنفة ضمن المستوى الثاني والمستوى الثالث من النظام المتدرج للقيمة العادلة، يتعين على الشركة تقديم وصف لأسلوب (أساليب) التقييم والمدخلات المستخدمة في قياس القيمة العادلة، وأي تغيير في أساليب التقييم وسبب (أسباب) إجراء هذا التغيير.

٢- بالنسبة للشركات

عرض البيانات المالية

سوف يتوقف أثر جائحة كوفيد-19 على محاسبة الشركات على الحقائق والظروف الخاصة بكل منشأة.

- مراعاة ما إذا كان:
  - التقييم يعكس افتراضات المشاركين في السوق بناءً على المعلومات المتاحة وظروف السوق بتاريخ القياس؛ و
  - مراعاة ما إذا كان التقييم يتضمن علاوات المخاطر التي قد تنشأ من زيادة عدم اليقين والتأثيرات الأخرى لتفشي فيروس كورونا المستجد.
- مراعاة ما إذا كانت المدخلات غير الملحوظة أصبحت مهمة، ما قد يؤدي إلى التصنيف ضمن المستوى الثالث ويتطلب إفصاحات إضافية.
- مراعاة توسيع نطاق الإفصاحات حول الافتراضات الرئيسية والحساسيات والمصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة.

الفصل الأول:

الإرشادات العامّة

القسم 5: انخفاض قيمة الموجودات غير المالية
(المعيار المحاسبي الدولي رقم 36)

انخفاض قيمة الموجودات غير المالية (المعيار المحاسبي الدولي رقم 36)

1- مقدمة

إن تفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) وتأثيره على الاقتصاد الأوسع يضع ضغوطاً غير مسبوقة على المجتمعات والشركات. وستكون أولويات الأعمال على المدى القريب والتركيز على السيولة والمسائل المحتملة المتعلقة بالاستمرارية. ومع ذلك، يجب الانتباه أيضاً إلى قيمة الموجودات في الميزانية العمومية ومتطلبات النظر فيما إذا كانت هذه الموجودات قد تعرضت للانخفاض في قيمتها. وهذا سؤال بغض النظر عن قطاع الصناعة، لكن يجب إيلاء اهتمام خاص لتلك المنشآت التي لديها أرصدة كبيرة من الممتلكات والآلات والمعدات أو شهرة مادية و/ أو موجودات غير ملموسة. وقد لا تكون التقييمات التي تم إجراؤها حول انخفاض قيمة هذه الموجودات قبل بضعة أشهر صالحة. وعلى أقل تقدير، سوف تحتاج هذه التقييمات إلى إعادة النظر فيها في ضوء تفشي جائحة كوفيد-19 والتأثير المحتمل لذلك على جميع الشركات.

يطبق المعيار المحاسبي الدولي رقم 36، انخفاض قيمة الموجودات على الموجودات التالية المعترف بها في البيانات المالية للمنشأة.

- الشهرة التجارية؛
- الموجودات غير الملموسة؛
- الممتلكات والآلات والمعدات؛
- موجودات حق الاستخدام؛
- الشركات الزميلة والائتلافات المشتركة التي تمت معالجتها محاسبياً وفقاً لطريقة حقوق الملكية؛
- العقارات الاستثمارية غير المقاسة بالقيمة العادلة؛ و
- تكاليف الحصول على أو إنجاز عقد معترف به وفقاً للمعيار رقم 15 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، بعد تطبيق متطلبات انخفاض القيمة وفقاً للمعيار رقم 15-101 إلى 103 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

أ- مؤشرات انخفاض القيمة

يتطلب المعيار المحاسبي الدولي رقم 36 اختبار الشهرة التجارية والموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية غير المحددة بخصوص الانخفاض في القيمة على الأقل مرة واحدة سنوياً والموجودات غير المالية الأخرى عند وجود دلالة على انخفاض محتمل في القيمة (حدث مسبب). ويقدم المعيار أمثلة على مؤشرات الأحداث المسببة، بما في ذلك:

- عند حدوث تغييرات مهمة خلال الفترة (أو ستحدث في المستقبل القريب) في السوق أو في البيئة الاقتصادية التي تعمل فيها الشركة وسيكون لهذه التغييرات أثراً سلبياً على الشركة؛ و

- عندما تكون القيمة الدفترية لصافي موجودات الشركة أعلى من قيمة رسملتها في السوق. [المعيار المحاسبي الدولي رقم 36-9 و 10 و12]

تسببت آثار تفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) في تدهور كبير في الظروف الاقتصادية للعديد من الشركات، وزيادة في التقديرات غير المؤكدة الاقتصادية لشركات أخرى، ما قد يشكل أحداثاً مسببة.

- تأثرت بعض القطاعات بشكل كبير - مثل قطاعات السفر والسياحة والترفيه وتجارة التجزئة والإنشاءات والتصنيع والتأمين والتعليم.
- تأثرت الشركات العاملة في الصناعات الاستخراجية بشكل كبير بالانخفاض في أسعار السلع، كما تعرضت الشركات في البلدان التي تعتمد اقتصادياً على هذه السلع إلى درجة أكبر من مخاطر الآثار الاقتصادية السلبية.
- تأثرت بعض أنواع العقارات الاستثمارية (وموجودات حق الاستخدام الناتجة عن العقارات المؤجرة)، مثل العقارات المخصصة للتجزئة والعقارات الصناعية، بشكل كبير نتيجةً لتفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19). وقد لا يتمكن المستأجرون الذين أُجبروا على إيقاف عملياتهم مؤقتاً من دفع الإيجار على المدى القريب أو قد يطلبون إعادة التفاوض على مبلغ إيجار أقل. وقد يصبحون أيضاً أقل جدارة ائتمانية. تنطبق اعتبارات مماثلة أيضاً على الشركات التي تؤجر الموجودات (مثل الطائرات وسفن الشحن) لقطاع النقل.

ما الذي يجب التفكير بشأنه:

قد تكون مؤشرات انخفاض القيمة التالية ذات صلة على وجه التحديد في ظل المناخ الاقتصادي الحالي:

- الأداء المالي الفعلي أقل بكثير من الموازنة الأصلية؛
- التدفق النقدي أقل بكثير من التوقعات السابقة؛
- التغيرات الجوهرية في معدلات النمو متوسطة الأجل و/ أو طويلة الأجل مقارنة بالتقديرات السابقة؛
- رسملة السوق أقل من القيمة الدفترية لصافي الموجودات؛
- التغير المعلن في نموذج الأعمال وإعادة الهيكلة والعمليات المتوقفة، إلخ؛
- القيود المفروضة على العمليات، مثل عدم القدرة على الاستيراد أو التصدير أو السفر؛
- زيادة تكلفة رأس المال للمنشأة؛
- تغير أسعار الفائدة في السوق أو معدلات عائد السوق الأخرى؛
- التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية أو أسعار السلع التي تؤثر على التدفقات النقدية للمنشأة؛
- تأجيل المشاريع الاستثمارية؛ و
- القيمة الدفترية لصافي الموجودات للمنشأة تتجاوز قيمة رسملة السوق لها. هذه القائمة ليست شاملة وقد تظهر مؤشرات أخرى على الساحة. إن المؤشرات الموجودة أعلاه والمذكورة في المعيار هي مجرد أمثلة فقط.

اعتبارات انخفاض القيمة للمستأجرين

تنطبق مبادئ وإجراءات المعيار المحاسبي الدولي رقم 36 المنطبقة على انخفاض قيمة الموجودات غير المالية الأخرى بالتساوي على موجودات حق الاستخدام. ويتم، بشكلٍ عام، اختبار موجودات حق الاستخدام بخصوص انخفاض القيمة كجزء من الوحدة المنتجة للنقد الأكبر التي تتعلق بها موجودات حق الاستخدام. ومع ذلك، فإن بند موجودات حق الاستخدام الذي يستوفي تعريف العقار الاستثماري ويُقاس بالتكلفة يتم اختباره بخصوص انخفاض القيمة بشكلٍ منفصل نظراً لأنه ينتج تدفقات نقدية مستقلة.

ويتم استبعاد موجودات حق الاستخدام التي تستوفي تعريف العقار الاستثماري وتُقاس بالقيمة العادلة من نطاق المعيار المحاسبي الدولي رقم 36.

وفقاً للمعيار رقم 16 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، يمكن للمستأجر اختيار عدم تطبيق نموذج موجودات حق الاستخدام على بعض عقود الإيجار، أي عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود الإيجار التي يكون فيها بند الموجودات المعني منخفض القيمة. وبالنسبة لعقود الإيجار هذه، يقوم المستأجر بتضمين مدفوعات الإيجار المستقبلية في توقعات التدفقات النقدية عند حساب المبلغ القابل للاسترداد للوحدة المنتجة للنقد (المعيار رقم 16-5 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية).

اعتبارات انخفاض القيمة للمؤجرين

بالنسبة لعقود الإيجار التشغيلي، يقوم المؤجر بتضمين بند الموجودات المؤجر المعني في القيمة الدفترية للوحدة المنتجة للنقد ويطبق المعيار المحاسبي الدولي رقم 36. ويدرج المؤجر المقبوضات النقدية المستقبلية في توقعات التدفقات النقدية الخاصة به. وعلاوة على ذلك، تطبق الشركة المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لاختبار ذمم الإيجار المدينة الخاصة بها بخصوص انخفاض القيمة.

ب- تحديد المبلغ القابل للاسترداد (التدفقات النقدية ومعدلات الخصم)

تتمثل القيمة القابلة للاسترداد لبند الموجودات في قيمته العادلة ناقصاً تكاليف الاستبعاد وقيمة استخدامه، أيهما أكبر. ويعكس ذلك أكبر قيمة لبند الموجودات من حيث التدفقات النقدية التي يمكن الحصول عليها منه، إما عن طريق بيعه أو من خلال الاستمرار في استخدامه في الأعمال التجارية. [المعيار المحاسبي الدولي رقم 36 الفقرة 6].

ما الذي يجب التفكير بشأنه:

التحديات الموجودة في تقدير التدفقات النقدية

قد يمثل تقدير التدفقات النقدية المستقبلية تحدياً كبيراً للعديد من الشركات بسبب زيادة التقديرات غير المؤكدة الاقتصادية.

- تحت بند القيمة قيد الاستخدام، يجب أن تستند توقعات التدفق النقدي إلى افتراضات معقولة وداعمة تمثل أفضل تقديرات الإدارة لنطاق الظروف الاقتصادية التي ستكون موجودة على مدى العمر الإنتاجي المتبقي لبند الموجودات أو الوحدة المنتجة للنقد. يتم إعطاء ترجيح أكبر للأدلة الخارجية. [المعيار المحاسبي الدولي رقم 36-33 (أ)]
- تحت بند القيمة العادلة ناقصاً تكاليف الاستبعاد، تكون التقديرات والافتراضات المستخدمة من منظور المشاركين في السوق. [المعيار رقم 13-22 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية]

وبناءً عليه، يجب مراعاة ما يلي بعناية:

- يجب تحديث الافتراضات وتوقعات التدفقات النقدية المستخدمة لاختبار انخفاض القيمة لتعكس التأثير المحتمل لتفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)؛
- يجب إعادة النظر في الموازنات والتوقعات والافتراضات الأخرى من تاريخ اختبار سابق لانخفاض القيمة، والتي تم استخدامها لتحديد المبلغ القابل للاسترداد من بند موجودات، لتعكس الظروف الاقتصادية في تاريخ الميزانية العمومية، خصوصاً لمعالجة المخاطر المتزايدة والتقديرات غير المؤكدة؛

نظراً لارتفاع درجة عدم اليقين وما ينتج عن ذلك من تحديات في توقعات التدفقات النقدية، قد يكون من المفيد بناء تلك التوقعات على مصادر خارجية مثل التوقعات الاقتصادية الصادرة عن المصارف المركزية المرموقة والمنظمات الدولية الأخرى.

لتخفيف الآثار الاقتصادية والمالية على الأسواق، تعهدت الحكومات في بعض المناطق والمنظمات الدولية بتقديم الحوافز المالية، وتوفير مخصصات السيولة والدعم المالي. وستحتاج الشركات إلى فهم شروط وحالة هذه المخصصات والنظر في التأثير الذي قد يكون لها على توقعات التدفقات النقدية الخاصة بهم.

عكس المخاطر في معدل الخصم

قد يكون لتفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) تأثيراً كبيراً على المعدل الخالي من المخاطر وعلى علاوات المخاطر الخاصة بالمنشأة (مثل مخاطر التمويل ومخاطر الدولة ومخاطر التنبؤ) المستخدمة في تحديد معدل الخصم المناسب لخصم التدفقات النقدية المستقبلية. [المعيار المحاسبي الدولي رقم 36-أ 1 وأ 16 وأ 18]

يعتمد المعدل الخالي من المخاطر بشكل عام على العائد على السندات الحكومية التي لها نفس المدة أو مدة مماثلة للتدفقات النقدية لبند الموجودات أو الوحدة المنتجة للنقد. وفي بعض الدول، انخفض العائد على السندات الحكومية طويلة الأجل خلال الربع الأول من عام 2020. ومع ذلك، لا يُترجم الانخفاض في المعدل الخالي من المخاطر عقب انخفاض العائد على السندات الحكومية إلى انخفاضات في معدل الخصم الخاص بالشركة بسبب الزيادات المحتملة في علاوات مخاطر الائتمان و/ أو المخاطر الأخرى في ظروف الشركة.

النظر في منهجية توقع التدفقات النقدية

نظراً لتوقعات الاقتصاد الكلي غير المؤكدة، مع سيناريوهات تتراوح من الاضطراب الاقتصادي لبضعة أشهر قبل عودة النشاط الاقتصادي إلى طبيعته، إلى فترة طويلة من الاضطراب تؤدي إلى ركود كبير، فإن عدم اليقين في التقدير سيكون أعلى بكثير من المعتاد وربما يكون هناك نطاق أوسع من توقعات التدفقات النقدية المحتملة بشكل معقول.

يمكن استخدام طريقتين لتوقع التدفقات النقدية:

- الطريقة التقليدية، التي تستخدم توقع تدفق نقدي واحد، أو التدفق النقدي الأكثر ترجيحاً؛ و
- طريقة التدفقات النقدية المتوقعة، والتي تستخدم العديد من توقعات التدفقات النقدية المرجحة بالاحتمالية. [المعيار المحاسبي الدولي رقم 36-أ 4 إلى أ 14]

بالنظر إلى درجة عدم اليقين العالية، قد يكون من المفيد التفكير في استخدام طريقة التدفقات النقدية المتوقعة بدلاً من الطريقة التقليدية. ووفقاً للطريقة التقليدية، لا يتم تعديل التدفقات النقدية بحسب المخاطر، لكن بدلاً من ذلك، تنعكس المخاطر في تحديد معدل الخصم. وفقاً لطريقة التدفقات النقدية المتوقعة، ينعكس عدم اليقين بشأن التدفقات النقدية المستقبلية في مختلف توقعات التدفقات النقدية المرجحة الاحتمالية المستخدمة، وليس في معدل الخصم. وتتطلب طريقة التدفقات النقدية المتوقعة بطبيعتها دراسة أكثر وضوحاً للنطاق الأوسع من المعتاد للنتائج المستقبلية المحتملة. [المعيار رقم 13-ب 26 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، والمعيار المحاسبي الدولي رقم 36-أ 7]

وأياً كانت الطريقة التي تطبقها الشركة، يجب ألا يعكس السعر المستخدم لخصم التدفقات النقدية تعديلات العوامل التي تم دمجها في التدفقات النقدية المقدرة والعكس صحيح. وإلا، سيتم حساب تأثير بعض العوامل مرتين. [المعيار المحاسبي الدولي رقم 36-55 و56]

ج- الإفصاحات

في سياق اختبار انخفاض قيمة الشهرة والموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية غير المحددة، يتطلب المعيار المحاسبي الدولي رقم 36 الإفصاح عن الافتراضات الرئيسية المستخدمة لتحديد المبلغ القابل للاسترداد. كما يتطلب إفصاحات عن الحساسية إذا كان التغيير المحتمل بشكل معقول في أحد الافتراضات الرئيسية قد يتسبب في زيادة القيمة الدفترية للوحدة المنتجة للنقد عن قيمتها القابلة للاسترداد. وعلاوة على ذلك، يتطلب المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 عرض البيانات المالية الإفصاح عن الافتراضات الرئيسية التي تضعها الشركة حول المصادر الرئيسية المستقبلية والأخرى لتقديرات حالات عدم اليقين بتاريخ التقرير، والتي تنطوي على مخاطر كبيرة تؤدي إلى تعديل جوهري على القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات في السنة المالية التالية. [المعيار المحاسبي الدولي رقم 1-125 و129، ورقم 36-134 (د) - (و)]

ما الذي يجب التفكير بشأنه:

التقارير المرحلية الموجزة

يتطلب المعيار المحاسبي الدولي رقم 34 التقارير المالية المرحلية الإفصاح عن طبيعة ومقدار التغيرات في التقديرات. وتعتبر خسائر انخفاض القيمة أمثلةً على الأحداث والمعاملات التي تتطلب الإفصاح وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 34 إذا كانت كبيرة. كما هو مذكور في المعيار المحاسبي الدولي رقم 34، عندما يكون حدث أو معاملة جوهرية لفهم التغيرات في المركز المالي أو الأداء المالي للمنشأة منذ آخر فترة تقرير سنوي، كما هو الحال مع خسائر انخفاض القيمة الكبيرة المعترف بها في فترة مرحلية، فيجب أن يقدم التقرير المالي المرحلة للشركة تفسيراً وتحديثاً للمعلومات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية لآخر فترة تقرير سنوي. يقدم المعيار المحاسبي الدولي رقم 36 الإفصاحات ذات العلاقة المطلوب مراعاتها في هذا الصدد. [المعيار المحاسبي الدولي رقم 34-15 ب (ب)، و15 ج، و16 أ (د)].

التقارير السنوية

نظراً لأن عدم اليقين المصاحب لافتراضات الإدارة حول المستقبل من المحتمل أن يكون جوهرياً، من المهم أن تقوم الإدارة بإعداد إفصاحات قوية لمساعدة المستخدمين على فهم درجة التقديرات غير المؤكدة الموجودة في تقدير المبلغ القابل للاسترداد وحساسية المبلغ القابل للاسترداد للتغيرات المعقولة الممكنة في الافتراضات الرئيسية. على سبيل المثال، قد يكون من المناسب الإفصاح عن وجهات نظر الإدارة حول درجة عدم اليقين المرتبطة بتوقعات الاقتصاد الكلي (مثل درجة خطورة ومدة التأثير المتوقع لتفشي فيروس كورونا المستجد على أعمال الشركة) و/ أو الأهمية المحتملة للتوقف على سلسلة الإمدادات وإغلاق المصانع وانخفاض الطلب وما إلى ذلك.

٢ - بالنسبة للشركات

اعتبارات انخفاض القيمة

- النظر فيما إذا كان هناك أي مؤشرات على انخفاض قيمة موجودات الشركة أو وحداتها المنتجة للنقد (متضمنة موجودات حق الاستخدام، حيثما ينطبق) والتي تم اختبارها بصورة فردية. وعلى وجه التحديد، يتم تقييم ما يلي:
  - آثار التدابير، التي تم اتخاذها لاحتواء تفشي جائحة كوفيد-19، على أعمال الشركة؛ و
  - إذا كان صافي الموجودات يتجاوز الرسملة السوقية.
- النظر فيما إذا كانت الموازنات وتوقعات التدفقات النقدية تعكس البنود التالية بقدر ما تطبقه الشركة، استناداً إلى المعلومات المتاحة في تاريخ التقرير:
  - توقعات المصارف المركزية والمؤسسات الدولية الأخرى بشأن مدة وحدة آثار جائحة كوفيد-19؛
  - العرض والطلب على المنتجات أو الخدمات الخاصة بالوحدات المنتجة للنقد؛
  - تراجع النشاط الاقتصادي
  - تداعيات القيود المفروضة على التنقل والسفر وقيود الحجر الصحي؛
  - آثار أسعار الصرف وأسعار السلع؛ و
  - أنشطة التحفيز الاقتصادي وتوفير السيولة والدعم المالي التي تقدمها الدولة والمنظمات الدولية.

- النظر فيما إذا كان قد تم تحديث معدلات الخصم المطبقة على عمليات التقييم في الآونة الأخيرة، بما يعكس بيئة المخاطر السائدة في تاريخ التقرير.
- مراعاة تحسين الإفصاحات بشأن الحساسية وكذلك الإفصاحات المتعلقة بأهم الافتراضات والمصادر الرئيسية لعدم اليقين في التقديرات في التقارير المرحلية والسنوية.
- تقييم ما إذا كان هناك أي عقود محملة بالتزامات يجب وضعها في الاعتبار.

الفصل الأول:

الإرشادات العامّة

القسم 6: المخصصات والالتزامات الطارئة (المعيار المحاسبي الدولي رقم 37)

المعيار المحاسبي الدولي رقم 37 - المخصصات والمطلوبات الطارئة والموجودات الطارئة (المعيار المحاسبي الدولي رقم 37)

1- مقدمة

أثر تفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) سلباً على العديد من الشركات، على سبيل المثال عن طريق التأثير على عمليات الإنتاج لديها، وتعطيل سلاسل التوريد، ما يتسبب في نقص العمالة ويؤدي إلى إغلاق المتاجر والمنشآت. وقد تفكر الإدارة في تقليص أو وقف عمليات معينة؛ وفي المقابل، قد تخطط بعض الشركات لاستكشاف فرصة عمل جديدة. كل ذلك قد يؤدي إلى إعادة الهيكلة.

قد تصبح بعض عقود الشراء أو البيع الحالية مسببة للخسائر نتيجةً لتفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) وتتطلب مخصصاً. وعلاوة على ذلك، قد تكافح الشركات للوفاء بالتزاماتها القانونية أو التعاقدية وقد تتعرض لغرامات، مثل التأخيرات في السداد أو عدم الأداء، والذي ينتج عنه أيضاً تكوين مخصص.

غالباً ما تبرم المنشآت وثائق التأمين لتقليل أو الحد من مخاطر الخسارة الناتجة عن توقف الأعمال أو الأحداث الأخرى.

قد ينتج عن ما سبق مجموعة متنوعة من الآثار المحاسبية التي تم تحديدها للنظر فيها أدناه:

- مخصصات إعادة الهيكلة
- عقود محملة بخسائر
- غرامات
- موجودات طارئة

يتطلب المعيار المحاسبي الدولي رقم 37 الاعتراف بمخصص فقط عندما يكون لدى المنشأة التزام حالي؛ ومن المحتمل أن يكون التدفق الخارج للموارد مطلوباً لتسوية الالتزام؛ ويمكن إجراء تقدير موثوق. ولا يسمح المعيار المحاسبي الدولي رقم 37 بتكوين مخصصات لتكاليف التشغيل المستقبلية أو تكاليف استرداد الأعمال المستقبلية. ويتطلب المعيار المحاسبي الدولي رقم 37 من المنشأة الإفصاح عن طبيعة الالتزام والتوقيت المتوقع للتدفق الخارجي للمنافع الاقتصادية.

- تم تطبيق متطلبات انخفاض القيمة للمعيار رقم 103-15.101 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

أ- مخصص إعادة الهيكلة

وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 37، يتم توفير توجيهات خاصة لمخصصات إعادة الهيكلة. يتم الاعتراف بمخصص إعادة الهيكلة فقط عند استيفاء الشرطين التاليين:

- توجد خطة رسمية مفصلة لإعادة الهيكلة؛ و
- قدمت الشركة توقعاً صحيحاً إلى المتأثرين بأن الخطة سيتم تنفيذها، أي إما عن طريق البدء في تنفيذ الخطة أو الإعلان عن سماتها الرئيسية للمتأثرين بها. [المعيار المحاسبي الدولي رقم 37-72]

ما الذي يجب التفكير بشأنه:

- على سبيل المثال، لنفترض أن إحدى الشركات قررت إغلاق إحدى منشآتها الإنتاجية نتيجة لتفشي فيروس كورونا المستجد. وإذا أعلنت الشركة عن خطتها، مع تحديد المنشأة التي سيتم إغلاقها، والتوقيت المقدر للإغلاق والعدد التقريبي للموظفين الذين تخطط لتسريحهم، عندئذ تقوم بالاعتراف بمخصص إعادة هيكلة. ولا تعد موافقة مجلس إدارة الشركة على خطة إعادة الهيكلة كافية في حد ذاتها للاعتراف بمخصص إعادة هيكلة. [المعيار المحاسبي الدولي رقم 37-75]

يتم الاعتراف بتعويضات نهاية الخدمة للموظفين الذين تم تسريحهم كجزء من إعادة الهيكلة وفقًا للمتطلبات الخاصة للمعيار المحاسبي الدولي رقم 19 - تعويضات الموظفين [المعيار المحاسبي الدولي رقم 19] والتي لم يتم تناولها في هذا الدليل.

ب- العقود المحملة بخسائر

يتم الاعتراف بتعويضات نهاية الخدمة للموظفين الذين تم تسريحهم كجزء من إعادة الهيكلة وفقًا للمتطلبات الخاصة للمعيار المحاسبي الدولي رقم 19 - تعويضات الموظفين [المعيار المحاسبي الدولي رقم 19] والتي لم يتم تناولها في هذا الدليل.

ما الذي يجب التفكير بشأنه:

- قد يصبح عقد البيع محملاً بخسائر إذا ارتفعت التكاليف أو كان من المتوقع أن ترتفع، على سبيل المثال لأن الشركة تحتاج إلى إيقاف الإنتاج أو البحث عن مورد بديل أو تعيين موظفين إضافيين. وقد يصبح عقد البيع أيضاً محملاً بخسائر إذا كان من المتوقع أن تكون المنافع أقل، على سبيل المثال لأن انخفاض الطلب يؤثر على الأسعار. وعند تقييم التكاليف التي لا يمكن تفاديها، يجب على الشركات دراسة شروط العقد بعناية، بما في ذلك بنود الإنهاء والقوة القاهرة.
- عند إعداد توقعات التكاليف والمنافع لاختبار العقد المحمل بالخسائر، تحتاج الشركة إلى عكس التوقعات في تاريخ التقرير واستخدام الافتراضات المتوافقة مع تلك المستخدمة في تقييمات قابلية الاسترداد الأخرى، على سبيل المثال انخفاض قيمة الموجودات غير المالية. ونظراً لسرعة تغير الأوضاع المحيطة بتفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، فقد تحتاج الشركة إلى تحديث التوقعات التي أجرتها قبل تاريخ التقرير لتعكس المعلومات المتاحة والظروف والتوقعات في تاريخ التقرير.
- يتم خصم مخصص العقد المحمل بخسائر إذا كان تأثير القيمة الزمنية للأموال جوهرياً. تعمل المصارف المركزية في العديد من الدول على خفض أسعار الفائدة استجابةً للمخاوف المتزايدة بشأن التأثير الاقتصادي لفيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)؛ والذي قد يؤثر بدوره على الأسعار الخالية من المخاطر، والتي غالباً ما تستخدم لخصم المخصصات. وتحتاج الشركات إلى تحديث معدل الخصم إذا تم تغييره.

ج- الغرامات

وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، إذا كان لدى الشركة التزام حالي، والذي لا يمكن تفاديه ومن المتوقع أن ينتج عنه تدفق خارج للموارد الاقتصادية، تقوم الشركة بالاعتراف بمخصص إذا كان من الممكن تقدير المبلغ بشكل موثوق.

ما الذي يجب التفكير بشأنه:

- تحتاج الشركات إلى مراجعة عقودها الحالية والنظر في تفسير القانون المعمول به، لا سيما بنود القوة القاهرة، لتحديد ما إذا كان لديها التزام ناجم عن تفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19).
- في بعض الحالات، قد يستوجب ذلك الاعتراف بمخصصات إضافية، على سبيل المثال لعدم الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها. وفي المقابل، قد يُنظر إلى الجائحة في بعض الدول على أنها قوة قاهرة وقد يتم التنازل عن غرامات عدم الأداء أو التأخر في التسليم أو الإلغاء. وقد يتطلب هذا التقييم الاستعانة بمستشارين قانونيين.

د- الموجودات الطارئة

وفقًا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 37، عندما يكون من المتوقع استرداد بعض أو كل المصاريف المطلوبة لتسوية مخصص من قبل طرف آخر، يتم الاعتراف بالاسترداد عندما، وفقط عندما، يكون من المؤكد تقريباً أن يتم استلام المبالغ المستردة عند تسوية المنشأة للالتزام. لا يتم تخفيض مبلغ المخصص مقابل أي استرداد متوقع. وبدلاً من ذلك، يتم التعامل مع الاسترداد كبند موجودات منفصل ولا يُسمح للمبلغ المعترف به لبند موجودات الاسترداد بأن يتجاوز مبلغ المخصص.

ما الذي يجب التفكير بشأنه:

- من الخطوات المتخذة للسيطرة على انتشار الفيروس مطالبة بعض الشركات بالإغلاق مؤقتاً. قد يكون لدى المنشأة تأمين على استمرارية الأعمال وتتمكن من استرداد بعض أو كل تكاليف الإغلاق.
- يتم الاعتراف بمنافع مثل هذا التأمين عندما يكون الاسترداد مؤكداً. ويحدث ذلك عادةً عندما تقبل شركة التأمين وجود مطالبة صالحة وتكون الإدارة على ثقة بأن شركة التأمين يمكنها الوفاء بالتزاماتها. وغالباً ما يتم الاعتراف بمنافع التأمين في وقت لاحق عن التكاليف التي تعوض عنها.
- لا يسمح بالمقاصة في بيان المركز المالي، مع تصنيف أي بند موجودات استرداد تأمين بشكلٍ منفصل عن أي مخصص. ومع ذلك ، يمكن إدراج المصاريف المتعلقة بالمخصص في بيان الدخل بعد تنزيل أي استرداد مقابل.

٢ - بالنسبة للشركات

سوف يتوقف أثر جائحة كوفيد-19 على انخفاض قيمة الأداة المالية على الحقائق والظروف الخاصة بكل منشأة. بالنسبة لخسائر الائتمان المتوقعة، يجب على الشركات:

أ- مخصصات إعادة الهيكلة

- مراعاة ما إذا كان ينتج عن الخطة (أو الحاجة إلى خطة) لإعادة الهيكلة انخفاض في قيمة الموجودات وإجراء اختبار انخفاض القيمة عند اللزوم.
- التأكد من وجود خطة رسمية مفصلة لإعادة الهيكلة، وأن المتأثرين بالخطة لديهم توقعات صحيحة بأنه سيتم تنفيذها، قبل الاعتراف بمخصص إعادة هيكلة.
- تقديم إفصاحات واضحة وشفافة حول طبيعة مخصص إعادة الهيكلة، والتوقيت المتوقع لأي تدفقات منافع اقتصادية ناتجة وحالات عدم اليقين ذات العلاقة. [المعيار المحاسبي الدولي رقم 1-98 (ب)، و125، و37-85 (أ) – (ب)]

ب- العقود المحملة بخسائر والغرامات

- مراجعة بنود الإنهاء في عقود الشراء والبيع الرئيسية لتحديد ما إذا كانت تكلفة الخروج من العقد أقل من تكلفة الوفاء به. ومراعاة ما إذا كان فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) يندرج تحت بند القوة القاهرة في دولتك.
- تحديث توقعات التكاليف والمنافع لاختبار العقود المحملة بخسائر. والتأكد من أن الافتراضات متوافقة مع التوقعات المعدة لأغراض أخرى، مثل تحليل انخفاض القيمة. والتحقق مما إذا كانت المعدلات الخالية من المخاطر المستخدمة لخصم المخصصات قد تغيرت.
- مراجعة العقود لدراسة البنوك الخاصة بالغرامات والاستعانة بالخبراء القانونيين عند الضرورة.

- تقديم إفصاحات واضحة وذات مغزى حول الأحكام والتقديرات التي تم إجراؤها عند الاعتراف بالمخصصات وقياسها.

ج- الموجودات الطارئة

- يجب على الإدارة النظر فيما إذا كانت الخسائر الناتجة عن تفشي جائحة كوفيد-19 مغطاة بموجب وثائق التأمين الخاصة بها.
- يلزم إجراء تحليل دقيق لشروط وأحكام وثائق التأمين على توقف الأعمال لدى المنشأة، نظراً للتنوع الكبير في البنود المتعلقة بطبيعة ومستوى الخسائر المغطاة بموجب التأمين. وبعض الوثائق التي تغطي خسائر الإيرادات أو الهوامش التشغيلية والتي تقاس عادةً على مدى فترة أطول تتطلب مقارنات مع الفترات المماثلة في السنوات السابقة.
- يجب تقديم الإفصاحات المناسبة في البيانات المالية إذا كانت الموجودات الطارئة جوهرية.

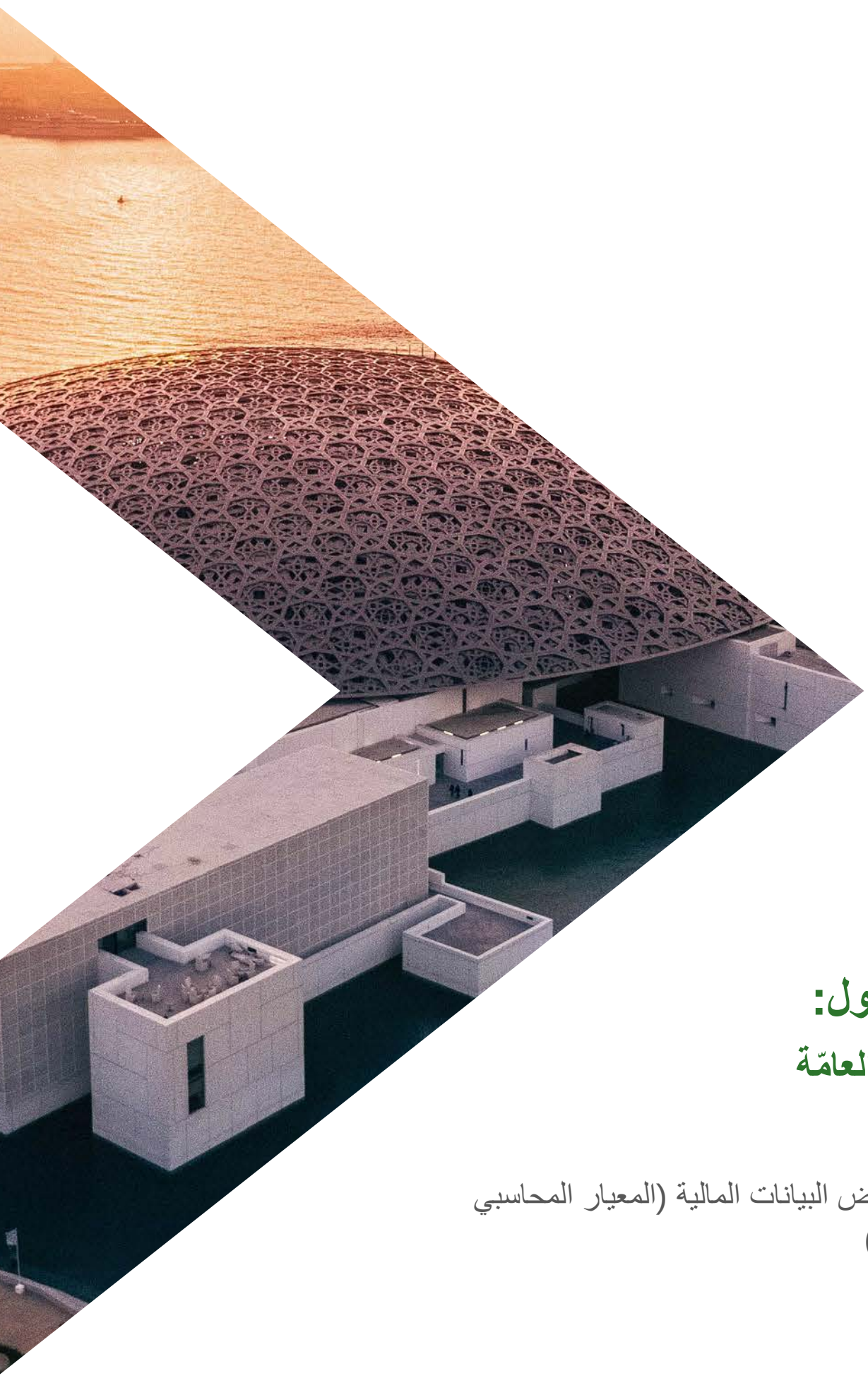

الفصل الأول:

الإرشادات العامّة

القسم 7: عرض البيانات المالية (المعيار المحاسبي الدولي رقم 1)

عرض البيانات المالية
(المعيار المحاسبي الدولي رقم 1)

1- مقدمة

ستختلف متطلبات الإفصاح عن البيانات المالية للمنشآت المتأثرة بشكل مباشر و/ أو غير مباشر بتفشي جائحة كوفيد-19 على حسب حجم التأثير المالي وتوافر المعلومات. ونظراً لأن التفشي قد ينتج عنه أيضاً التزامات أو حالات عدم يقين لم تقم المنشأة بالاعتراف بها أو الإفصاح عنها سابقًا، قد تحتاج المنشأة أيضاً إلى النظر فيما إذا كان سيتم الإفصاح عن معلومات إضافية في البيانات المالية لتوضيح تأثير التفشي على الجوانب التي قد تتضمن مخصصات وموجودات / مطلوبات طارئة. وقد ينتج عن ذلك إفصاحات ليست بالضرورة مطلوبة بموجب معيار محدد من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

لا يتناول القسم الخاص بعرض البيانات المالية الإفصاحات التي تم تناولها في جوانب أخرى من الوثيقة، لكن يتضمن فقط بعض الاعتبارات الإضافية التي قد تكون ذات صلة بالإبلاغ عن تأثيرات تفشي جائحة كوفيد-19.

أ- الإفصاحات الخاصة بالأحكام والتقديرات

يلزم تقديم الإفصاحات بطريقة تساعد مستخدمي البيانات المالية على فهم الأحكام التي تتخذها الإدارة حول المصادر الرئيسية المستقبلية والأخرى لتقديرات حالات عدم اليقين. وتختلف طبيعة ومدى المعلومات المقدمة وفقاً لطبيعة الافتراض والظروف الأخرى. من أمثلة أنواع الإفصاحات التي يتعين على المنشأة تقديمها ما يلي:

- طبيعة الافتراض أو التقديرات غير المؤكدة الأخرى
- حساسية المبالغ الدفترية للأساليب والافتراضات والتقديرات التي يتضمنها احتسابها، بما في ذلك أسباب الحساسية
- الحل المتوقع لحالة عدم اليقين ونطاق النتائج الممكنة المعقولة خلال السنة المالية التالية فيما يتعلق بالمبالغ الدفترية للموجودات والمطلوبات المتأثرة
- توضيح للتغييرات التي تم إجراؤها على الافتراضات السابقة المتعلقة بتلك الموجودات والمطلوبات، إذا ظل عدم اليقين دون حل

ما الذي يجب التفكير بشأنه:

- عند إعداد التقارير في أوقات عدم اليقين، من المهم بشكلٍ خاص تزويد مستخدمي البيانات المالية برؤية مناسبة حول مرونة المنشأة في مواجهة حالة عدم اليقين الحالية وفهم الافتراضات والأحكام الرئيسية التي تم اتخاذها عند إعداد المعلومات المالية.

- يجب أن تأخذ الإدارة بعين الاعتبار المتطلبات الخاصة في المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 للإفصاح عن السياسات المحاسبية الهامة، والأحكام الأكثر أهمية التي يتم اتخاذها عند تطبيق تلك السياسات المحاسبية، والتقديرات التي من المرجح أن تؤدي إلى تعديل الأرباح في الفترات المستقبلية. وقد تكون جميع هذه الإفصاحات مختلفة نتيجة لتأثير الفيروس. وقد تكون هناك حاجة إلى زيادة مدى الإفصاحات الخاصة بالتقدير غير المؤكد. على سبيل المثال، قد تخضع القيمة الدفترية للموجودات غير المالية لتغيير جوهري خلال السنة التالية.
- يتعين على الإدارة مراعاة الجوانب التي تمت مناقشتها في الوثيقة وما هي الجوانب التي تم فيها استخدام الأحكام الجوهرية وما هي التقديرات الهامة. ويجب تقديم إفصاحات للجوانب التالية على وجه الخصوص؛ انخفاض قيمة الموجودات المالية وغير المالية، وتقييمات مبدأ الاستمرارية، والمطلوبات الطارئة، والموجودات الطارئة، ومخصصات إعادة الهيكلة، والعقود المحملة بخسائر، وحوافز الإيجار، وخيارات التجديد.
- علاوة على ذلك ، قد تتضمن الأحكام والافتراضات ذات العلاقة:
  - توافر ومدى الدعم المقدم من خلال تدابير الدعم الحكومية التي تم الإعلان عنها؛
  - توافر ومدى وتوقيت مصادر النقد، بما في ذلك الامتثال للتعهدات المصرفية أو الاعتماد على أن يتم التنازل عن تلك التعهدات؛
  - مدة تدابير التباعد الاجتماعي وتأثيراتها المحتملة.
- يجب أن يعكس الإفصاح المقدم حول الافتراضات الرئيسية، بما في ذلك تحليل الحساسية بناءً على مجموعة من النتائج الممكنة المعقولة، الظروف السائدة بتاريخ التقرير. عندما تتأثر الافتراضات الرئيسية، أو نطاق التغييرات الممكنة المعقولة على تلك الافتراضات، بشكل كبير نتيجةً للأحداث التي لا تستوجب التعديل بعد تاريخ التقرير، يجب الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بتلك التغييرات، بما في ذلك تقدير التأثير المالي، بشكل منفصل.

ب- الإفصاحات الخاصة بالمخاطر المالية

سوف تحتاج المنشآت إلى الإفصاح عن أي تغييرات في مخاطرها المالية (مثل مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر العملات ومخاطر الأسعار الأخرى) أو في أهدافها وسياساتها وعملياتها الخاصة بإدارة هذه المخاطر. [تمت مناقشة ذلك بمزيد من التفصيل ضمن قسم المعيار رقم 7 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية من الوثيقة]

ما الذي يجب التفكير بشأنه:

- قد يلزم تقديم مزيد من الإفصاحات حول مخاطر السيولة إذا أثر الفيروس على المستويات العادية للتدفقات النقدية الواردة للمنشأة من العمليات أو قدرتها على الوصول إلى النقد بطرق أخرى، على سبيل المثال من تخصيم الذمم المدينة أو تمويل الموردين.

ج- التصنيف المتداول مقابل التصنيف غير المتداول

يتطلب المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 التصنيف في بيان المركز المالي على أنه متداول أو غير متداول ما لم يتم استخدام ترتيب السيولة.

ما الذي يجب التفكير بشأنه:

- قد يتسبب الأثر المالي للفيروس في خرق بعض المنشآت للتعهدات الخاصة بالاقتراض، أو قد يؤدي إلى إحداث بنود تغيير سلبي جوهري. وقد يؤدي ذلك إلى تغيير شروط سداد القرض وجعل بعض القروض مستحقة السداد عند الطلب. ويتعين على الإدارة مراعاة ما إذا كان تصنيف القروض ومطلوبات التمويل الأخرى بين غير متداولة ومتداولة قد تأثر، وفي الحالات القصوى، ما إذا كانت المنشأة لا تزال مستمرة وفقاً لمبدأ الاستمرارية. يجب أن تراعي الإدارة بشكل خاص تأثير أي بنود إعسار ترافقي. كما يتعين على الإدارة مراعاة تأثير أي تغييرات في شروط الاقتراض نتيجة للظروف الموضحة أعلاه، ويجب عليها معاملة التنازلات التي تم الحصول عليها بعد تاريخ التقرير على أنها أحداث لا تستوجب التعديل.

٢ - بالنسبة للشركات

سوف يتوقف أثر جائحة كوفيد-19 على محاسبة الشركات على الحقائق والظروف الخاصة بكل منشأة. يتعين على الشركات مراعاة:

عرض البيانات المالية

- يجب على الشركات النظر بعناية في الأحكام والتقديرات التي تم إجراؤها، وبمجرد تحديدها، يجب تقديم إفصاحات مفصلة ومحددة عنها.
- سيكون من المهم للغاية الإفصاح عن المخاطر المالية في ضوء تفشي جائحة كوفيد-19، ويجب على الإدارة مرة أخرى التأكد من أن جميع الإفصاحات واضحة وموجزة ولكنها غنية بالمعلومات ومصممة لتناسب الحقائق والظروف الخاصة بالمؤسسات
- يجب أن تنظر الإدارة بعناية في الإفصاح عن المطلوبات المالية.

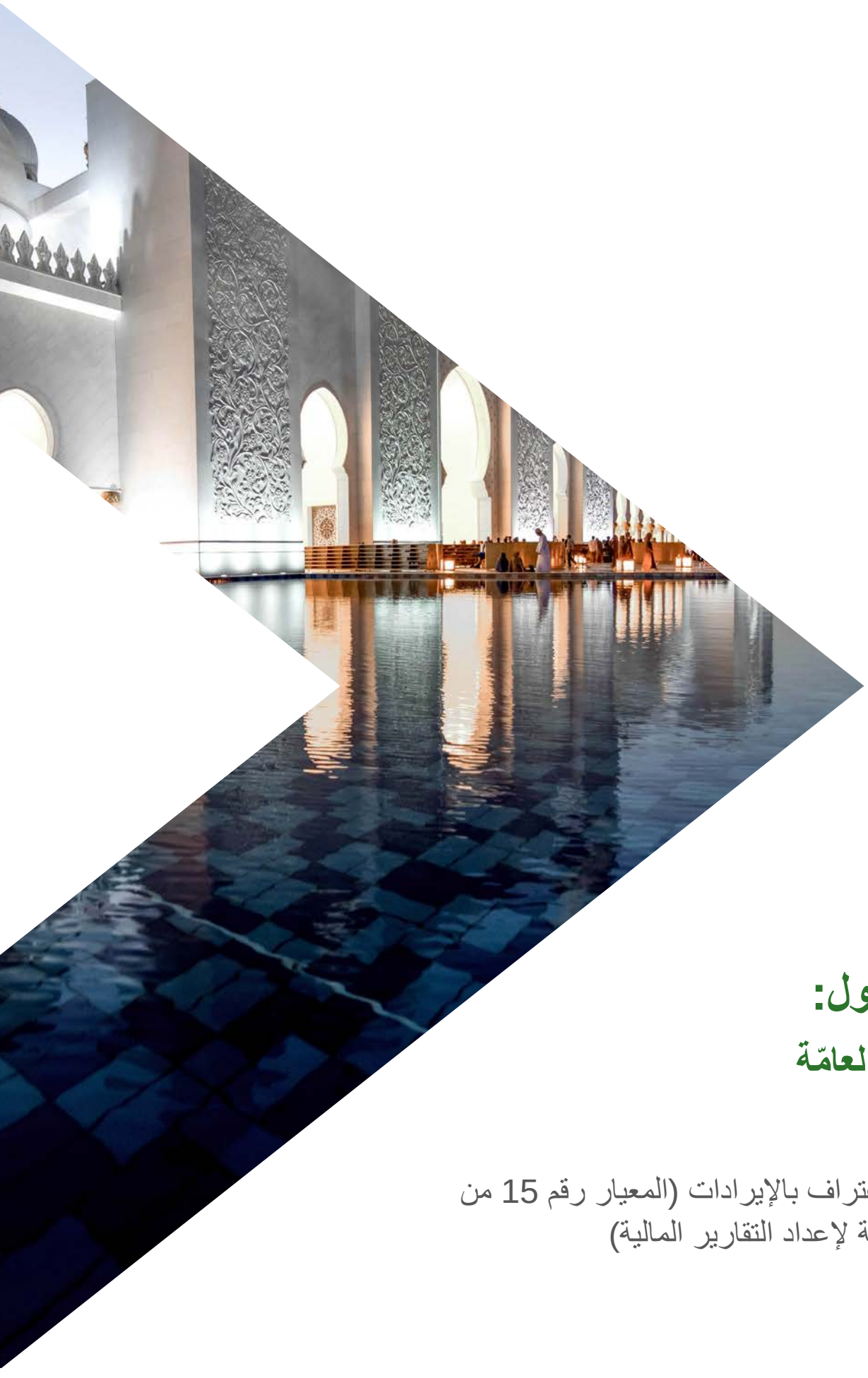

الفصل الأول:

الإرشادات العامّة

القسم 8: الاعتراف بالإيرادات (المعيار رقم 15 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية)

الاعتراف بالإيرادات: الإفصاح عن المبالغ المتغيرة (المعيار رقم 15 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية)

1- مقدمة

قد يؤثر تفشي فيروس كورونا على التقديرات في عقود العملاء الجارية ضمن نطاق المعيار رقم 15 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الإيرادات من العقود مع العملاء. إذا كان المقابل المتعهد به في العقد يتضمن مبلغاً متغيراً (مثل الخصومات والمبالغ المستردة وامتيازات السعر ومكافآت الأداء والغرامات)، يتعين على المنشأة عموماً أن تقدر، في بداية العقد، مبلغ المقابل الذي يحق للمنشأة الحصول عليه مقابل تحويل البضائع أو الخدمات الموعود بها إلى العميل. ونظراً للوضع الاقتصادي الحالي الناجم عن تفشي فيروس كورونا، قد يتأثر تقدير المبلغ المتغير لأن المنشآت مطالبة بتحديث التقدير طوال مدة العقد لوضع تصور للظروف الموجودة في كل تاريخ تقرير.

تحتاج الشركات إلى مراعاة ما إذا كانت الإجراءات المتخذة في إطار الاستجابة لتفشي جائحة كوفيد-19 قد نتج عنها مبلغ متغير إضافي، على سبيل المثال الحوافز أو الامتيازات المقدمة للعملاء. وعلاوة على ذلك، إذا تعطلت سلسلة الإمدادات أو القوى العاملة التابعة لشركة ما بحيث لا تتمكن من الوفاء بالتزاماتها، فقد يؤدي ذلك إلى فرض غرامات تقلل من سعر المعاملة.

تحتاج الشركات إلى إعادة تقييم سعر المعاملة المقدر في تاريخ كل تقرير. قد لا تكون التقديرات التي أجريت في فترة التقرير السابقة جيدة في فترة التقرير المقبلة، ونتيجة لذلك، سيتعين على المنشآت مراجعة التوقعات حول المبلغ الذي تتوقع أن يستحق لها، مع مراعاة حالات عدم اليقين التي تم حلها أو المعلومات الجديدة حول حالات عدم اليقين المتعلقة بتفشي فيروس كورونا.

يقتصر مبلغ المقابل المتغير الذي يمكن للمنشأة تضمينه في سعر المعاملة على المبلغ الذي من المحتمل للغاية ألا يتم إجراء عكس جوهري للإيرادات التراكمية المعترف بها عندما يتم حل حالات عدم اليقين المتعلقة بالمبلغ المتغير. قد يتأثر تقدير المنشأة للمبلغ المقيد بشكل كبير نتيجةً لتفشي فيروس كورونا.

وقد يؤثر فيروس كورونا أيضاً على تقديرات أسعار البيع المستقلة بشكل كبير، إما بسبب تغير أسعار البيع الملحوظة أو بسبب تغير مدخلات أساليب التقدير. وقد يؤثر ذلك بدوره على مبلغ الإيرادات المعترف به عند تحويل كل سلعة أو خدمة في العقد.

وعند تحديث التقديرات، يجب على المنشآت أيضاً مراعاة متطلبات الإفصاح عن الأحكام والتغيرات في الأحكام التي تؤثر بشكلٍ كبير على تحديد مبلغ وتوقيت الإيرادات. على سبيل المثال، يتعين على المنشأة الإفصاح عن معلومات حول الطرق والمدخلات والافتراضات المستخدمة لتقدير المبلغ المتغير وتقييم ما إذا كان تقدير المبلغ المتغير مقيداً.

أ- تقدير المبلغ المتغير

يجب على المنشأة تقدير مبلغ المقابل المتغير باستخدام أي من الطرق التالية، على حسب الطريقة التي تتوقع المنشأة أن تكون أفضل في التنبؤ بمبلغ المقابل الذي يحق لها:

أ) القيمة المتوقعة — إن القيمة المتوقعة هي مجموع المبالغ المرجحة الاحتمالية في نطاق من المبالغ المحتملة. قد تكون القيمة المتوقعة تقديراً مناسباً لمبلغ المقابل المتغير إذا كان لدى المنشأة عدد كبير من العقود ذات خصائص مماثلة.

ب) المبلغ الأكثر احتمالاً — إن المبلغ الأكثر احتمالاً هو المبلغ الوحيد الأكثر احتمالاً في نطاق مبالغ المقابل المحتملة (أي النتيجة الفردية الأكثر احتمالاً للعقد). قد يكون المبلغ الأكثر احتمالاً هو تقدير مناسب لمبلغ المقابل المتغير إذا كان للعقد نتيجتين محتملتين فقط (على سبيل المثال، إما أن تحقق المنشأة مكافأة أداء أو لا تحقق ذلك). [المعيار رقم 15-53 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية]

ما الذي يجب التفكير بشأنه:

- عندما تستخدم شركة طريقة المدخلات لقياس مستوى تقدم الأعمال، على سبيل المثال التكاليف المتكبدة كنسبة مئوية من إجمالي التكاليف المتوقعة، لا سيما في حالة الاعتراف بالإيرادات بمرور الوقت (إجراء شائع في قطاعات مثل العقارات والإنشاءات والهندسة والفضاء والدفاع)، فإنها تحتاج إلى تقدير إجمالي المدخلات المتوقعة التي ستكون مطلوبة للوفاء بالتزام الأداء. وقد يؤثر تفشي جائحة كوفيد-19 على الجداول الزمنية للمشروع إذا تعذر إكمال العمل وفقاً للجدول الزمني. وقد يؤدي أيضاً إلى ارتفاع تكاليف المدخلات الرئيسية.
وتحتاج الشركات إلى التأكد من أن مستوى التقدم المقدر والإيرادات المعترف بها تعكس أحدث التوقعات. ويتم احتساب أي تغييرات في هذا التقدير بأثر مستقبلي.
- يجب على المنشأة أن تختار بين طريقة القيمة المتوقعة وطريقة المبلغ الأكثر احتمالاً بناءً على الطريقة التي تتنبأ بشكل أفضل بمبلغ المقابل الذي يحق لها. بمعنى أن الطريقة المختارة لا يُقصد بها أن تكون "اختياراً حراً". وبدلاً من ذلك، يجب على المنشأة تحديد الطريقة الأنسب، بناءً على الحقائق والظروف الخاصة بالعقد.
- يجب تطبيق الطريقة المختارة بشكلٍ متسق على كل نوع من المبالغ المتغيرة طوال فترة العقد وتحديث المبلغ المتغير في نهاية كل فترة تقرير.
- قد يكون من المناسب للمنشأة استخدام طرق مختلفة (أي، طريقة القيمة المتوقعة أو المبلغ الأكثر احتمالاً) لتقدير أنواع مختلفة من المبلغ المتغير ضمن عقد واحد.

ب- الإفصاحات

يجب على المنشأة الإفصاح عن معلومات حول الطرق والمدخلات والافتراضات المستخدمة لجميع ما يلي:

أ) تحديد سعر المعاملة، والذي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، تقدير المبلغ المتغير وتعديل المبلغ بحسب تأثيرات القيمة الزمنية للأموال وقياس المقابل غير النقدي؛ و

ب) تقييم ما إذا كان تقدير المبلغ المتغير مقيداً. [المعيار رقم 15-126 (أ) (ب) من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية]

ما الذي يجب التفكير بشأنه:

- تحتاج المنشآت إلى النظر فيما إذا كان يلزم، في إطار الاستجابة لتفشي فيروس كورونا (كوفيد-19)، تقديم حوافز إضافية للعملاء الحاليين للعقود الحالية. وعلاوة على ذلك، قد يتأثر تقدير المنشأة للمبلغ المقيّد بشكل كبير نتيجةً لتفشي جائحة كوفيد-19. على سبيل المثال، قد يؤثر انخفاض الطلب على ما إذا كان العملاء مؤهلين للحصول على خصومات أو تخفيضات على الكميات. إذا كانت الإجابة بنعم، يتعين على المنشآت الإفصاح عن الأحكام والتقديرات المحدثة، إلى جانب معلومات موجزة حول التقديرات والأحكام المعدلة.

- إذا لم تتمكن المنشآت من الوفاء بالتزامات الأداء نتيجةً لتفشي فيروس كورونا، يجب النظر فيما إذا كان ذلك سيؤدي إلى غرامات من شأنها تخفيض سعر المعاملة. وإذا كان هذا هو الحال، يلزم الإفصاح عن الحكم المطبق في تقدير الغرامات وأثره على مبلغ الاعتراف بالإيرادات.
- يدفع تفشي فيروس كورونا المنشآت إلى إعادة تقييم تقدير سعر المعاملة في كل تاريخ تقرير للعقود الحالية مع العملاء، وإذا كان هناك أي تغيير مقارنة بالتقديرات السابقة، يلزم الإفصاح عن الطرق والمدخلات والافتراضات المستخدمة إلى جانب الأحكام المطبقة والمعلومات الجديدة التي تستند إليها التقديرات المحدثة.

٢ - بالنسبة للشركات

سوف يتوقف أثر جائحة كوفيد-19 على محاسبة الشركات على الحقائق والظروف الخاصة بكل منشأة. يجب على الشركات:

الاعتراف بالإيرادات: الإفصاح عن المبالغ المتغيرة

- النظر بعناية إلى الحكم المطبق في تحديد الحوافز أو الغرامات الإضافية التي سيتم تقديمها للعميل الحالي نتيجة لتفشي فيروس كورونا.
- تقييم مدى ملاءمة الافتراضات الرئيسية في تحديد التقدير المعدل للمبلغ المتغير، بما في ذلك القيد.
- عند الاعتراف بالإيرادات بمرور الوقت باستخدام طريقة المدخلات، ينبغي تقييم ما إذا كان التقدم نحو الاستيفاء يعكس أحدث إجمالي مدخلات متوقعة.
- تقييم ما إذا كانت أسعار البيع الفردية المقدرة بحاجة إلى تحديث.
- تقييم ما إذا كانت الإفصاحات الواردة في البيانات المالية كافية للمستخدمين لفهم تعديل تقديرات سعر المعاملة والأحكام المطبقة ومدى تأثيرها.

الفصل الأول:

الإرشادات العامّة

القسم 9: المنح الحكومية (المعيار المحاسبي الدولي رقم 20)

المنح الحكومية
(المعيار المحاسبي الدولي رقم 20)

1- مقدمة

قامت الحكومات والهيئات الحكومية والجهات المماثلة في العديد من الدول باتخاذ تدابير عدة في الآونة الأخيرة لدعم المنشآت لمواجهة أزمة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19). وتتضمن هذه التدابير إعانات مباشرة وتخفيض الضرائب العامة وتخفيض الإيجارات أو تأجيلها والإعفاء من الفائدة ومنح قروض منخفضة الفائدة.

وتتمثل المنح الحكومية في تحويل الموارد إلى منشأة ما نظير امتثال هذه المنشأة بشروط محددة سابقة أو مستقبلية فيما يتعلق بأنشطتها التشغيلية. لطالما كانت مثل هذه المساعدات متاحة للشركات لعدة سنوات، على الرغم من أن طبيعة هذا الدعم المحددة ستختلف من بلد لآخر في المنطقة وبمرور الوقت مع تغير الحكومات وأولوياتها. إن الغرض من المنح الحكومية والتي يطلق عليها اسم الإعانات أو الدعم المالي أو العلاوات أو أي شكل آخر من أشكال الدعم الحكومي هو على الأغلب تشجيع القطاع الخاص على اتخاذ إجراءات ما كان ليتخذها عادة لو لم تقدّم هذا المساعدة.

في حالة الحصول على قرض منخفض الفائدة، والذي يعد أحد التسهيلات العامة التي تقدمها الحكومات في المنطقة، سيتم احتسابه وفقاً للمعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والمعيار المحاسبي الدولي رقم 20، بينما يتم احتساب جميع أشكال الإعانات الأخرى المبينة أعلاه على أنها منح حكومية. على سبيل المثال، قد يتم احتساب تخفيض الإيجارات أو تأجيلها وفقاً للمعيار رقم 16 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية "عقود الإيجار". بالنسبة للدعم الحكومي المقدم في شكل امتيازات قد تؤثر على الأرباح الخاضعة للضريبة أو التزام ضريبة الدخل للشركة – مثل الإعفاءات الضريبية لأنواع معينة من الدخل أو الخصومات الضريبية الإضافية أو معدل الضريبة المخفض أو تمديد فترة ترحيل الخسائر الضريبية – فيتم احتسابها عموماً وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 12 "ضرائب الدخل" وليس وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 20. وبالتالي، يجب على المنشآت تحليل جميع الوقائع والظروف بعناية من أجل تطبيق المعايير المحاسبية ذات الصلة والمناسبة. كما أن التمييز بين المنح الحكومية وأي شكل آخر من أشكال الدعم الحكومي يعد أمراً هاماً لأن المتطلبات المحاسبية بموجب المعايير تنطبق فقط على المنح الحكومية.

سنركز في هذا القسم على محاسبة المنح الحكومية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 20.

أ- الاعتراف والقياس

1- طبقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، يجب الاعتراف بالمنح الحكومية فقط عندما يكون هناك تأكيد معقول بأن المنشأة ستلتزم بالشروط الملحقة بتلك المنح مع ضمان استلام المنح. [المعيار المحاسبي الدولي رقم 20-7]

ما الذي يجب التفكير بشأنه:

- في الحالات التي قررت فيها الحكومة منح امتيازات خاصة للمنشآت المتأثرة بتداعيات جائحة كوفيد-19، يمكن لتلك الشركات الاعتراف بالمنح الحكومية فقط عندما يثبت أنها "مؤهلة" للحصول على الامتيازات وأنه قد تم الوفاء بأي "شروط" ملحقة بهذه الامتيازات. إضافة إلى ذلك وكما يقتضي المعيار المحاسبي الدولي رقم 20-7، يجب أن يكون هناك تأكيد معقول بأن المنشأة سوف تلتزم بالشروط ذات الصلة.
- تُفسّر عبارة "تأكيد معقول" عموماً على أنها حد مرتفع، والذي نقترح أن يتضمن احتمالية عالية للغاية "مرجح". لذا، لا نتوقع أن تعترف المنشأة بالمنح الحكومية قبل أن يكون من المرجح بشكل كبير أنها ستلتزم بالشروط الملحقة بتلك المنح وأنه سيتم استلام المنح.
- في حالات تقديم المنح للمنشآت دون أي شروط محددة، يمكن الاعتراف بالأصل عندما تكون المنشأة "متأكدة بشكل معقول" أنه سوف يتم استلام المنح. ومع ذلك، تجدر ملاحظة أن استلام المنحة لا يعتبر في حد ذاته دليلاً حصرياً على أنه قد تم الوفاء بشروط المنحة أو أنه سيتم الوفاء بها.
- إن تحديد الطرف الذي يستلم المنحة الحكومية يعد أمراً هاماً أيضاً. ولا يقدم المعيار المحاسبي الدولي رقم 20 توجيهات صريحة بشأن تحديد الطرف الذي يستلم المنحة الحكومية. وفي العديد من الحالات، يكون الطرف المتلقي للمنحة واضحاً، لأنه يوجد طرفين فقط. هذا وتستهدف العديد من برامج الدعم الحكومية، لمواجهة وباء فيروس كورونا، الشركات الصغيرة والمتوسطة أو الأفراد، ومن ثم تستعين الحكومة بأطراف أخرى (أي وسطاء) لتسهيل عملية توزيع الدعم. في بعض الحالات، سوف يتعين وضع أحكام لتحديد ما كان الوسيط يتلقى الدعم الحكومي، وبالتالي يجب تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 20.

  إذا كان الوسيط يسيطر على المنحة قبل تحويلها إلى الطرف النهائي، فهذا يشير إلى أن الوسيط يعد طرفاً يحصل على المنحة من الحكومة، وبالتالي ينبغي تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 20. وعلى العكس، إذا كان الوسيط لا يسيطر على المنحة قبل تحويلها إلى الطرف الأخير، فلا يطبق المعيار المذكور على هذه المعاملة، إلا أنه ما زال يلزمه الاعتراف بالموجودات والمطلوبات الأخرى المتعلقة بترتيبات المنحة امتثالاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الأخرى.

  تسيطر المنشأة على الموارد الاقتصادية إذا كان لديها حالياً القدرة على توجيه استخدام تلك الموارد الاقتصادية والحصول على المنافع الاقتصادية التي قد تنتج منها.
- إن المعاملات مع الحكومة التي لا يمكن تمييزها عن الأنشطة التجارية العادية التي تزاولها الشركة لا تعتبر منحاً حكومية. فعلى سبيل المثال، إذا كانت شركة ما تورد بضائع أو تقدم خدمات للحكومة وتشكل أحد مخرجات أنشطة الشركة العادية، عندئذ فإنها تطبق عموماً المعيار رقم 15 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية "الإيرادات من العقود مع العملاء". ويتضمن ذلك محاسبة الإيرادات فقط عند الوفاء بمعايير وجود العقد الواردة في المعيار رقم 15 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

2- قد تكون المنحة الحكومية في شكل تحويل أصل غير نقدي، مثل أرض أو موارد أخرى، بغرض انتفاع المنشأة بها. ففي هذه الحالات، يتم عادة تقييم القيمة العادلة للأصل غير النقدي واحتساب كل من المنحة والأصل بالقيمة العادلة. وهناك إجراء بديل يطبق أحياناً، ألا وهو تسجيل كل من الأصل والمنحة بالقيمة الاسمية. [المعيار المحاسبي الدولي رقم 20-23]

سيتم قياس الدعم النقدي أو الإعانات المباشرة بقيمتها العادلة.

هذا ويمكن أن تكون المنح الحكومية في أشكال أخرى. مثال ذلك، عندما تكون المنحة الحكومية في شكل قرض حكومي منخفض الفائدة، يتعين الاعتراف بالقرض وقياسه (بقيمته العادلة) وفقاً للمعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وتتم معالجة الفرق بين هذه القيمة الدفترية المبدئية للقرض والمتحصلات المستلمة على أنها منحة حكومية.

ما الذي يجب التفكير بشأنه:

- عند تحديد القيمة العادلة للمنحة، تحتاج المنشآت إلى النظر في مدى ملاءمة الافتراضات وأساليب التقييم ذات الصلة المستخدمة حساب القيمة العادلة. على سبيل المثال، في حالة القرض الحكومي منخفض الفائدة، يكون تحديد معدل "الخصم" أحد الافتراضات الرئيسية. تطبق التوجيهات الواردة في المعيار رقم 13 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية "قياس القيمة العادلة" عند تحديد القيمة العادلة.

3- طبقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، يجب الاعتراف بالمنح الحكومية كمصروفات ضمن الأرباح أو الخسائر على أساس منتظم على مدى الفترات التي تعترف فيها المنشأة بالتكاليف ذات الصلة والتي كان الغرض من المنحة هو التعويض عنها. [المعيار المحاسبي الدولي رقم 20-12]

وفي الحالات التي تتعلق فيها المنحة بمصروفات أو خسائر تم تكبدها بالفعل أو بغرض تقديم الدعم المالي المباشر للمنشأة دون أي تكاليف ذات صلة من المتوقع تكبدها مستقبلاً، يجب الاعتراف بالمنحة كإيرادات عندما تصبح مستحقة القبض.

ما الذي يجب التفكير بشأنه:

- ستحتاج المنشأة إلى تقييم شروط المنحة بعناية لتحليل التكاليف التي تهدف المنحة إلى التعويض عنها.
- على سبيل المثال، إذا كان الغرض من المنحة التعويض عن خسائر الفائدة على مدى فترة الستة أشهر المقبلة، يجب الاعتراف بالمنحة ذات الصلة ضمن بيان الدخل على مدى ستة أشهر مماثلة. وعلى الجانب الآخر، إذا كان الغرض من المنحة التعويض عن خسائر متكبدة بالفعل، مثل التعويض عن خسائر التعديل على أصل مالي، يتم الاعتراف بالمنحة عندما تصبح مستحقة القبض.

ب- العرض

يجب عرض المنح الحكومية المتعلقة بالموجودات، متضمنة المنح غير النقدية بالقيمة العادلة، ضمن بيان المركز المالي من خلال بيان المنحة كإيرادات مؤجلة أو عن طريق خصم المنحة عن التوصل إلى القيمة الدفترية للأصل. [المعيار المحاسبي الدولي رقم 20-24]

يتم عرض المنح المتعلقة بالإيرادات كجزء من الأرباح أو الخسائر، إما بصورة منفصلة أو تحت بند عام مثل "الإيرادات الأخرى"، أو بدلاً من ذلك، يتم خصمها عند بيان المصروفات ذات الصلة. [المعيار المحاسبي الدولي رقم 20-29]

ما الذي يجب التفكير بشأنه:

- لا ينطبق تعريف الإيرادات من العقود مع العملاء [الفقرة 6 من المعيار رقم 15 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية] ولا إيرادات الإيجار على المنح الحكومية. [الفقرة 81 من المعيار رقم 16 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية]. تمت صياغة خيار المقاصة الوارد في المعيار المحاسبي الدولي رقم 20 في سياق خصم إيرادات المنحة من المصروفات ذات الصلة، بما يُظهر صافي المصروفات التي تتحملها المنشأة. ولن يكون من المقبول تطبيق هذه المنهجية، قياساً، على المنح المصممة لدعم الإيرادات المفقودة، لأن هذا سيودي إلى تصنيف إيرادات المنح على نحو غير ملائم (كأن يتم تصنيفها ضمن الإيرادات من العقود مع العملاء أو إيرادات الإيجار).
- ستحتاج الإدارة إلى النظر في مدى ملاءمة العرض لقراء البيانات المالية، أياً كانت طريقة العرض المتبعة.
- يجب تطبيق طريقة العرض بصورة متسقة على جميع المنح المتماثلة والإفصاح عنها بصورة مناسبة.

ج- الإفصاحات

يجب على المنشآت الإفصاح بشأن المنح الحكومية عن المعلومات التالية:

أ) السياسة المحاسبية، متضمنة طرق العرض المتبعة في البيانات المالية؛

ب) وصف طبيعة ومقدار المنح المعترف بها وعرض مقدمة عن أشكال الدعم الحكومي الأخرى التي استفادت منها المنشأة بشكل مباشر؛ و

ج) الشروط التي لم يتم الوفاء بها والالتزامات الطارئة الأخرى المرتبطة بالدعم الحكومي الذي تم الاعتراف به. [المعيار المحاسبي الدولي رقم 20-39]

ما الذي يجب التفكير بشأنه:

- ستحتاج الشركات إلى مراعاة كيفية الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية.
- لا شك أن توفر معلومات متوازنة ودقيقة سيساعد قراء البيانات المالية على فهم طبيعة المنحة وطريقة المحاسبة المطبقة.

٢ - بالنسبة للشركات

أعلنت الحكومة و/أو الهيئات الحكومية و/أو الجهات التنظيمية في كل منطقة عن العديد من إجراءات الدعم لتخفيف آثار تداعيات جائحة كوفيد-19 على الشركات. وقد يلزم تقييم بعض تدابير الدعم هذه من منظور المنح الحكومية ومن ثم تطبيق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 20. ستعتمد محاسبة المنح الحكومية للشركات على الوقائع والظروف الخاصة بكل منشأة. يجب على الشركات:

المنح الحكومية

- مراقبة الإجراءات والتشريعات الحكومية لتحديد جميع المساعدات التي قد ينطبق عليها تعريف المنحة الحكومية.
- تحليل شروط المنح بعناية، أي عندما تصبح المنشآت مؤهلة للحصول على المنحة وما هي المصروفات التي يتم التعويض عنها. بالإضافة إلى تحديد ما إذا كان يتعين تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 20 بناءً على وقائع وظروف التدابير الخاصة التي تطبقها الحكومة مشتملة الهيئات الحكومية والجهات المماثلة.
- تحديد الطرف الذي يستلم المنحة الحكومية من خلال تحليل وقائع برامج الدعم ومعرفة من يسيطر على الموارد الاقتصادية وينتفع بتدفق هذه الموارد.
- تقييم مدى ملاءمة الافتراضات الرئيسية عند تحديد القيمة العادلة للمنحة إذا كان سيتم قياس الدعم النقدي أو الإعانات المباشرة بقيمتها العادلة.
- وضع الإجراءات والسياسات المحاسبية الخاصة بالمنح الحكومية.
- تقييم ما إذا كانت الإفصاحات الواردة في البيانات المالية كافية لمساعدة القراء على فهم طبيعة المنحة والطريقة المحاسبية المتبعة، بما في ذلك السياسات المحاسبية للمنح الحكومية.

الفصل الأول:

الإرشادات العامّة

القسم 10: عقود الإيجار (التعديلات، الاستبعاد الجزئي، إلخ) (المعيار رقم 16 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية)

عقود الإيجار (التعديلات، والإنهاء الجزئي أو الكلي وامتيازات الإيجار) (المعيار رقم 16 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية)

1- مقدمة

بدأ سريان مفعول المعيار رقم 16 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية – عقود الايجار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019 ليحل محل المعيار والتفسير الحالي لعقود الإيجار، المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 والتفسير رقم 4 الصادر عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية.

بعد الاعتراف المبدئي، قد يقوم المستأجرين والمؤجرين بإجراء تعديلات على عقود الإيجار لينتج عنها تعديل عقد الإيجار. وإن تعديل عقد الإيجار هو تغيير في نطاق عقد الإيجار (بما في ذلك الإنهاء الكلي أو الجزئي)، أو المبلغ المقابل لعقد الإيجار، والذي لم يكن جزءاً من الشروط والأحكام الأصلية لعقد الإيجار.

عند تقييم ما إذا كان هناك تغيير في نطاق عقد الإيجار، تراعي المنشأة ما إذا كان هناك تغيير في حق الاستخدام المنقول إلى المستأجر بموجب العقد، وتتضمن أمثلة التغيير في نطاق عقد الإيجار إضافة أو إنهاء الحق في استخدام واحد أو أكثر من الموجودات المعنية، أو تمديد أو تقصير مدة عقد الإيجار. ولا يعد السماح من دفع الإيجار أو تخفيض مبلغ الإيجار وحده تغييراً في نطاق عقد الإيجار.

عند تقييم ما إذا كان هناك تغيير في مبلغ عقد الإيجار، تضع المنشأة في اعتبارها التأثير الكلي لأي تغيير في مدفوعات الإيجار. على سبيل المثال، إذا لم يقم المستأجر بسداد مدفوعات الإيجار لمدة ثلاثة أشهر، فيمكن زيادة مدفوعات الإيجار للفترات اللاحقة بشكل متناسب بطريقة تعني أن مقابل عقد الإيجار لم يتغير.

وإذا لم يكن هناك أي تغيير في نطاق عقد الإيجار أو مبلغ عقد الإيجار، فلا يوجد تعديل في عقد الإيجار.

وإذا تم تعديل عقد إيجار، يتم تقييم العقد المعدل لتحديد ما إذا كان عبارة عن أو يحتوي على عقد إيجار. وفي حالة استمرار وجود عقد الإيجار، قد يؤدي تعديل عقد الإيجار إلى عقد إيجار منفصل أو تغيير في محاسبة عقد الإيجار الحالي (بمعنى أنه ليس عقد إيجار منفصل).

أدى تفشي جائحة كوفيد-19 إلى العديد من المفاوضات بين المستأجرين والمؤجرين للحصول على امتيازات الإيجار التي تشمل فترات سماح من دفع الإيجار أو تأجيل اسداد لإيجار أو تخفيض الإيجار لفترة من الوقت، وربما يتبعها زيادة مدفوعات الإيجار في الفترات المستقبلية.

وقد أثارت الظروف المذكورة أعلاه مخاوف بشأن ما إذا كانت امتيازات الإيجار تؤدي إلى تعديلات على عقود الإيجار والتعقيد في تطبيق المتطلبات الحالية للمعيار رقم 16 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. وقد يكون من الصعب عملياً في ظل الظروف الحالية تطبيق متطلبات المعيار رقم 16 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على التغييرات في مدفوعات الإيجار، لا سيما تقييم ما إذا كانت امتيازات الإيجار عبارة عن تعديلات على عقد الإيجار، وتطبيق المحاسبة المطلوبة.

لمعالجة الأمر المذكور أعلاه، تولى مجلس المعايير المحاسبية الدولية مشروعاً عاجلاً وأصدر تعديلاً على المعيار رقم 16 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في 28 مايو 2020 لتزويد المستأجرين الذين تم منحهم امتيازات الإيجار المتعلقة بتفشي جائحة كوفيد-19 بإعفاءات عملية، مع الاستمرار في تقديم معلومات مفيدة حول عقود الإيجار لمستخدمي البيانات المالية.

أ- تعديل عقود الإيجار

بالنسبة لتعديل عقد الإيجار الذي لا تتم معالجته محاسبياً كعقد إيجار منفصل، يجب على المستأجر في التاريخ الفعلي لتعديل عقد الإيجار:

أ) تخصيص المبلغ في العقد المعدل بتطبيق الفقرات 13 إلى 16 من المعيار رقم 16 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية؛

ب) تحديد مدة الإيجار لعقد الإيجار المعدل بتطبيق الفقرات 18 إلى 19 من المعيار رقم 16 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية؛ و

ج) إعادة قياس بند مطلوبات عقد الإيجار بخصم مدفوعات الإيجار المعدلة باستخدام معدل الخصم المعدل. ويتم تحديد معدل الخصم المعدل على أنه معدل الفائدة الضمني في عقد الإيجار للفترة المتبقية من عقد الإيجار، إذا كان من الممكن تحديد هذا المعدل بسهولة، أو معدل الفائدة على الاقتراض الإضافي للمستأجر في تاريخ سريان التعديل، إذا كانت معدل الفائدة الضمني في عقد الإيجار لا يمكن تحديده بسهولة. [المعيار رقم 16-45 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية]

بالنسبة لتعديل عقد الإيجار الذي لا يتم معالجته محاسبياً كعقد إيجار منفصل، يجب على المستأجر محاسبة إعادة قياس بند مطلوبات عقد الإيجار عن طريق:

أ) تخفيض القيمة الدفترية لبند موجودات حق الاستخدام لتعكس الإنهاء الجزئي أو الكلي لعقد الإيجار للتعديلات التي تقلل من نطاق عقد الإيجار. يجب على المستأجر الاعتراف في الأرباح أو الخسائر بأي مكسب أو خسارة تتعلق بالإنهاء الجزئي أو الكلي لعقد الإيجار.

ب) إجراء تعديل مقابل على بند موجودات حق الاستخدام لجميع تعديلات عقود الإيجار الأخرى. [المعيار رقم 16-46 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية]

ما الذي يجب التفكير بشأنه:

- من المهم للغاية تحديد ما إذا كانت التغييرات في عقد الإيجار هي تعديل على عقد الإيجار أم لا وفقاً للمعيار رقم 16 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية نظراً لوجود متطلبات محاسبية خاصة في المعيار رقم 16 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لتعديل عقد الإيجار الذي ينتج عنه عقد إيجار منفصل أو لا ينتج عنه عقد إيجار منفصل.
- إذا لم يكن التغيير في عقد الإيجار تعديلاً على عقد الإيجار، يطبق المستأجر متطلبات الفقرة 38 من المعيار رقم 16 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.
- كما يتعين على المستأجر مراعاة ما إذا كان هذا الحدث مؤشراً يستوجب إجراء اختبار انخفاض القيمة لبند موجودات حق الاستخدام الخاص به.
- يتطلب شرط تعديل عقد الإيجار إعادة قياس بند مطلوبات عقد الإيجار باستخدام معدل الخصم المعدل. أدى تفشي فيروس كورونا إلى تفاقم تقلبات السوق وقيام المصارف المركزية في العديد من الدول بخفض أسعار الفائدة. قد يتطلب تقييم معدل الخصم المعدل أيضاً حكماً في ظل هذه الظروف.

ب- امتيازات الإيجار المتعلقة بتفشي جائحة كوفيد-19 (تعديل مجلس المعايير المحاسبية الدولية على المعيار رقم 16 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية)

في 28 مايو 2020، أصدر مجلس المعايير المحاسبية الدولية تعديلاً على المعيار رقم 16 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية "عقود الإيجار" ليسهل على المستأجرين حساب امتيازات الإيجار المتعلقة بتفشي جائحة كوفيد-19 مثل حالات تأجيل سداد الإيجار وتخفيضات الإيجار المؤقتة. يعفي البديل العملي المستأجرين من الاضطرار إلى النظر في عقود الإيجار الفردية لتحديد ما إذا كانت امتيازات الإيجار التي تحدث كنتيجة مباشرة لتفشي جائحة كوفيد-19 هي تعديلات على عقود الإيجار أم لا، وتسمح للمستأجرين بمعالجة امتيازات الإيجار هذه محاسبياً كما لو لم تكن تعديلات على عقود الإيجار. وينطبق هذا البديل العملي على امتيازات الإيجار المتعلقة بتفشي جائحة كوفيد-19 والتي تقلل مدفوعات الإيجار المستحقة في او قبل 30 يونيو 2021.

- يجب على المستأجر الذي يقوم بهذا الاختيار أن يقوم بالمعالجة المحاسبية لأي تغيير في مدفوعات الإيجار ناتج عن امتياز الإيجار بنفس الطريقة التي كان سيعالج بها هذا التغيير محاسبياً بتطبيق هذا المعيار إذا لم يكن التغيير تعديلًا على عقد الإيجار. [المعيار رقم 16-46 أ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية]
- ينطبق البديل العملي الوارد في الفقرة 46 أ فقط على امتيازات الإيجار التي تحدث كنتيجة مباشرة لتفشي جائحة كوفيد-19 وفقط إذا تم استيفاء جميع الشروط التالية:

أ) أن ينتج عن التغيير في دفعات الإيجار مبلغ إيجار معدل يكون مماثلاً إلى حدٍ كبير، أو أقل من، مبلغ الإيجار السابق للتغيير مباشرة؛

ب) أي تخفيض في دفعات الإيجار يؤثر فقط على دفعات الإيجار المستحقة في الأصل في أو قبل 30 يونيو 2021 (على سبيل المثال، يستوفي امتياز الإيجار هذا الشرط في حالة أن أدى إلى دفعات إيجار مخفضة في أو قبل 30 يونيو 2021 ودفعات إيجار زائدة فيما بعد 30 يونيو 2021)؛ و

ج) عدم وجود تغيير جوهري في الشروط والأحكام الأخرى لعقد الإيجار. [المعيار رقم 16-46 ب من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية]

- إذا طبق المستأجر البديل العملي الوارد في الفقرة 46 أ، يجب على المستأجر الإفصاح عن ما يلي:

أ) أنه طبق البديل العملي على جميع امتيازات الإيجار التي تستوفي الشروط الواردة في الفقرة 46 ب، أو، إذا لم يتم تطبيقها على جميع امتيازات الإيجار هذه، أن يقدم معلومات حول طبيعة العقود التي طبق عليها البديل العملي؛ و

ب) المبلغ المعترف به في الأرباح أو الخسائر لفترة التقارير يعكس التغيرات في مدفوعات الإيجار التي تنشأ عن امتيازات الإيجار التي طبق عليها المستأجر البديل العملي الوارد في الفقرة 46 أ.

ما الذي يجب التفكير بشأنه:

- ينطبق التعديل على فترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يونيو 2020. يُسمح بالتطبيق المبكر، بما في ذلك في البيانات المالية التي لم يتم اعتمادها للإصدار في 28 مايو 2020.
- يجب على المستأجر تطبيق امتيازات الإيجار ذات الصلة بتفشي جائحة كوفيد-19 بأثر رجعي، مع الاعتراف بالأثر التراكمي لتطبيق هذا التعديل مبدئياً كتعديل على الرصيد الافتتاحي للأرباح المحتجزة (أو أي مكون آخر من حقوق الملكية، حسب الاقتضاء) في بداية فترة التقارير السنوية التي يطبق فيها المستأجر هذا التعديل لأول مرة.
- إن التعديل على المعيار رقم 16 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المرتبط بتفشي جائحة كوفيد-19 يعتبر اعفاءً وليس استثناءً، وبالتالي فهو اختياري.
- لا تندرج جميع امتيازات الإيجار المتعلقة بتفشي جائحة كوفيد-19 ضمن هذا التعديل. سيتعين على الإدارة إجراء تحليلات شاملة للامتياز لمعرفة ما إذا كان يستوفي جميع المعايير الثلاثة الواردة في الفقرة 46 ب من المعيار رقم 16 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. وقد تم توضيح ذلك من قبل مجلس المعايير المحاسبية الدولية في المعيار رقم 16 ب ج 205 د (أ) إلى (ج) من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.
- في حين لا يحتاج المستأجرون الذين يختارون تطبيق البديل العملي إلى تقييم ما إذا كان امتياز الإيجار يشكل تعديلاً، خصوصاً تلك الامتيازات الناشئة عن تفشي جائحة كوفيد-19، لا يزال المستأجرون بحاجة إلى تقييم طريقة المحاسبة المناسبة لكل امتياز نظراً لأن شروط الامتياز الممنوح قد تختلف.

- من المرجح أن تشير الظروف التي أدت إلى الحصول على امتيازات الإيجار نتيجة لتفشي جائحة كوفيد-19 إلى أن الموجودات قد تنخفض قيمتها. على سبيل المثال، قد تكون خسارة الأرباح خلال الفترة التي يغطيها امتياز الإيجار مؤشراً على انخفاض قيمة بند موجودات حق الاستخدام ذي الصلة. وبالمثل، يمكن أن تؤثر الآثار طويلة المدى لتفشي جائحة كوفيد-19 على الأداء الاقتصادي المستمر المتوقع لموجودات حق الاستخدام.
- إن جائحة كوفيد-19 ليست حدثاً يخضع لسيطرة المستأجر. وبالتالي، لا تؤدي جائحة كوفيد-19 بحد ذاتها إلى إعادة تقييم مدة الإيجار. ومع ذلك، قد يؤدي الحظر الناتج عن تفشي جائحة كوفيد-19 إلى قيام المستأجرين بمراجعة خطط أعمالهم واستراتيجيتهم التجارية، وإجراء مراجعة مفصلة لمحفظة عقود الإيجار لديهم في سياق هذه المراجعة. ويعد ذلك حدثاً جوهرياً أو تغيراً كبيراً في الظروف التي تقع تحت سيطرة المستأجر. وإذا استنتج بائع التجزئة، نتيجة لهذه المراجعة للاستراتيجية التجارية، أنه لم يعد من المؤكد بشكل معقول ممارسة خيار التمديد، فيجب عليه إعادة تقييم مدة الإيجار والمحاسبة وفقاً للمعيار رقم 16-39 والمعيار رقم 16-40 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

المدفوعات المستلمة من قبل المستأجرين

عندما يستلم المستأجر المدفوعات، من الضروري تقييم ما إذا كان المعيار رقم 16 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ينطبق على هذه المدفوعات. وفي بعض الدول، طبقت السلطات المحلية سياسات لتقديم الإعانات للمستأجرين وغيرهم من أجل دعم الاقتصاد المحلي، ويتم احتساب هذه المدفوعات وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 20. وقد تمت مناقشة ذلك بمزيد من التفصيل ضمن قسم المنح الحكومية في هذه الوثيقة.

عندما ينطبق المعيار رقم 16 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على تلك المدفوعات التي يدفعها المؤجر، يحتاج المستأجر والمؤجر إلى تقييم ما إذا كان هناك تعديل على عقد الإيجار من خلال مراعاة الأحكام والشروط الأصلية لعقد الإيجار. على سبيل المثال، قد يقوم المؤجر بالدفع إلى مستأجر مساحة بيع بالتجزئة في مطار عندما يكون هناك إلغاء كبير للرحلات ولم يتم النص على هذا الدفع ضمن شروط العقد الأصلي (نتيجةً لحدثٍ مثل تفشي جائحة كوفيد-19). وعند تقييم ما إذا كان عقد الإيجار قد تم تعديله، تحتاج المنشآت إلى تقييم بنود عقودها بعناية، بما في ذلك أي بنود تتعلق بالقوة القاهرة، والتي قد تؤدي، في ظروف معينة، إلى تعليق بعض التزاماتها أو توفير حقوق إضافية في عقد الإيجار.

إذا لم تكن المدفوعات المستلمة من قبل المستأجر منصوص عليها في الشروط التعاقدية لعقد الإيجار الأصلي، يقوم المستأجر بمحاسبة تعديل عقد الإيجار عن طريق إعادة تخصيص المبلغ في العقد، وإعادة تقييم مدة الإيجار، وإعادة قياس بند مطلوبات الإيجار باستخدام معدل الخصم المعدل وإجراء تعديل مقابل لبند موجودات حق الاستخدام. ومع ذلك، إذا تم النص على المدفوعات المستلمة من قبل المستأجر في شروط وأحكام عقد الإيجار، فإن المعالجة المحاسبية تعتمد على حقائق وظروف معينة.

تعديلات عقد الإيجار - من منظور المؤجر

تعتمد محاسبة المؤجر لتعديلات عقد الإيجار على تصنيف عقد الإيجار. يقوم المؤجر بمحاسبة تعديل عقد إيجار تشغيلي كعقد إيجار جديد من تاريخ سريان التعديل، مع اعتبار أي مدفوعات إيجار مدفوعة مسبقاً أو مستحقة فيما يتعلق بالعقد الأصلي كجزء من مدفوعات الإيجار لعقد الإيجار الجديد. بالنسبة لتعديل عقد الإيجار التمويلي الذي لا يتم احتسابه كعقد إيجار منفصل، يقوم المؤجر بمحاسبة تعديل عقد الإيجار كعقد إيجار جديد من تاريخ سريان التعديل، ويقيس القيمة الدفترية لبند الموجودات المعني باعتباره صافي الاستثمار في عقد الإيجار على الفور قبل تاريخ سريان تعديل عقد الإيجار إذا كان قد تم تصنيف عقد الإيجار كعقد إيجار تشغيلي. وإلا، يطبق المؤجر متطلبات المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على تعديل عقد الإيجار التمويلي الذي لا يتم احتسابه كعقد إيجار منفصل.

تتطلب الفقرة 81 من المعيار رقم 16 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية من المؤجر الاعتراف بمدفوعات الإيجار من عقود الإيجار التشغيلية كإيرادات إما على أساس القسط الثابت أو على أساس نظامي آخر. ولا يحدد المعيار رقم 16 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية معيار تحصيل، الذي يجب استيفاؤه حتى يتمكن المؤجر من الاعتراف بإيرادات الإيجار التشغيلي. ومن ثم، يمكن للمؤجر الاستمرار في الاعتراف بإيرادات الإيجار التشغيلي. ومع ذلك، يحتاج المؤجر إلى تطبيق متطلبات انخفاض القيمة وفقاً للمعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على ذمم الإيجار المدينة. ويجب الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة على ذمم الإيجار المدينة بشكل منفصل كمصروف.

ينطبق تعديل مجلس المعايير المحاسبية الدولية الصادر بتاريخ 28 مايو 2020 فقط على المستأجرين، وتظل محاسبة المؤجر كما هي ولم يتم تقديم أي إعفاءات محاسبية. وقد تنشأ بعض الاعتبارات المحاسبية للمؤجرين، في ظل الظروف الحالية، نتيجةً لما يلي؛

أ) تخفيض مدفوعات الإيجار لشهر معين بسبب بند القوة القاهرة أو القانون أو اللوائح المعمول بها،

ب) منح المؤجر طواعيةً تأجيل دفع إيجار قصير الأجل لمدفوعات الإيجار الثابتة التي ستكون مستحقة لولا هذا التأجيل، و

ج) تنازل المؤجر طواعيةً عن بعض مدفوعات الإيجار قبل استحقاقها.

ولا تزال بعض المسائل المتعلقة بالتطبيق العملي نتيجة التعديل الأخير على المعيار رقم 16 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بشأن امتيازات الإيجار قيد المناقشة.

٢- بالنسبة للشركات

قد تكون المنشآت إما المستأجر أو المؤجر. ونظراً لاختلاف محاسبة تعديلات عقود الإيجار بين المستأجر والمؤجر، خصوصاً عندما يتم تعديل عقود الإيجار نتيجةً لتفشي جائحة كوفيد-19، من المهم للشركات أن تفهم الآثار المحاسبية بعد مراعاة التعديل الأخير الصادر عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية بشأن امتياز الإيجار. يجب على الشركات:

عقود الإيجار (التعديلات، الإنهاء الكامل أو الجزئي، امتيازات الإيجار)

- تحليل شروط امتياز الإيجار بعناية، أي ما إذا كان امتياز الإيجار هو امتياز إيجار متعلق بتفشي جائحة كوفيد-19 ويندرج ضمن التعديل الأخير للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 أم لا.
- إذا كانت هناك تغييرات جوهرية على عقود الإيجار، فعندئذٍ يلزم معرفة كيفية حساب هذه التعديلات وفقاً للمعيار رقم 16 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، نظراً لأنه في مثل هذه الحالات لن يكون البديل العملي من التعديل الأخير الصادر عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية قابلاً للتطبيق.
- تطبيق متطلبات الانتقال للتعديل الأخير الصادر عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية في الفترة المحاسبية الصحيحة.
- النظر فيما إذا كان هناك مؤشر يؤدي إلى اختبار انخفاض القيمة لبند موجودات حق الاستخدام بسبب تعديلات عقد الإيجار.
- يختلف الأثر المحاسبي فيما إذا كانت الدفعة المستلمة هي تعديل على عقد إيجار أم لا.
- تقديم إفصاحات كافية في البيانات المالية فيما يتعلق بتعديلات عقود الإيجار، وتطبيق البدائل العملية، وأثر هذه التعديلات على عقد الإيجار، إلخ، من أجل فهم أفضل لمستخدمي البيانات المالية.

الفصل الأول:

الإرشادات العامّة

القسم 11: التغيرات في التقديرات (التغيرات في التقديرات المحاسبية الهامة) (المعيار المحاسبي الدولي رقم 8)

المعيار المحاسبي الدولي رقم 8 - السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء (المعيار المحاسبي الدولي رقم 8)

1- مقدمة

لا يمكن قياس العديد من البنود في البيانات المالية بدقة لكن يمكن تقديرها فقط. ونظراً لأن هذه التقديرات المحاسبية تنشأ من عدم اليقين المتأصل في أنشطة الشركة، فقد تكون هناك حاجة إلى مراجعة التقدير إذا تغيرت الظروف التي استند إليها التقدير، أو إذا تم اكتساب معلومات أو خبرة جديدة. ومن ناحية أخرى، يمكن أن يحدث التغير في السياسة المحاسبية إذا كان التغير سيؤدي إلى تقديم البيانات المالية معلومات موثوقة وأكثر صلة حول تأثيرات المعاملات أو الأحداث أو الظروف الأخرى على المركز المالي للمنشأة أو أدائها المالي أو تدفقاتها النقدية.

وفي الوقت الحالي، يؤثر تفشي جائحة كوفيد-19 على الأسواق الاقتصادية والمالية، وتواجه جميع الصناعات تقريباً تحديات مرتبطة بالظروف الاقتصادية الناتجة عن الجهود المبذولة لمواجهة هذه الجائحة. ونتيجةً لعدم اليقين المرتبط بالطبيعة غير المسبوقة لجائحة كوفيد-19، من المحتمل أن تواجه المنشآت تحديات تتعلق باختيار الافتراضات المناسبة ووضع تقديرات موثوقة. وفي معظم الحالات، تحتاج المنشآت إلى تطبيق التغيرات في التقديرات بسبب التغيرات في الظروف أو الأوضاع التي تؤثر على المركز المالي للمنشأة أو أدائها المالي أو تدفقاتها النقدية أو نتيجة لأحدث المعلومات المتاحة والموثوقة.

ومع ذلك، لا تزال المنشآت مطالبة بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بوضع تقديرات تدعم العديد من الاستنتاجات المحاسبية. ولوضع التقديرات، ستحتاج المنشآت إلى النظر في جميع المعلومات المتاحة وكذلك ما إذا كانت قد استوفت جميع متطلبات الإفصاح المعمول بها، بما في ذلك تلك الواردة في المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 عرض البيانات المالية. وقد يلزم إجراء عدد من الافتراضات أو التقديرات لأكثر من غرض واحد (على سبيل المثال، قد تكون الإيرادات المتوقعة ذات صلة باختبارات انخفاض القيمة والاعتراف بموجودات الضريبة المؤجلة). ويجب استخدام افتراضات متسقة لجميع التقييمات ذات الصلة. يتم تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 8 السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء عند اختيار السياسات المحاسبية وتطبيقها، ومحاسبة التغيرات في التقديرات وعكس تصحيحات أخطاء الفترة السابقة.

وعند إعداد التقارير في أوقات عدم اليقين، من المهم بشكل خاص تزويد مستخدمي البيانات المالية برؤية مناسبة حول مرونة المنشأة في مواجهة حالة عدم اليقين الحالية وفهم الافتراضات والأحكام الرئيسية التي تم اتخاذها عند إعداد المعلومات المالية. تم التطرق إلى المناقشات حول متطلبات الإفصاح عن الأحكام الهامة والتقديرات المحاسبية ومصادر التقدير غير المؤكد في قسم عرض البيانات المالية.

تنشأ التقديرات المحاسبية عن حالات عدم اليقين المتأصلة في أنشطة الشركة، ما يعني أن العديد من البنود في البيانات المالية لا يمكن قياسها بدقة ولكن يمكن تقديرها فقط. يتم تشكيل التقديرات باستخدام الأحكام بناءً على أحدث المعلومات المتاحة والموثوقة. وتشمل الأمثلة الشائعة على التقديرات في البيانات المالية ما يلي:

- مخصصات الديون المعدومة (مذكورة في وثيقة أخرى)؛
- التقييم العادل للموجودات المالية أو المطلوبات المالية (مذكورة في وثيقة أخرى)؛
- انخفاض قيمة الموجودات غير المالية (مذكور في وثيقة أخرى)؛
- الاعتراف بالإيرادات - تقدير المبلغ المتغير (مذكور في وثيقة أخرى)؛
- التزامات الضمان (مذكورة في وثيقة أخرى)؛
- امتيازات الإيجار ومدة عقد الإيجار (مذكورة في وثيقة أخرى)؛
- مخصصات تقادم المخزون؛و
- الأعمار الإنتاجية والقيم المتبقية ونمط الاستهلاك المتوقع للمزايا الاقتصادية المستقبلية الموجودة في الموجودات القابلة للاستهلاك والموجودات غير الملموسة.

الاعتبارات المحاسبية

التغيرات في التقديرات المحاسبية

يعد استخدام التقديرات المعقولة أمراً ضرورياً في إعداد البيانات المالية. وقد يلزم مراجعة التقدير إذا تغيرت الظروف التي استند إليها التقدير، أو إذا تم اكتساب معلومات أو خبرة جديدة. ولا تتعلق مراجعة التقدير بالفترات السابقة ولا تعادل تصحيح خطأ.

إن التغيير في التقدير المحاسبي هو عبارة عن "تعديل القيمة الدفترية لبند الموجودات أو بند المطلوبات، أو مقدار الاستهلاك الدوري لبند الموجودات، الذي ينتج عن تقييم الوضع الحالي للموجودات والمطلوبات، والمنافع والالتزامات المستقبلية المتوقعة المرتبطة بها. وتنشأ التغييرات في التقديرات المحاسبية عن المعلومات الجديدة أو التطورات الجديدة، وبالتالي ليست تصحيحات للأخطاء.

وتجدر الإشارة إلى أن التغيير في أساس القياس المطبق على بند في البيانات المالية يشكل تغييراً في السياسة المحاسبية، وليس تغييراً في التقدير المحاسبي. في الظروف التي يصعب فيها التمييز بين التغيير في السياسة المحاسبية والتغيير في التقدير المحاسبي، يتم التعامل مع التغيير كتغيير في التقدير المحاسبي.

محاسبة التغيير في التقديرات المحاسبية

يتم الاعتراف بتأثير التغيير في التقدير المحاسبي مستقبلياً من خلال تضمينه في الأرباح أو الخسائر في:

أ) فترة التغيير، إذا كان التغيير يؤثر على تلك الفترة فقط (على سبيل المثال، مراجعة تقدير الديون المعدومة)؛ أو

ب) فترة التغيير والفترات المستقبلية، إذا كان التغيير يؤثر على كليهما (مثل مراجعة العمر الإنتاجي المقدر لبند الموجودات القابل للاستهلاك).

إلى الحد الذي يؤدي فيه التغيير في التقدير المحاسبي إلى تغييرات في الموجودات والمطلوبات، أو يتعلق ببند من حقوق الملكية، يجب الاعتراف به عن طريق تعديل القيمة الدفترية لبند الموجودات أو بند المطلوبات أو بند حقوق الملكية المعني في فترة التغيير.

وعني الاعتراف المحتمل لتأثير التغيير في التقدير المحاسبي أنه يتم تطبيق التغيير على المعاملات والأحداث والظروف الأخرى من تاريخ التغيير في التقدير.

عرض تأثير التغيير في التقدير المحاسبي

عندما يتم الاعتراف بتغيير في التقدير المحاسبي ضمن الأرباح أو الخسائر، يجب الاعتراف بهذا التغيير في نفس البند الأساسي، إلا إذا كان المعيار يتطلب معالجة محاسبية مختلفة. على سبيل المثال، إذا تم تخفيض أفضل تقدير لمخصص مطالبة قانونية، فيجب إدراج الرصيد المدرج ضمن الأرباح أو الخسائر في نفس بند المصاريف الذي تم فيه الاعتراف ببند المصاريف الأصلي. ويضمن ذلك صحة المصاريف التراكمية المعترف بها تحت هذا البند.

وعلاوة على ذلك، إذا تسبب التغيير في التقدير المحاسبي في حدوث تشويه جوهري في بند مصاريف معين، فقد يكون الإفصاح الإضافي مطلوباً وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 1:97 حيث عندما تكون بنود الدخل أو المصاريف جوهرية، يجب على المنشأة الإفصاح عن طبيعتها ومبلغها بشكل منفصل.

متطلبات الإفصاح عن التغيير في التقديرات المحاسبية

يجب على المنشأة الإفصاح عن طبيعة ومبلغ التغيير في التقدير المحاسبي الذي له تأثير في الفترة الحالية أو من المتوقع أن يكون له تأثير في الفترات المستقبلية، باستثناء الإفصاح عن التأثير على الفترات المستقبلية عندما يكون من غير العملي تقدير هذا التأثير.

إذا لم يتم الإفصاح عن مقدار التأثير في الفترات المستقبلية لأن تقديره غير عملي، يجب على المنشأة الإفصاح عن هذه الحقيقة.

مثال على التغييرات في التقديرات المحاسبية

أ- مخصصات تقادم المخزون

متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية:

قد لا يمكن استرداد تكلفة المخزون إذا تعرض هذا المخزون للتلف، أو إذا أصبح متقادماً بشكلٍ كلي أو جزئي، أو إذا انخفضت أسعار بيعه. وقد تكون تكلفة المخزون أيضاً غير قابلة للاسترداد في حالة زيادة التكاليف المقدرة للإكمال أو التكاليف المقدرة التي سيتم تكبدها لإجراء البيع. [المعيار المحاسبي الدولي رقم 2-28]

وبناءً عليه، من المطلوب بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم 2 - المخزون قياس المخزون بالتكلفة وصافي القيمة الممكن تحقيقها، أيهما أقل.

ما الذي يجب التفكير بشأنه:

- قد يؤثر تفشي جائحة كوفيد-19 على إمكانية استرداد أرصدة المخزون. وقد يتعين على بعض المنشآت التي لديها مخزون موسمي أو خاضعة لانتهاء الصلاحية تقييم ما إذا كان التخفيض بسبب التقادم أو المخزون بطيء الحركة قد يكون ضرورياً في فترة مرحلية أو سنوية نتيجة لبطء وتيرة المبيعات. وقد تحتاج المنشآت الأخرى إلى تقييم ما إذا كان من المتوقع حدوث انخفاض في سعر البيع المقدر في المستقبل، الأمر الذي قد يتطلب تخفيض تكلفة المخزون في فترة مرحلية أو سنوية.
- وفي البيئة الاقتصادية الصعبة، قد يكون حساب صافي القيمة الممكن تحقيقها أكثر صعوبة ويتطلب أساليب أو افتراضات أكثر تفصيلاً. ويجب أن تنعكس خسائر انخفاض قيمة المخزون المؤقت في الفترة المرحلية التي حدثت فيها، مع الاعتراف بالاستردادات اللاحقة كأرباح في الفترات المستقبلية.
- وقد تحتاج المنشآت إلى إعادة تقييم ممارساتها لتحمّل التكاليف المباشرة الثابتة إذا أصبحت أحجام الإنتاج منخفضة بشكل غير عادي خلال العام نتيجة لإغلاق المصانع أو انخفاض الطلب على منتجاتها. ويتطلب المعيار المحاسبي الدولي رقم 2 تخصيص تكاليف الإنتاج المباشرة المتغيرة لكل وحدة إنتاج بناءً على الاستخدام الفعلي لمنشآت الإنتاج. كما يدعو إلى تخصيص التكاليف المباشرة الثابتة لكل وحدة إنتاج على أساس الطاقة الاستيعابية العادية لمنشآت الإنتاج. وقد يؤثر تفشي جائحة كوفيد-19 على منشآت التصنيع بعدة طرق (على سبيل المثال، نقص العمالة والمواد أو تعطل المصنع غير المخطط له) والتي، إذا استمرت، قد تؤدي إلى انخفاض غير طبيعي في معدلات إنتاج المنشأة. وفي مثل هذه الظروف، يجب على المنشأة ألا تزيد من مبلغ التكاليف المباشرة الثابتة المخصصة لكل بند من بنود المخزون. وبدلاً من ذلك، يتم الاعتراف بالتكاليف المباشرة الثابتة غير المخصصة ضمن الأرباح أو الخسائر في الفترة التي تم تكبدها فيها.

- يتم إجراء تقييم جديد لصافي القيمة الممكن تحقيقها في كل فترة لاحقة. عندما تنتهي الظروف التي أدت سابقاً إلى تخفيض قيمة المخزون إلى ما دون التكلفة أو عندما يكون هناك دليل واضح على زيادة في صافي القيمة الممكن تحقيقها بسبب الظروف الاقتصادية المتغيرة، يتم عكس مبلغ التخفيض (أي يقتصر العكس على مبلغ التخفيض الأصلي) بحيث تصبح القيمة الدفترية الجديدة هي التكلفة وصافي القيمة الممكن تحقيقها المعدلة، أيهما أقل.

ب- طريقة الاستهلاك والأعمار الإنتاجية والقيمة المتبقية للموجودات القابلة للاستهلاك والموجودات غير الملموسة

متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية:

وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 16 الممتلكات والآلات والمعدات، تشمل العوامل التي تؤخذ في الاعتبار عند تحديد العمر الإنتاجي لبند موجودات ما يلي:

- الاستخدام المتوقع لبند الموجودات. يتم تقييم الاستخدام بالرجوع إلى الطاقة الاستيعابية المتوقعة لبند الموجودات أو المخرجات المادية.
- التلف المادي المتوقع الناتج عن الاستعمال.
- التقادم التقني أو التجاري الناتج عن التغيرات أو التحسينات في الإنتاج، أو من تغيير طلب السوق على المنتج أو الخدمة الناتجة عن بند الموجودات.
- القيود القانونية أو القيود المماثلة على استخدام بند الموجودات، مثل تواريخ انتهاء عقود الإيجار ذات العلاقة.

يبدأ استهلاك بند الموجودات عندما يكون متاحاً للاستخدام، أي عندما يكون في الموقع أو الحالة اللازمة ليكون قادراً على العمل بالطريقة المقصودة من جانب الإدارة. يتوقف استهلاك بند الموجودات في التاريخ الذي يتم فيه تصنيف بند الموجودات على أنه محتفظ به للبيع (أو مدرج في مجموعة استبعاد مصنفة كمحتفظ بها للبيع) وفقًا للمعيار رقم 5 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وتاريخ إيقاف الاعتراف ببند الموجودات. لذلك، لا يتوقف الاستهلاك عندما يصبح بند الموجودات غير مستغل أو يتم إيقافه من الاستخدام النشط، ما لم يكن بند الموجودات قد تم استهلاكه بالكامل. ومع ذلك، في ظل استخدام طرق الاستهلاك، قد تصبح رسوم الاستهلاك صفراً بينما لا يوجد إنتاج.

إن القيمة المتبقية لبند الموجودات هي المبلغ المقدر الذي ستحصل عليه المنشأة حالياً من استبعاد بند الموجودات، بعد خصم التكاليف المقدرة للاستبعاد، إذا كان بند الموجودات بالفعل في العمر والحالة المتوقعة في نهاية عمره الإنتاجي.

يجب مراجعة طريقة الاستهلاك والقيمة المتبقية والعمر الإنتاجي لبند الموجودات على الأقل في نهاية كل سنة مالية، وإذا اختلفت التوقعات عن التقديرات السابقة، فيجب احتساب التغيير (التغييرات) كتغيير في التقدير المحاسبي وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 8.

إن المعيار المحاسبي الدولي رقم 38 الموجودات غير الملموسة له متطلبات مماثلة تقريباً لتقدير طريقة الاستهلاك والقيمة المتبقية، بينما يحتوي على بعض العوامل الإضافية في تقدير العمر الإنتاجي مثل:

- دورات عمر المنتج النموذجية لبند الموجودات والمعلومات العامة حول تقديرات الأعمار الإنتاجية لأنواع مماثلة من الموجودات المستخدمة بطريقة مماثلة.
- استقرار المجال الذي يعمل فيه بند الموجودات والتغيرات في طلب السوق على المنتجات أو الخدمات الناتجة عن بند الموجودات.
- الإجراءات المتوقعة من قبل المنافسين أو المنافسين المحتملين.
- مستوى نفقات الصيانة المطلوبة للحصول على المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة من بند الموجودات وقدرة المنشأة والنية للوصول إلى هذا المستوى.

- ما إذا كان العمر الإنتاجي لبند الموجودات يعتمد على العمر الإنتاجي للموجودات الأخرى للمنشأة.

ما الذي يجب التفكير بشأنه:

- وفقاً لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 16، لا يمكن للمنشآت التوقف عن استهلاك بند موجودات إذا كان غير مستغل إلا إذا كانت المنشآت تستخدم طريقة وحدات الإنتاج حيث يمكن أن تكون رسوم الاستهلاك صفراً بينما لا يوجد إنتاج.
- يجب تطبيق طريقة الاستهلاك المتبعة للموجودات القابلة للاستهلاك بشكل دائم من فترة إلى أخرى، وإذا كان هناك تغيير كبير في النمط المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية المضمنة في بند الموجودات، يجب تغيير الطريقة لتعكس النمط المتغير. على سبيل المثال، عندما تستخدم منشاة طريقة الاستهلاك على أساس القسط الثابت، فقد حددت بأن المنافع الاقتصادية لبند الموجودات يتم استهلاكها نتيجةً لمرور الوقت. وسوف تحتاج المنشأة إلى إثبات أن بند الموجودات لم يعد يُستهلك بمرور الوقت من أجل التغيير إلى طريقة الإنتاج، والذي يمكن اعتباره ظرفاً نادراً.
- بالنسبة لكلٍ من الموجودات القابلة للاستهلاك والموجودات غير الملموسة، قد تتطلب الظروف الحالية أيضاً مراجعة التقديرات الخاصة بالأعمار الإنتاجية والقيم المتبقية حيث يمكن أن تتأثر العوامل الأساسية المستخدمة لتقييم هذه التقديرات بشكل كبير بالتغييرات التي أحدثها تفشي جائحة كوفيد-19. ومن المتوقع أن تؤدي التغييرات في تقديرات الأعمار الإنتاجية والقيم المتبقية إلى تغييرات في مصاريف الاستهلاك أو الإطفاء، ما سيؤثر على توقعات إيرادات المنشآت والأرباح قبل خصم الفوائد والضرائب ونسب ومتطلبات اتفاقيات القروض، إلخ.

٢ - بالنسبة للشركات

سوف يتوقف أثر جائحة كوفيد-19 على محاسبة الشركات على الحقائق والظروف الخاصة بكل منشأة. علاوة على ذلك، تحتاج الشركات إلى التأكد من وجود الضوابط وعملية المراجعة لضمان مراعاة كل تقييم وتغيير في التقديرات في جميع حسابات البيانات المالية ذات الصلة، ومراجعتها واعتمادها من قبل مستويات الإدارة المناسبة ودعمها بالمعلومات والتحليلات والحسابات المعقولة.

يجب على الشركات أيضاً مراعاة ما يلي:

أ- مخصصات تقادم المخزون

- خطط الأعمال والتشغيل والتسويق لاسترداد المخزون. قد تحتاج توقعات المبيعات والمصروفات إلى التحديث في ضوء الظروف الحالية لكي تتخذ الشركة قرارات أكثر استنارة.
- وبمجرد تقييم صافي القيمة الممكن تحقيقها وتحديد القيمة الدفترية الجديدة للمخزون، يجب إعادة النظر في التكلفة لكل وحدة من مخزونها وتعديل مبيعاتها لكل وحدة بشكل مناسب، وفقًا لخطط الأعمال والتسويق الخاصة بالمنشآت.

ب- طريقة الاستهلاك والأعمار الإنتاجية والقيمة المتبقية للموجودات القابلة للاستهلاك والموجودات غير الملموسة

- إجراء تقييم لما إذا كان التغير في الظروف نتيجةً لتفشي جائحة كوفيد-19 سوف يستدعي تغييراً في النمط المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية للموجودات القابلة للاستهلاك والموجودات غير الملموسة.

- تحديث توقعات الطاقة الاستيعابية المتبقية المتوقعة لبند الموجودات القابل للاستهلاك أو المخرجات المادية، مع مراعاة التقادم التقني أو التجاري المحتمل الناتج عن تأثير جائحة كوفيد-19.
- تحديث تقدير المبالغ التي ستحصل عليها المنشأة من استبعاد بند الموجودات.
- بمجرد إعادة تقييم العمر الإنتاجي المعدل والقيمة المتبقية المعدلة، يلزم تحديد مجالات التأثير المحتملة للأعمال، على سبيل المثال توقعات الإيرادات، والأرباح قبل خصم الفوائد والضرائب، ونسب ومتطلبات اتفاقيات القروض، إلخ، وتنفيذ الإجراءات ذات الصلة، عند الضرورة.

الفصل الأول:

الإرشادات العامّة

القسم 12: الأحداث اللاحقة (المعيار المحاسبي الدولي رقم 10)

الأحداث اللاحقة
(المعيار المحاسبي الدولي رقم 10)

1- مقدمة

بدأ تفشي جائحة كوفيد-19 في وقت قريب من نهاية عام 2019. وفي أواخر عام 2019، تم تحديد مجموعة من الحالات التي تظهر عليها أعراض "التهاب رئوي مجهول السبب" في مدينة ووهان، عاصمة مقاطعة هوبي الصينية. وفي 31 ديسمبر 2019، نبهت الصين منظمة الصحة العالمية بهذا الفيروس الجديد. وفي 30 يناير 2020، أعلنت لجنة طوارئ اللوائح الصحية الدولية التابعة لمنظمة الصحة العالمية أن الفاشية هي "حالة طوارئ صحية عامة تثير قلقاً دولياً". ومنذ ذلك الحين، تم تشخيص المزيد من الحالات، وكذلك في بلدان أخرى. وتم اتخاذ إجراءات وتم فرض سياسات من قبل الصين ودول أخرى. وفي 11 مارس 2020، أعلنت منظمة الصحة العالمية أن تفشي فيروس كورونا يمكن وصفه بأنه جائحة.

أدخلت العديد من الحكومات تدابير مختلفة لمكافحة تفشي المرض، بما في ذلك فرض قيود على السفر والحجر الصحي وإغلاق الشركات وأماكن أخرى وفرض الحظر في بعض المناطق. وقد أثرت هذه التدابير على سلسلة التوريد العالمية وكذلك الطلب على السلع والخدمات. وفي الوقت نفسه، يتم تخفيف السياسات المالية والنقدية للحفاظ على الاقتصاد. ولا تزال هذه الاستجابات الحكومية والآثار المقابلة لها في تطور.

أ- القياس

يعرّف المعيار المحاسبي الدولي رقم 10 الحدث الذي يستوجب التعديل بأنه حدث يقدم دليلًا على الظروف التي كانت موجودة في تاريخ التقرير. ويشير الحدث الذي لا يستوجب التعديل إلى الظروف التي نشأت بعد تاريخ التقرير.

يتطلب الحدث الجوهري اللاحق لتاريخ الميزانية العمومية تغييرات في المبالغ التي سيتم تضمينها في البيانات المالية، حيث ينطبق أي مما يلي:

- إنه حدث يستوجب التعديل (أي حدث يقدم دليلاً إضافياً يتعلق بالظروف التي كانت موجودة في تاريخ الميزانية العمومية)
- يشير الحدث إلى أنه ليس من المناسب تطبيق مبدأ الاستمرارية كأساس للمحاسبة.[المعيار المحاسبي الدولي رقم 10 الفقرة 8].

تتضمن أمثلة الأحداث التي تستوجب التعديل ما يلي:

- تسوية دعوى قضائية بعد تاريخ الميزانية العمومية تؤكد أن المنشأة عليها التزام حالي في تاريخ الميزانية العمومية. تقوم المنشأة بتعديل أي مخصص موجود للالتزام أو تقوم بإنشاء مخصص جديد.
- استلام معلومات، بعد تاريخ الميزانية العمومية، تُشير إلى وجود بند موجودات منخفض القيمة في تاريخ الميزانية العمومية؛ على سبيل المثال، إفلاس العميل الذي يحدث بعد تاريخ الميزانية العمومية الذي يؤكد أن العميل كان منخفض القيمة الائتمانية، أو بيع المخزون بعد نهاية الفترة والذي يعطي دليلاً على صافي القيمة الممكن تحقيقها في تاريخ الميزانية العمومية.

- تحديد، بعد تاريخ الميزانية العمومية، مبلغ الموجودات المباعة أو المشتراة قبل تاريخ الميزانية العمومية.
- تحديد، بعد تاريخ الميزانية العمومية، لترتيبات مشاركة الأرباح أو المكافآت، إذا كان لدى المنشأة التزام حالي، قانوني أو ضمني، لتسديد مثل هذه المدفوعات نتيجةً لأحداث وقعت قبل تاريخ الميزانية العمومية.
- اكتشاف الاحتيال أو الأخطاء التي تُظهر عدم صحة البيانات المالية. [المعيار المحاسبي الدولي رقم 10 الفقرة 9].

ما الذي يجب التفكير بشأنه:

- ربما تكون الإدارة قد أصدرت حكماً بأن أثر تفشي جائحة كوفيد-19 كان موجوداً في تاريخ التقرير ويجب إدراجه في قياس الموجودات والمطلوبات في تاريخ التقرير.
- يجب على المنشأة تحديد ما إذا كانت التطورات بعد تاريخ إعداد التقارير تزود الإدارة بمعلومات أفضل حول حالة كانت موجودة بالفعل في تاريخ الميزانية العمومية. [المعيار المحاسبي الدولي رقم 10 الفقرة 3].
- يتطلب ذلك حكماً وتحليلاً للحقائق والظروف من أجل التمييز بين المعلومات التي تستوجب تعديل والتي لا تستوجبه.
- يجب تحديث اختبار انخفاض القيمة بعد تاريخ التقرير إذا كانت التطورات المادية توفر معلومات أفضل تتعلق بالتأثيرات المتوقعة المعقولة لتفشي جائحة كوفيد-19 عما كانت عليه في تاريخ التقرير.

ب- مبدأ الاستمرارية

ينص المعيار المحاسبي الدولي رقم 10 على أنه لا ينبغي إعداد البيانات المالية على أساس مبدأ الاستمرارية إذا كانت الأحداث بعد تاريخ التقرير تشير إلى أن افتراض مبدأ الاستمرارية لم يعد مناسباً. وتنطبق هذه التوجيهات حتى وإن كانت هذه الأحداث لا تستوجب التعديل. ولذلك، يجب على المنشآت مراعاة ما إذا كانت التطورات اللاحقة لتاريخ التقرير لها أي آثار على افتراض مبدأ الاستمرارية. [يرجى الرجوع إلى قسم مبدأ الاستمرارية - من المعيار المحاسبي الدولي رقم 1-25]

ما الذي يجب التفكير بشأنه:

- يجب على الإدارة تقييم قدرة المنشأة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية في وقت إعداد البيانات المالية. ويجب أن يغطي هذا التقييم توقعات المنشأة لمدة 12 شهراً على الأقل من تاريخ الميزانية العمومية، مع مراعاة تأثير تفشي جائحة كوفيد-19 حتى وإن كانت الأحداث لاحقة لتاريخ الميزانية العمومية.
- يجب ألا تعد المنشأة بياناتها المالية على أساس مبدأ الاستمرارية إذا قررت الإدارة، بعد فترة التقرير، أنها:
  - تعتزم تصفية المنشأة أو وقف التداول؛ أو
  - ليس لديها بديل واقعي سوى القيام بذلك (حتى وإن كانت التصفية أو وقف التداول سيحدث بعد أكثر من 12 شهراً من تاريخ الميزانية العمومية). [المعيار المحاسبي الدولي رقم 10 الفقرة 14].
- قد يكون هناك عدم يقين جوهري حول ما إذا كان مبدأ الاستمرارية المحاسبي مناسباً. وقد ينشأ عدم اليقين هذا بسبب الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية. وعندما تلقي حالات عدم اليقين الجوهرية بشكوك حول قدرة المنشأة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية، ويستمر إعداد بياناتها المالية على أساس مبدأ الاستمرارية، يلزم الإفصاح الكامل عن حالات عدم اليقين. [المعيار المحاسبي الدولي رقم 10 الفقرة 16].

ج- الإفصاح

قد يلزم تحديث الإفصاحات المتعلقة بالظروف الموجودة في تاريخ الميزانية العمومية، لتعكس المعلومات الجديدة التي تم تلقيها بعد تاريخ الميزانية العمومية، حتى في حالة عدم الحاجة إلى إجراء تعديلات على الأرقام. [المعيار المحاسبي الدولي رقم 10 الفقرة 20].

إذا كانت الأحداث التي لا تستوجب التعديل بعد فترة التقرير جوهرية، فقد يؤثر عدم الإفصاح على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس البيانات المالية. وبناءً عليه، يجب على المنشأة الإفصاح عما يلي لكل فئة جوهرية من الأحداث التي لا تستوجب التعديل بعد فترة التقارير المالية:

أ. طبيعة الحدث؛ و

ب. تقدير لتأثيره المالي، أو بيان بأنه لا يمكن إجراء مثل هذا التقدير. [المعيار المحاسبي الدولي رقم 10-21]

ما الذي يجب التفكير بشأنه:

- يجب أن يتسم هذا الإفصاح بالشفافية وأن يكون خاصاً للمنشأة، ويجب أن يتضمن طبيعة الحدث وتقديراً لتأثيره المالي.
- يجب على المنشآت مراعاة الإفصاح عن تأثير التطورات اللاحقة لتاريخ التقرير على القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات (على سبيل المثال، الحاجة إلى انخفاض قيمة الأصول أو إعادة قياس القيم العادلة)، أو التأثير على الإيرادات أو اتفاقيات الاقتراض.

٢ - بالنسبة للشركات

سوف يتوقف أثر جائحة كوفيد-19 على محاسبة الشركات على الحقائق والظروف الخاصة بكل منشأة. يتعين على الشركات مراعاة:

الأحداث اللاحقة

- تحتاج الإدارة إلى الاستمرار في مراعاة تأثير تفشي جائحة كوفيد-19 الذي كان موجوداً في تاريخ التقرير، وأن يتم تضمينه في قياس الموجودات والمطلوبات في تاريخ التقرير.
- ينبغي النظر بعناية في تاريخ كل تقرير إلى ما إذا كانت المنشأة مستمرة، مع الأخذ في الاعتبار الأحداث اللاحقة حتى وإن لم تكن أحداثاً تستوجب التعديل.
- مراعاة تقديم إفصاحات مناسبة عن طبيعة وتأثير جائحة كوفيد-19للأحداث التي لا تستوجب التعديل على وجه الخصوص.

الفصل الأول:

الإرشادات العامّة

القسم 13: التقارير المالية المرحلية (المعيار المحاسبي الدولي رقم 34)

التقارير المالية المرحلية
(المعيار المحاسبي الدولي رقم 34)

1- مقدمة

قد تقوم العديد من المنشآت بالإفصاح عن تأثير الفيروس لأول مرة في البيانات المالية المرحلية. وسوف تنطبق التوجيهات الخاصة بالاعتراف والقياس الموضحة في أقسام أخرى من هذه الوثيقة أيضاً على البيانات المالية المرحلية. وعادةً لا توجد استثناءات للاعتراف أو القياس في التقارير المرحلية، على الرغم من أنه قد يتعين على الإدارة النظر فيما إذا كان تأثير الفيروس حدثاً منفصلاً لأغراض حساب معدل الضريبة الفعلي المتوقع. ينص المعيار المحاسبي الدولي رقم 34 "البيانات المالية المرحلية" على أنه قد يكون هناك استخدام أكبر للتقديرات في البيانات المالية المرحلية، لكنه يتطلب أن تكون المعلومات موثوقة وأن يتم الإفصاح عن جميع المعلومات ذات الصلة.

وعادةً ما تقوم المعلومات المالية المرحلية بتحديث المعلومات الواردة في البيانات المالية السنوية. ومع ذلك، يتطلب المعيار المحاسبي الدولي رقم 34 من المنشأة أن تدرج في تقريرها المالي المرحلي شرحاً للأحداث والمعاملات التي تعتبر مهمة لفهم التغيرات في المركز المالي والأداء المالي للمنشأة منذ نهاية فترة التقارير السنوية الأخيرة. وهذا يعني أنه يجب تقديم إفصاح إضافي ليعكس الأثر المالي للفيروس والتدابير المتخذة لاحتوائه. ويجب أن يكون هذا الإفصاح خاصاً بالمنشأة ويعكس الظروف الخاصة بكل منشأة.

أ- الإفصاحات

وعادةً ما تقوم المعلومات المالية المرحلية بتحديث المعلومات الواردة في البيانات المالية السنوية. ومع ذلك، يتطلب المعيار المحاسبي الدولي رقم 34 من المنشأة أن تدرج في تقريرها المالي المرحلي شرحاً للأحداث والمعاملات التي تعتبر مهمة لفهم التغيرات في المركز المالي والأداء المالي للمنشأة منذ نهاية فترة التقارير السنوية الأخيرة. وهذا يعني أنه يجب تقديم إفصاح إضافي ليعكس الأثر المالي للفيروس والتدابير المتخذة لاحتوائه. ويجب أن يكون هذا الإفصاح خاصاً بالمنشأة ويعكس الظروف الخاصة بكل منشأة. وإذا كانت الإفصاحات المطلوبة بموجب الفقرة 15 ب من المعيار المحاسبي الدولي رقم 34 جوهرية، يجب تضمينها إلى جانب ما يلي:

- تأثير الفيروس على النتائج والميزانية العمومية والتدفقات النقدية والخطوات المتخذة للسيطرة على انتشاره؛
- الأحكام الهامة التي لم تكن مطلوبة من قبل (على سبيل المثال، فيما يتعلق بخسائر الائتمان المتوقعة)؛
- تحديثات حول إفصاحات التقديرات الجوهرية؛ و
- الأحداث منذ نهاية فترة التقارير المرحلية.

ما الذي يجب التفكير بشأنه:

- يتضمن المعيار المحاسبي الدولي رقم 34 عدد من الإفصاحات المطلوبة بالإضافة إلى قائمة غير شاملة للأحداث والمعاملات التي يلزم الإفصاح عنها إذا كانت جوهرية. على سبيل المثال:
  - يتعين على المنشأة الإفصاح عن التغيرات في الأعمال، إذا كانت جوهرية؛
  - الظروف الاقتصادية التي تؤثر على القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية للمنشأة، سواء تم الاعتراف بهذه الموجودات والمطلوبات بالقيمة العادلة أو بالتكلفة المطفأة؛
  - وعلاوة على ذلك، يتعين على المنشأة أيضاً الإفصاح عن أي تعثر في سداد قرض أو خرق لاتفاقية قرض لم يتم تصحيحه في أو قبل نهاية فترة التقرير؛ و
  - التحويلات بين مستويات النظام المتدرج للقيمة العادلة المستخدمة في قياس القيمة العادلة للأدوات المالية حيثما كانت جوهرية.
- يفترض المعيار أن مستخدم البيانات المالية المرحلية للمنشأة سيكون له حق الوصول إلى أحدث بيانات مالية سنوية لتلك المنشأة.
- ومع ذلك، نظرًا لأن معظم المنشآت لم تتأثر إلا مؤخراً بتفشي الفيروس الذي يتطور بسرعة، فقد لا تكون قد أدرجت الكثير من المعلومات ذات الصلة في تقاريرها المالية السنوية الأخيرة، وبالتالي قد تحتاج إلى تضمين إفصاح أكثر شمولاً، خاصةً، عند الاقتضاء، عن الموضوعات تمت مناقشته في هذا المنشور لأغراض إعداد التقارير المالية المرحلية.

٢ - بالنسبة للشركات

سوف يتوقف أثر جائحة كوفيد-19 على محاسبة الشركات على الحقائق والظروف الخاصة بكل منشأة. يتعين على الشركات مراعاة:

الإفصاحات المالية المرحلية

- مراعاة ما إذا كانت المعلومات التي تم الإفصاح عنها في البيانات المالية السنوية الأخيرة لا تزال ذات صلة. وإذا لم تكن كذلك، يتم تقديم إفصاحات محدثة.
- تقييم ما إذا كانت الإفصاحات والتفسيرات الواردة في البيانات المالية المرحلية كافية للمستخدمين لفهم الأحداث والمعاملات الهامة التي حدثت منذ تاريخ التقرير السنوي.
- تقديم إفصاحات إضافية لتمكين مستخدمي البيانات المالية المرحلية من فهم التأثير الكلي لتفشي جائحة كوفيد-19 على المركز المالي والأداء المالي للشركة.

الفصل الثاني:

إرشادات القطاعات

القسم 14: قطاع الطاقة (البترول والغاز، والمرافق)

القسم 14: قطاع الطاقة (البترول والغاز، والمرافق)

قطاع البترول والغاز

1- مقدمة

قد يؤدي تراجع أسعار النفط الخام والغاز الطبيعي مؤخراً على مستوى العالم إلى ظهور عدد من الآثار المحاسبية والمتعلقة بالإفصاح بالنسبة لشركات النفط والغاز. فضلاً عن التأثير أيضاً على الموردين والعملاء والمُقرضين والجهات الأخرى التي تتعامل مع تلك الشركات، الذين يعتمدون على أو يتعاملون بشكل مباشر أو غير مباشر مع الشركات العاملة في قطاع النفط والغاز.

هذا ولا تزال التوقعات بالنسبة للأسعار في عام 2020 وما بعده غير مؤكدة، نظراً لعوامل عدة تتضمن؛ عدم توصل أعضاء منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) والدول الأخرى المنتجة للنفط والغاز إلى اتفاق بشأن مستويات الإنتاج؛ وتداعيات تفشي وباء فيروس كورونا المستجد؛ وعدم اليقين بشأن الطلب المستقبلي على النفط قبل أزمة كوفيد-19 نتيجة عدة عومل مثل التحول إلى استخدام الطاقة النظيفة.

يستعرض هذا القسم رؤى حول بعض الاعتبارات المحاسبية الهامة للشركات العاملة في قطاع النفط والغاز. بينما يركز هذا القسم على المشكلات التي تبدو أكثر تكراراً، فمن المؤكد ظهور العديد من المشكلات الأخرى، ومع استمرار تطور الأوضاع، من المتوقع أن تتطور أيضًا المشكلات المحاسبية اللاحقة. وبناءً عليه، فإن القائمة التالية لا تشمل جميع الاعتبارات المحاسبية ذات الصلة.

فيما يلي أهم الاعتبارات المحاسبية لشركات النفط والغاز.

1) الاعتراف بالإيرادات
2) الذمم المدينة وموجودات العقود
3) المخزون
4) انخفاض قيمة الموجودات غير المتداولة بما في ذلك موجودات الاستكشاف والتقييم
5) مخصصات استعادة وإيقاف العمل في مواقع التنقيب
6) المشتقات وأنشطة التحوط
7) اعتبارات عقود السلع
8) اعتبارات مبدأ الاستمرارية

2- الاعتراف بالإيرادات

يجب على الشركات العاملة في قطاع النفط والغاز مراعاة الثلاثة أمور التالية عند تطبيق المعيار رقم 15 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية: "الإيرادات من العقود مع العملاء":

- تقييم المبلغ المقابل المتغير: يمكن أن يؤثر تراجع أسعار النفط الخام والغاز الطبيعي على تقديرات الإيرادات الناتجة من العقود الجديدة والعقود الحالية المبرمة مع العملاء والتي تقع ضمن نطاق المعيار رقم 15 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية "الإيرادات من العقود مع العملاء". سوف يشكل هذا الأمر أحد المخاوف ولا سيما بالنسبة لشركات خدمات حقول النفط والعمليات الوسطى والخدمات اللوجستية، التي لديها عقود مبرمة مع شركات الاستكشاف والإنتاج، لأنه عندما يتضمن العقد مع العميل مبلغ مقابل متغير (مثل خصومات، واستردادات، وامتيازات الأسعار وحوافز أو عقوبات مقابل الأداء)، يتعين على المنشأة عموماً أن تُقدر، في بداية العقد، قيمة المبلغ المقابل التي سيحق لها الحصول عليه نظير تقديم السلع أو الخدمات الملتزمة بها. إن المبلغ المقابل المتغير الذي يمكن للمنشأة إدراجه ضمن سعر المعاملة مقيد بالمبلغ، الذي يحتمل بقدر كبير عنده عدم حدوث عكس جوهري للإيرادات المتراكمة المعترف بها عندما تُقرر حالات عدم اليقين المتعلقة بتغير المبلغ المقابل.
- عقود استلم أو ادفع: ستحتاج الشركات أيضاً إلى النظر في التأثير على قيمة وتوقيت الاعتراف بالإيرادات في عقود استلم أو ادفع الخاصة بالمنتجات، مثل الغاز الطبيعي، والتي قد تشير الظروف الحالية إلى عدم قدرة العميل على استلام السلع.
- تعديل العقود: قد يؤدي انخفاض الأسعار أيضاً إلى حث المنشآت على تعديل العقود المبرمة مع العملاء أو إعادة تقييم ما إذا كان من المحتمل أن تُحصّل المبلغ المقابل المستحق لها. ونتيجة لتداعيات تفشي جائحة كوفيد-19، التي كان لها دور في تراجع أسعار النفط، قد تجد شركات خدمات حقول النفط صعوبة أكبر في الحصول على دفعات مقابل أوامر التغيير، وقد ترى شركات الاستكشاف والإنتاج والعمليات الوسطى التجاء العملاء إلى بنود القوة القاهرة (حيثما تنطبق). علاوة على ذلك، قد ترى الشركات أن العملاء يرغبون في اللجوء إلى بنود إعادة التسعير في العقود طويلة الأجل لتوريد الغاز الطبيعي المُسال أو الغاز الطبيعي أو السوائل النفطية. إذا وافق طرفا العقد على تعديل نطاق أو سعر العقد (أو كليهما)، تحتسب المنشأة هذا التعديل طبقاً لمتطلبات المعيار رقم 15 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، كما يتطلب ذلك أحكاماً جوهرية مثل أحكام لتحديد امتياز السعر الضمني الذي يجب احتسابه كمقابل متغير أو خسائر الانخفاض في قيمة الذمم المدينة ذات الصلة.

3- الذمم المدينة التجارية وعقود الموجودات

تستخدم معظم المنشآت العاملة في قطاع النفط والبترول منهجية مبسطة لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة المطلوبة بموجب المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية: "الأدوات المالية". لتقييم خسائر الائتمان المتوقعة، ستحتاج المنشآت إلى الوضع في الاعتبار التوقعات المعقولة والمدعومة بشأن الأوضاع الاقتصادية المستقبلية، وعلى وجه التحديد، يتعين على المنشآت النظر فيما إذا كانت هناك زيادة في احتمالية عدم قدرة العملاء على الوفاء بالتزاماتهم عند استحقاقها. في حين أن الأوضاع الاقتصادية المتوقعة قد لا تؤثر بصورة جوهرية على تقديرات خسائر الائتمان لموجودات العقود والذمم المدينة قصيرة المدى عندما تكون الأوضاع الاقتصادية مستقرة، نعتقد أن المنشآت المتأثرة تحتاج إلى دحض هذه الافتراضات في ظل البيئة الحالية.

هذا وقد يؤثر تباطؤ وتيرة الأنشطة الاقتصادية بسبب تفشي جائحة كوفيد-19 على مخاطر الائتمان المرتبطة بالذمم المدينة وموجودات العقود، مما قد يؤدي إلى زيادة خسائر الائتمان المتوقعة.

إذا تم تمديد فترات السداد بما يتجاوز فترات الائتمان الاعتيادية، فليس هناك حاجة لتحديد ما إذا كان سينتج عن التمديدات إيقاف الاعتراف بالذمم المدينة القديمة والاعتراف بدين جديد. في حالة استمرار الاعتراف بالذمم المدينة القديمة، فقد ينتج عن ذلك خسائر التعديل، والتي تم الاعتراف بها كاملة في وقت التعديل.

4- المخزون

أصبح المخزون أكثر أهمية في ظل الوضع الاقتصادي الحالي الذي يشهد انخفاض في الطلب على النفط والغاز بسبب تفشي وباء كوفيد-19، وازداد الأمر سوءاً مع تدني أسعار النفط. مما قد يؤدي إلى الحاجة إلى اختبار أقل للتكلفة وصافي القيمة القابلة للتحقيق للنفط الخام والغاز الطبيعي ومخزون السلع الأخرى. عند تحديد صافي قيمة المخزون القابلة للتحقيق، يجب على المنشآت إدراك ارتفاع تكلفة التخزين بارتفاع مخزون النفط الخام والمنتجات المكررة ارتفاعاً حاداً، مدفوعاً بالانخفاض الحاد والمفاجئ للطلب على هذه المنتجات.

يجب أن ينطوي تحليل المخزون على التزامات الشراء الثابتة، وينبغي على الشركات أن تعي زيادة مستويات المخزن بسبب عقود استلم أو ادفع التي يكون فيها العميل غير قادر على استلام السلعة. يتم تقييم المخزون المصنف كبند متحوط لها في تحوطات القيمة العادلة لمعرفة إذا كان هناك انخفاض في القيمة بعدما تم احتساب التحوط للفترة.

تحتاج المنشآت التي تُدرج المخزون بالقيمة العادلة (مثل وسطاء / بائعي السلع) إلى مراعاة التأثير الجوهري المحتمل على قياس القيمة العادلة لهذا المخزون.

5- انخفاض قيمة الموجودات غير المتداولة بما في ذلك موجودات الاستكشاف والتقييم

يشير الوضع الحالي لتفشي جائحة كوفيد-19 إلى أنه قد توجد مؤشرات على انخفاض القيمة، ومن ثم قد تشهد شركات خدمات حقول النفط إلغاءات أو تأجيلات لخطط التطوير لعملائها مما يعني أن القيم الدفترية للمعدات قد لا تكون قابلة للاسترداد بسبب انخفاض الأسعار واستخدام هذه المعدات في الوقت الحالي والمستقبلي.

نظراً لتراجع أسعار النفط بشكل حاد، توجد مخاطر بأن تصبح الاحتياطيات غير جدوى اقتصادية، مما قد يترتب عليه تداعيات ناتجة لانخفاض القيمة.

يتعين على المنشآت تقييم مدى ملاءمة المدخلات والافتراضات المستخدمة في اختبار انخفاض القيمة بعناية، ولا سيما التوقعات طويلة الأجل بشأن الأسعار والكميات المستخدمة في المعلومات المستقبلية المتوقعة. سيكون الإفصاح عن أسعار السلع الفعلية المستخدمة في تحليلات انخفاض القيمة مناسباً حتى وإن لم يكن لدى المنشأة أي شهرة تجارية أو موجودات غير ملموسة بأعمار غير محددة.

نظراً لتراجع أسعار النفط بشكل حاد، توجد مخاطر بأن تصبح الاحتياطيات غير جدوى اقتصادية، مما قد يترتب عليه تداعيات ناتجة لانخفاض القيمة واحتساب الاستهلاك.

يتعين على المنشآت أيضاً النظر فيما إذا كانت تشير الأوضاع الاقتصادية الحالية إلى عدم وجود توقعات معقولة بأنه سيتم تطوير موجودات الاستكشاف والتقييم. قد تكون المنشأة غير قادرة على الاستمرار في عملية الاستكشاف لعدة أسباب، منها عوامل مثل عدم القدرة على الحصول على التمويل اللازم لاستمرار الاستكشاف. في حالة وجود مثل هذه المؤشرات بالنسبة لموجودات الاستكشاف والتقييم، يجب أن تخضع هذه الموجودات لاختبار انخفاض القيمة وفقاً للمعيار رقم 6 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والمعيار المحاسبي الدولي رقم 36.

قد يؤثر تراجع أسعار النفط والغاز مؤخراً على التقرير والإفصاح بشأن الاحتياطي. في حالة إيقاف الاعتراف بكميات الاحتياطيات المادية، أو تغيير تصنيف الاحتياطيات، يجب على المنشأة الأخذ في الاعتبار الآثار على تحليلات انخفاض القيمة ومعدلات الاستهلاك والاستنفاد والإطفاء.

يتوفر مزيد من المعلومات والاعتبارات التفصيلية في القسم رقم 5 "انخفاض قيمة الموجودات غير المالية" من المستند الأساسي.

6- مخصصات استعادة وإيقاف العمل في مواقع التنقيب

إن التغيرات في تقديرات خطط التنقيب والاحتياطيات المثبتة والمحتملة ("2 "Pمثبتة ومحتملة)، بالإضافة إلى تأثير ضغوط التسعير على الخدمات المساندة، قد تؤثر على توقيت وحجم واحتمالية التدفقات النقدية المتوقعة المرتبطة بسد الآبار وإيقاف عمل موجودات النفط والغاز الأخرى والبنية التحتية ذات الصلة. قد يؤثر هذه الحالة الإضافية لعدم اليقين على محاسبة مخصصات استعادة وإيقاف العمل في مواقع التنقيب.

هذا وقد تؤدي التغيرات في عدم اليقين بشأن التدفقات النقدية إلى تغير الاحتماليات الخاصة بسيناريوهات التدفقات النقدية عند تقدير التزامات إيقاف الأصل. بالإضافة إلى لك، لقد تأثرت أسعار الفائدة بالوضع الاقتصادي الراهن ومن المحتمل أن يؤدي ذلك إلى تغير معدلات الخصم المطبقة على هذه الالتزامات. وقد يترتب على أي زيادة مقابلة في موجودات استعادة وإيقاف العمل نظراً للتغير في المخصص، وجود دافع لانخفاض القيمة.

7- مخصصات استعادة وإيقاف العمل في مواقع التنقيب

قد تشهد المنشآت التي لديها أدوات مشتقة تحقيق أرباح أو خسائر كبيرة من هذه الأدوات، مما قد يؤثر تباعاً على متطلبات الضمانات والسيولة، وكذلك قد تؤثر التغيرات في مخاطر الائتمان للطرف المقابل في أداة مشتقة أو مخاطر عدم الأداء الخاصة بالشركة نفسها على تقديرات القيمة العادلة للمشتقات وفعالية التحوط.

- عندما ترى المنشأة أن المعاملة المتوقعة لم يعد تنفيذها محتملاً بشكل كبير، ولكن لا يزال متوقع حدوثها، يجب على المنشأة التوقف عن احتساب التحوط بأثر مستقبلي. وفي هذه الحالة، سوف تظل الأرباح أو الخسائر المتراكمة لأداة التحوط، التي قد تم الاعتراف بها ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى، معترفاً بها بصورة منفصلة ضمن حقوق الملكية حتى يتم حدوث المعاملة المتوقعة.
- عندما ترى المنشأة أن المعاملة المتوقعة لم يعد تنفيذها متوقعاً، بالإضافة إلى التوقف عن احتساب التحوط بأثر مستقبلي، ينبغي على المنشأة في الحال إعادة تصنيف أي أرباح أو خسائر متراكمة على أداة التحوط، التي كان قد تم الاعتراف بها ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى، إلى الأرباح أو الخسائر.

8- اعتبارات عقود السلع

تقوم شركات النفط والغاز غالباً بإبرام عقود للسلع بموجب اتفاقيات طويلة الأجل غير قابلة للإلغاء. قد تصبح هذه العقود محملة بالتزامات أو قد لم تعد المنشأة تحتفظ بهذه العقود بغرض الاستخدام الخاص، إلى المدى الذي لا يعد من المطلوب عنده أن تقوم المنشأة ببيع أو شراء كميات من السلع. عندما تكون عقود الشراء والبيع قابلة للتسوية بالصافي وفقاً للمعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ولم تعد المنشأة تحتفظ بهذه العقود بغرض الاستخدام الخاص، فقد تحتاج إلى احتسابها كمشتقات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وفقاً للمعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. إضافية إلى أنه يجب أن يكون لدى المنشآت رؤية بشأن العقود التي أصبحت محملة بالتزامات.

9- اعتبارات عقود السلع

نتيجة تفشي جائحة كوفيد-19 وما يترتب عليها من تداعيات، تحتاج الشركات إلى النظر فيما إذا كان لديها، بناءً على ظروفها الخاصة، القدرة على مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية خلال سنة من تاريخ إصدار البيانات المالية السنوية أو المرحلية (أو المتاحة للإصدار، حيثما ينطبق). سوف يتطلب التقييم المبدئي (قبل الوضع في الاعتبار خطط الإدارة) أن تقوم المنشأة بمراعاة أمور عدة، من بينها (1) مدى توقف التشغيل، و(2) الانخفاض المحتمل للطلب على المنتجات أو الخدمات، و(3) الالتزامات التعاقدية المستحقة أو المتوقعة خلال سنة واحدة، و(4) الانخفاض المحتمل في السيولة ورأس المال العامل، و(5) الوصول إلى مصادر رأسمالية حالية (مثل حد ائتماني متاح). يمكن أن تبني المنشأة هذا التقييم المبدئي فقط على المعلومات المتاحة (المعروفة أو يمكن معرفتها بشكل معقول) كما في تاريخ إصدار البيانات المالية.

قد تكون المنشأة قادرة على تخفيف الشكوك الجوهرية، إن وجدت، إذا كان من المحتمل تنفيذ خططها بفعالية، وعندما يتم تنفيذها، سوف تخفف من حدة الأوضاع التي تثير الشكوك الجوهرية في المقام الأول، وستحقق ذلك خلال سنة واحدة من تاريخ إصدار البيانات المالية.

علاوة على ذلك، يجب على المنشأة تقديم إفصاحات شاملة في بياناتها المالية السنوية أو المرحلية، وذلك عندما يتم تحديد الأحداث والظروف التي تثير شكوكاً جوهرية حول قدرة المنشأة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية، حتى عندما تخفف خطط الإدارة من هذه الشكوك.

يتوفر مزيد من المعلومات والاعتبارات التفصيلية في القسم رقم 1 "الاستدامة المالية ومبدأ الاستمرارية" من المستند الأساسي.

قطاع المرافق

لم يتأثر قطاع المرافق بشكل كبير كتأثر قطاع النفط والغاز من منظور إعداد التقارير المالية. إلا أن هناك بعض الجوانب تقتضي الاعتبارات المحاسبية المبينة أدناه:

أ- الإيرادات

قد تواجه الشركات العاملة في قطاع المرافق، في الاقتصادات التي تقلصت أو توقفت أعمالها، انخفاضاً في الطلب على خدماتها. إضافة إلى ذلك، قد تتأثر الافتراضات المستخدمة في قياس الإيرادات، متضمنة أي امتيازات متوقعة للأسعار أو خطط سداد مؤجل والتي ينتج عنها عنصر تمويل هام.

علاوة على ذلك، وحتى ينشأ العقد، يجب أن يكون من المحتمل (طبقاً للمعيار رقم 15 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية) أن المنشأة سوف تحصل المبلغ المستحق لها مقابل نقل البضائع أو الخدمات إلى العميل. إذا كان مطلوباً من منشأة تعمل في قطاع المرافق أو اختارت الاستمرار في تقديم البضائع والخدمات للعمل الذي يواجه مشكلات في التدفقات النقدية وكان هناك شكوك جوهرية حول مع إذا المبلغ المقابل سيكون قابلاً للتحقيق، فلن يكون من المناسب الاعتراف بالإيرادات عندما يتم نقل البضائع أو الخدمات إلى العميل.

ب- تقديرات خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

في الغالب، يطلب من شركات المرافق تقديم خدمات لكل من العملاء من القطاعين التجاري والصناعي من شتى المجالات وعملاء التجزئة ممن قد يكون طالهم تأثير الجائحة بدرجات مختلفة. يقتضي المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية من المنشآت استخدام نموذج خسائر الائتمان المتوقعة لمعظم الموجودات المالية، متضمنة الذمم المدينة التجارية. كما يجب على المنشآت تطبيق منهجية مبسطة (خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة المالية) بالنسبة للذمم المدينة التجارية التي لا تتضمن عنصر تمويلي هام. يتطلب نموج خسائر الائتمان المتوقعة الوضع في الاعتبار المعلومات التاريخية السابقة والحالية، بالإضافة إلى التنبؤات المعقولة والمدعومة بشأن الأوضاع المستقبلية (بما في ذلك معلومات عن الاقتصاد الكلي). من المرجح أن تزداد خسائر الائتمان المتوقعة نتيجة انتشار الوباء. يتعين على المنشآت أيضاً مراعاة آثار أي ضمانات (مثل ودائع التأمين) والبرامج الحكومية المعنية بدعم العملاء في توفير مؤنهم.

راجع القسم رقم 2 "انخفاض قيمة الموجودات المالية" من المستند الأساسي.

ج- برامج الدعم الحكومي

تقدم العديد من الحكومات برامج لدعم الاقتصاد، وعندما يتم هذا التدخل في قطاع المرافق (كأن يتم تمويل قطاع المرافق للتعويض عن خطط السداد المؤجل)، يتمثل أحد الاعتبارات المحاسبية فيما إذا كان أي عنصر في المعاملة يعد منحة حكومية. وقد يؤثر هذا بدوره على توقيت الاعتراف بأثر الدعم، وعرض هذه التأثيرات وما هي الإفصاحات التي قد تُطلب وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 20.

يتوفر مزيد من المعلومات والاعتبارات التفصيلية بشأن المنح الحكومية في القسم رقم 9 من المستند الأساسي.

د- انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

كما هو الحال بالنسبة لأي مجالات تستخدم المعدات الثقيلة، يوجد لدى شركات المرافق استثمارات في الممتلكات والآلات والمعدات مما يعني أن هناك ضرورة لتقييم ما إذا كان هناك أي مؤشرات تشير إلى انخفاض القيمة في تاريخ التقرير حسبما يقتضي المعيار المحاسبي الدولي رقم 36. في ظل آخر تطورات انتشار الوباء، يوجد مصادر معلومات خارجية وداخلية، مثل انخفاض أسعار الأسهم وأسعار السلع وتراجع أسعار الفائدة السائدة في السوق وإغلاق المنشآت الصناعية وغلق المحلات التجارية وانخفاض الطلب وأسعار بيع السلع والخدمات بالإضافة إلى مؤشرات أخرى، تشير إلى احتمال تعرض أحد الموجودات لانخفاض القيمة.

تنخفض قيمة الأصل عندما تكون المنشأة غير قادرة على استرداد قيمته الدفترية سواء عن طريق استخدامه أو بيعه. تقوم المنشأة بتقدير القيمة القابلة للاسترداد لإجراء اختبار انخفاض القيمة.

تتمثل القيمة القابلة للاسترداد في القيمة العادلة للأصل ناقصاً تكاليف البيع وقيمته من الاستخدام، أيهما أعلى، وتعرف القيمة من الاستخدام بأنها القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع الحصول عليها من أصل ما أو حدة منتجة للنقد. إن احتساب القيمة من الاستخدام للأصل ينطوي على تقدير للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة والتوقعات بشأن التغيرات المحتمل أن تطرأ على هذه التدفقات النقدية.

في حالة حصول المنشآت على منح حكومية على إثر تفشي الوباء وتشكل هذه التدفقات النقدية جزءاً من القيمة القابلة للاسترداد، عندئذ يجب على المنشأة أن تراعي بعناية الشروط الخاصة بأي منحة حكومية لتقييم ما إذا كان إدراج هذه المبالغ في اختبار انخفاض القيمة مبنياً على افتراضات معقولة ومدعومة تمثل أفضل تقديرات الإدارة بشأن الأوضاع الاقتصادية التي ستشهدها الفترة المتبقية من العمر الإنتاجي للأداة أو الوحدة المنتجة للنقد.

يتوفر مزيد من المعلومات والاعتبارات التفصيلية في القسم رقم 5 "انخفاض قيمة الموجودات غير المالية" من المستند الأساسي.

الفصل الثاني:

إرشادات القطاعات

القسم 15: قطاع البنوك والخدمات المالية

القسم 15:
قطاع البنوك والخدمات المالية

1- مقدمة

تواصل جائحة كوفيد-19 فرض ضغوط بالغة على الأفراد والشركات في جميع أنحاء العالم.

تأتي البنوك في طليعة القطاعات المتأثرة بالاضطرابات الاقتصادية المترتبة على تفشي جائحة كوفيد-19. تواجه المصارف المركزية وكبرى البنوك العالمية والبنوك الإقليمية الصغيرة والمتوسطة الحجم وكذلك التكنولوجيا المالية تحديات ومخاطر غير مسبوقة، وتتخذ أيضاً العديد من التدابير لدعم موظفيها وعملائها فضلاً عن المساعدة في تعزيز النظام المالي.

تواجه البنوك العديد من التحديات نتيجة تفشي جائحة كوفيد-19، والتي تنطوي على مخاطر مالية ومخاطر غير مالية. تتمثل التحديات الرئيسية التي تواجهها البنوك في الحفاظ على السيولة وإدارة مخاطر الائتمان وتحسين هيكل رأس المال. حيث يواجه المقترضون والشركات تحديات انخفاض المبيعات وتراجع الأرباح مع استمرار انتشار الفيروس في جميع أنحاء العالم. ومن المحتمل أن يشرع عملاء البنوك في طلب تخفيف الأعباء المالية، وعلى الجانب الآخر تحث الجهات التنظيمية في القطاع المصرفي البنوك على مد يد العون للمقترضين لتجاوز هذه الأزمة.

2- خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجّهة من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

على الصعيد العالمي، كانت الإجراءات التي اتخذتها المصارف المركزية حاسمة وبعيدة المدى، وعلى صعيد دولة الإمارات العربية المتحدة، قدم مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجّهة لدعم القطاع المصرفي. ترتكز هذه التدابير بصورة رئيسية على زيادة السيولة لتحسين التدفق الائتماني في الاقتصاد. فيما يلي بعض تدابير تخفيف الأعباء المالية المعلنة في إطار هذه الخطة:

- حصول القطاع المالي على تمويل إضافي بتكلفة صفرية ومقابل ضمانات من المصرف المركزي.
- السماح للبنوك باستخدام 60٪ من رأس المال الوقائي الإضافي لديها، كما سيكون بمقدور البنوك المصنفة كبنوك ذات أهمية نظامية باستخدام 100٪ من رأس المال الوقائي الإضافي لديها.
- تقليص حجم متطلبات رأس المال المتعلقة بالقروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة تتراوح من 15٪ إلى 25٪ بما يسهل حصول القطاع المصرفي على التمويل.
- بالإضافة إلى مراجعة الحدود المطبقة حالياً لتحديد سقف أقصى تعرض للقطاع العقاري. سوف يُسمح للبنوك زيادة حدود تعرضها إلى 30٪ من محفظة القروض المصرفية (المُقاسة بالموجودات المرجّحة بالمخاطر) مع مراعاة متطلبات الامتثال الأخرى الخاصة برأس المال.

- الغرض من هذه الخطة هو تسهيل إعفاء مؤقت من دفعات أصل الدين والفوائد على القروض القائمة لكافة شركات القطاع الخاص والعملاء من الأفراد المتأثرين في الدولة. يتوجب على البنوك المشاركة في هذه الخطة الموجّهة استخدام هذا التمويل في منح إعفاء مؤقت للعملاء من الشركات والأفراد لمدة تصل إلى 6 أشهر.

أصدر كل من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وسوق أبوظبي العالمي ومركز دبي المالي العالمي توجيهات مشتركة للبنوك تتعلق بتحديد تداعيات تفشي وباء فيروس كورونا (كوفيـد-19) في ضوء متطلبات المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

- Link to joint guidance
- Link to CB notice

3- الاعتبارات المحاسبية

يستعرض هذا القسم رؤيتنا بشأن أبرز المشكلات المحاسبية التي قد تواجهها مؤسسات القطاع المالي. في حين تركيز هذا القسم على المشكلات التي تبدو أكثر تكراراً، فمن المؤكد ظهور العديد من المشكلات الأخرى، ومع استمرار تطور الأوضاع، من المتوقع أن تتطور أيضًا المشكلات المحاسبية اللاحقة. وبناءً عليه، فإن القائمة التالية لا تشمل جميع الاعتبارات المحاسبية ذات الصلة.

3-1- خسائر الائتمان المتوقعة

تتمثل خسائر الائتمان المتوقعة في التقديرات المحايدة المرجحة التي تعكس معلومات معقولة ومدعومة ومتاحة في تاريخ التقرير دون تكلفة أو مجهود زائد. تتضمن هذه المعلومات الأحداث السابقة والظروف الراهنة وتنبؤات الظروف الاقتصادية المستقبلية.

وبالتالي، تأخذ المنشأة في الاعتبار، عند تقييم الأوضاع الاقتصادية، كلاً مما يلي:

- الآثار المباشرة لانتشار جائحة كوفيد-19 والتدابير التي تتخذها الحكومة لاحتوائه، والتي أسفرت عن تراجع حاد في حركة النشاط الاقتصادي والوظائف والثقة في الأعمال، بالإضافة إلى التأثير السلبي على الأوضاع الائتمانية؛ و
- التدابير الحكومية وتدابير الدعم الهامة التي يتم تقديمها بهدف تخفيف الأثار السلبية للأزمة.

لمحة عن تأثير وباء كوفيد-19 على احتساب خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية:

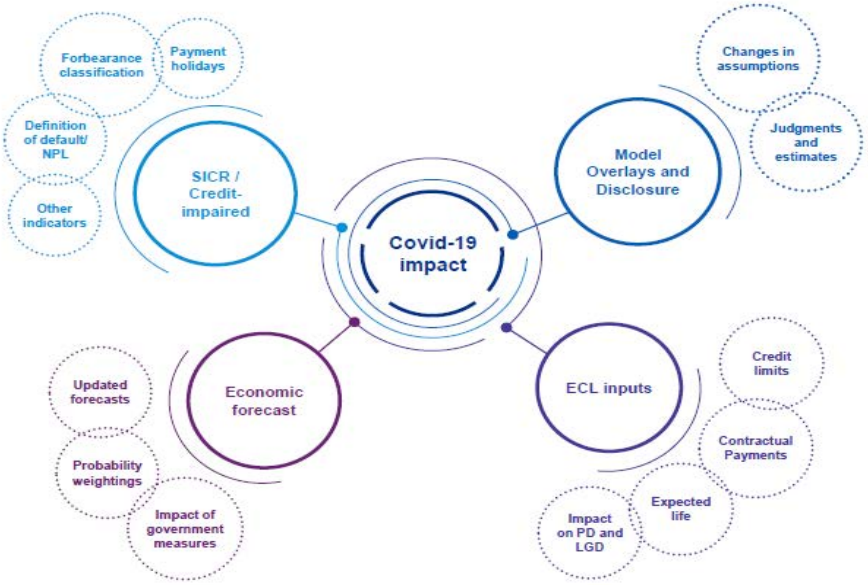

الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

فيما يلي بعض أهم الأمور التي تجب مراعاتها عند تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان في ظل تداعيات وباء كوفيد-19:

ستحتاج البنوك إلى النظر فيما إذا كان يمكنها دمج تغيرات مخاطر التعثر المترتبة على جائحة كوفيد-19 ضمن احتماليات التعثر للتعرضات الفردية في الوقت المناسب. إن تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان يكون عادة أمراً مادياً بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى. إذ يتعلق هذا الأمر تحديداً بحالات التعرض التي تحتسب فيها البنوك احتمالية التعثر الصريحة لحالات التعرض الفردية وتستعين به في إجراء التقييمات الكميّة للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان.

- عند تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان، تحتاج البنوك أيضاً مراعاة العوامل النوعية. فعلى سبيل المثال، قد تكون التغيرات في سلوك العميل أو طلبات تأجيل سداد الدفعات أو زيادة حد الائتمان وخلافه مؤشراً على الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان أو الانخفاض في قيمة الائتمان.
- قد يتطلب تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان أحكاماً جوهرية لكل من التقييم النوعي والكمي. علاوة على ذلك، قد تنطوي عملية التقييم على تغيرات في إجراءات إدارة المخاطر في البنك، ومن ثم ينبغي الإفصاح عن كل منهما على نحو ملائم.
- إذا تعذر على أحد البنوك تحديد العوامل الرئيسية لمخاطر الائتمان لكل أداة على حدة، عندئذ قد يحتاج إلى تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان بصورة جماعية. على سبيل المثال، قد يحتاج البنك المعني إلى النظر، استناداً إلى المعلومات المتاحة في تاريخ التقرير، فيما إذا كانت مخاطر الائتمان قد ازدادت بصورة جوهرية لجميع أم بعض المقترضين العاملين في مجالات أو مناطق معينة. وإذا كان الأمر كذلك، يحوّل البنك جميع تلك التعرضات أو بعضها إلى المرحلة 2 (أو المرحلة 3 إذا كانت القروض تعرضت لانخفاض ائتماني.
- هناك افتراض غير قطعي بأن الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان قد نتجت عندما كانت المدفوعات التعاقدية متأخرة السداد لمدة تزيد عن 30 يوماً. هل يجوز للشركة دحض هذا الافتراض في ضوء جائحة كوفيد-19؟

  يُحتمل أن تظهر هذه الحالة عندما يواجه المقترض صعوبات في السيولة قصيرة الأجل نتيجة انتشار وباء كوفيد-19، ويكون لدى المُقرض معلومات معقولة ومدعومة تفيد بأن المقترض سيحصل على دعم من الحكومة أو من جهة أخرى سيذلل هذه العقبات مع عدم وجود أي مؤشرات أخرى على زيادة مخاطر الائتمان بصورة جوهرية بالنسبة للمقترضين من الأفراد.
- ستكمن المشكلة الأساسية في التمييز بين الحالات التي تنطوي فيها عملية تأجيل السداد على إعفاء من القيود المالية قصيرة الأجل التي يتأثر بها المقترض ولكنها لا ترقى إلى مستوى الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان مع الأخذ في الاعتبار مدة الأداة بالكامل، وبين الحالات التي تنطوي على زيادة جوهرية في مخاطر التعثر في السداد طوال الفترة المتبقية من الأداة (مثل، الناتجة عن المشكلات المتعلقة بالسيولة طويلة الأجل أو الملاءة المالية). إن التمييز بين تلك الحالات أمر صعب للغاية ويتوقف بشكل عام على الرؤية الشاملة للجهة المقرضة حول تداعيات تفشي جائحة كوفيد-19 على الاقتصاد الكلي، مثل عمق مشكلات الاقتصاد الكلي وإطارها الزمني، ومدة وكيفية العودة إلى الاتجاهات الاقتصادية "الاعتيادية" طويلة الأجل الإضافة إلى طبيعة الدعم الحكومي المباشر للمقترضين ومقداره ومدته. ومن الضروري أن يتم أخذ عوامل الاقتصاد الكلي الاستشرافية في الاعتبار عند تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان.

- من المحتمل دحض الافتراض غير القطعي بأن الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان قد نتجت عندما كانت المدفوعات التعاقدية متأخرة السداد لمدة تزيد عن 30 يوماً للعملاء المستفيدين من تأجيل الدفع الاستثنائي بسبب الأزمة. بالنسبة لهؤلاء العملاء، ينبغي عدم الاستمرار في استخدام فترة التأخر في السداد كمؤشر تلقائي على الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان. وفي ضوء ترتيبات السداد وخطة الدعم الحكومي، قد تصبح الآليات الحالية المطبقة في البنوك وشركات التمويل لقياس الزيادة الجوهرية لمخاطر الائتمان غير مناسبة للتعامل مع الظروف الاستثنائية المترتبة على هذه الأزمة. حيث أنه من المرجح أن تعجز هذه الآليات عن التعرف على حجم تدابير الدعم المختلفة التي اتخذتها السلطات الحكومية والمصارف المركزية على مستوى العالم وفي دولة الإمارات العربية المتحدة. فقد لا تكون الأنظمة المصرفية مهيأة للتكيف مع هذا التجمد في فترات التأخر في السداد، مما قد يؤدي إلى تغيرات في الأنظمة المصرفية، الأمر الذي يعتبر تحدياً صعباً. ومع ذلك، يجب الأخذ في الاعتبار موعد البدء في عد فترة التأخر في السداد لمدة 30 يوماً مرة أخرى، لأن هذا الشأن قد يكون مناسباً لفترة تأجيل سداد الدفعات فقط.

إحلال النماذج / التعديلات اللاحقة على النماذج

إن الظروف الاقتصادية الاستثنائية – التي يصاحبها عدم اليقين بشأن مدة تفشي الوباء واحتمالية الانتكاس وآثار الدعم الحكومي وما سيبدو عليه التعافي في نهاية المطاف - تعني أن الأحكام المتعلقة بالمستقبل غير مؤكدة ويَصعُب وضعها بشكل كبير. في الوقت ذاته، قد تتغير العلاقات التاريخية بين المتغيرات الرئيسية، كما أن الظروف الاقتصادية الخاضعة للمقارنة قد لا تكون موجودة في الماضي. سيلزم بيان تأثيرات الحظر والتباعد الاجتماعي وإطارهما الزمني من حيث التأثير على محركات الاقتصاد الكلي، وفي النهاية، على معدلات التخلف عن السداد. لن يكون من المحتمل مراجعة النماذج على المدى القصير لتحديد كل هذه العوامل وحالات عدم اليقين. تقوم البنوك غالباً بعمليات إحلال للنماذج أو إجراء تعديلات لاحقة على النماذج عند تعذر بيان المخاطر وحالات عدم اليقين بصورة كافية في النماذج الحالية. نتوقع أن يكون لعمليات الإحلال دوراً أكثر أهمية بل وستزيد أهمية هذا الدور في البيئة السائدة في الفترة الحالية.

سيناريوهات الاقتصاد الكلي

يجب على البنوك أن تقوم على الفور بتقييم تأثير السيناريوهات الاقتصادية المختلفة باستخدام النماذج الخاصة بها وبتطبيق إطارها المحاسبي الخاص بالمعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لتحديث التوقعات.

يجب بيان التغيرات في الأوضاع الاقتصادية في سيناريوهات الاقتصاد الكلي المطبقة من قبل المنشآت مع بيان مقدارها. إذا تعذر بيان تداعيات انتشار جائحة كوفيد-19 في تلك النماذج، سيلزم أخذ عمليات إحلال النماذج أو إجراء تعديلات لاحقة في عين الاعتبار. تخضع البيئة الحالية للتغير السريع، ومن ثم ينبغي الاستمرار في متابعة الحقائق والظروف الحديثة كلما توفرت معلومات جديدة. يتعين على الإدارة أن تقوم على الأقل بإعادة معايرة السيناريوهات المتعددة لبيان التغيرات على نحو أكثر دقة مع النظر فيما إذا كان ينبغي وضع مزيد من السيناريوهات الأسوأ في عين الاعتبار.

لا شك في أن الأوضاع الاقتصادية قد تدهورت، وينبغي أن ينعكس ذلك في سيناريوهات الاقتصاد الكلي المطبقة من قبل المؤسسة مع بيان مقدار التأثر. في بعض الحالات، قد يكون السيناريو الأسوأ في الفترة السابقة بمثابة نقطة بداية مناسبة للحالة الأساسية الحالية. ومن المرجح أن يتم تنقيح التقديرات كلما توفرت معلومات إضافية ذات صلة بتقييم الظروف السائدة في تاريخ التقرير.

التعرض عند التعثر

يجب الأخذ في الاعتبار السحوبات الاستثنائية المسموح بها والمتوقعة في ظل خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجّهة وكذلك أي سحوبات على التسهيلات المتجددة. كما يجب وضع التغير في نمط سداد السحوبات المصرفية على المكشوف واحتمالية سحب الضمانات (مثل ضمان حسن الأداء) في الاعتبار عند تقييم التعرض عند التعثر. إذا تعذر على النماذج الحالية بيان المخاوف الموضحة أعلاه المتعلقة، عندئذ يمكن استخدام إحلالات/إضافات بدلاً من إعادة تهيئة النماذج. ومع ذلك، لا بد من وجود حوكمة لكيفية تحديد هذه الإضافات.

الخسائر المحتملة عند التعثر

- يجب إعادة النظر في قيم الضمانات في ظل الظروف الحالية السائدة في السوق.
- يجب وضع المزيد من السيناريوهات الأسوأ في الاعتبار عند احتساب الخسائر عند التعثر في ضوء الظروف الراهنة مع تطبق مقدار مناسب لها.

2-3- القروض وتمويلات الدين الأخرى من الحكومات

- سيحتاج البنك الذي يتلقى تمويلًا حكوميًا في شكل التزام إلى تحليل الشروط والأحكام ذات الصلة لاستنتاج طريقة المحاسبة والإفصاح المناسب، بما في ذلك ما إذا كانت تنطبق عليه محاسبة المنح الحكومية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 20.
- وبصورة محددة، سيحتاج البنك إلى مقارنة معدل الفائدة المستحق الدفع على القرض مع الأسعار السائدة في السوق لقروض حديثة مماثلة وذلك في البداية لتحديد ما إذا كان معدل الفائدة يقارب الشروط السوقية أم أنه مختلفاً عنها بقدر كبير. تكون القروض المماثلة هي القروض التي لها تاريخ استحقاق وضمانات مماثلة وكذلك من حيث كونها قروض أساسية / ثانوية.

3-3- تصنيف الموجودات المالية - المشكلات العملية

أدوات حقوق الملكية - قد تختار المنشأة أن تعرض ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى التغيرات في القيمة العادلة للاستثمار في أدوات حقوق الملكية، إذا لم يكن محتفظ به بغرض المتاجرة. هذا الخيار متاح فقط عند الاعتراف المبدئي وغير قابل للإلغاء.

أدوات الدين - يمكن تحقيق التدفقات النقدية بطريقة مختلفة عما كان متوقعاً في التاريخ الذي قامت فيه المنشأة بتقييم نموذج الأعمال - على سبيل المثال، إذا تم بيع موجودات مالية أكثر أو أقل مما كان متوقعًا عند تصنيف الموجودات. طالما أن المنشأة وضعت في الاعتبار جميع المعلومات الموضوعية ذات الصلة التي كانت متاحة عند تقييم نموذج الأعمال، وهذا الموقف لا:

- ينتج عنه خطأ في الفترة السابقة في البيانات المالية للمنشأة؛ أو
- يغير تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحتفظ بها في نموذج الأعمال - أي تلك الموجودات التي اعترفت بها المنشأة في فترات سابقة ولا تزال تحتفظ بها.

سيتغير هدف نموذج الأعمال الخاص بالمنشأة فقط عندما تبدأ مزاولة نشاط أو توقفه بحيث يكون هذا النشاط هاماً بالنسبة لعملياتها – فعلى سبيل المثال، عند استحواذ المنشأة خط أعمال أو استبعاده أو إنهائه.

وبالتالي، طبقاً للمعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، يتحقق دمج الأحداث المترتبة على تفشي وباء فيروس كورونا المستجد، ولا تشكل التدابير الاحترازية ذات الصلة الموضوعة لاحتواء تفشي الوباء، في حد ذاتها، حافزاً لإعادة تصنيف الموجودات المالية.

4-3- إعادة هيكلة الموجودات المالية

تتضمن المشكلات الرئيسية الأخرى النظر في الآثار المحاسبية المرتبطة بتأجيل المدفوعات.

من المتوقع أن يُعرض على عدد كبير من العملاء تأجيل المدفوعات والذي بموجبه سيتوقفون مؤقتاً عن سداد أصل الدين و/أو الفائدة/الربح. قد تتم إعادة جدولة أو إعادة هيكلة التسهيلات المقدمة لهم، وقد يتم في بعض الحالات عرض حدود ائتمان إضافية. تهدف خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجّهة الصادرة من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي إلى تيسير هذه العملية من خلال عرض تمويلات ذات تكلفة صفرية للبنوك وشركات التمويل. تدرك الجهات التنظيمية أن بعض العملاء سيستفيدون أيضاً من تأجيل المدفوعات خارج إطار خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجّهة، حيث قد تعرض البنوك وشركات التمويل طوعاً لعملائها تأجيل الدفعات خارج نطاق هذه الخطة.

ستحتاج البنوك إلى تقدير ما إذا كان التعديل يتسبب في إيقاف الاعتراف بأصل مالي أم لا.

لا يقدم المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية توجيهات بشأن متى يعتبر تعديل الأصل المالي جوهرياً. وبالتالي، سيتوقف تقييم ما إذا كان التعديل جوهرياً على السياسات المحاسبية الموضوعة من المُقرض، وقد يتطلب هذا الأمر ممارسة الأحكام.

عندما يقدم المُقرض تخفيفاً مؤقتاً لأعباء المدفوعات مع عدم تأثر صافي القيمة الاقتصادية للقرض بصورة جوهرية، فمن غير المرجح أن يعتبر التعديل جوهرياً. يتعين على المُقرض إعادة احتساب إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي عن طريق خصم التدفقات النقدية التعاقدية المعدلة بمعدل الفائدة الفعلي الأصلي. يتم الاعتراف بإجمالي القيمة الدفترية على الفور ضمن الأرباح أو الخسائر.

4- الإفصاحات

بالنسبة للبيانات المالية المرحلية، يقتضي المعيار المحاسبي الدولي رقم 34 "التقارير المالية المرحلية" أن يتضمن التقرير المالي المرحلي توضيحاً للأحداث والمعاملات التي تعد ضرورية لفهم التغيرات في المركز والأداء المالي للمنشأة منذ نهاية آخر فترة تقرير سنوي (المعيار المحاسبي الدولي رقم 34-15 والمعيار المحاسبي الدولي رقم 34-16 أ (د)).

بالنسبة للبنوك وشركات التمويل، إن تراجع النشاط الاقتصادي وما يترتب عليه من تدهور الائتمان منذ تاريخ التقرير الأخير سيكون حدثًا يستدعي الإفصاح عنه. يجب مراعاة ما إذا كان ينبغي إدراج المعيار رقم 7 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، المطلوب في البيانات المالية السنوية، بشكل جزئي في التقرير المالي المرحلي من أجل الامتثال للتوضيح المطلوب بمقتضى المعيار المحاسبي الدولي رقم 34.

يجب على البنوك وشركات التمويل إعادة النظر في الإفصاحات والأحكام التي وضعتها الإدارة في إطار تطبيق السياسات المحاسبية للمنشأة والتي لها التأثير الأكبر على المبالغ المعترف بها في البيانات المالية (المعيار المحاسبي الدولي رقم 1-112). قد تكون الإدارة قد وضعت أحكامًا جديدة في ضوء البيئة الاقتصادية الحالية التي تتطلب إفصاحا لم يكن مطلوباً في البيانات المالية السابقة. على سبيل المثال، قد تكون منشأة ما عدّلت تعريفها عن "الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان" أو "انخفاض التصنيف الائتماني".

وبالمثل، سيلزم إعادة النظر في الإفصاح عن مصادر عدم اليقين في التقديرات (المعيار المحاسبي الدولي رقم 1-125) نظراً لأن حالات عد اليقين ربما تغيرت ازدادت عما كانت عليه منذ فترة التقرير الأخيرة. غالبًا ما تنطوي محاسبة خسائر الائتمان المتوقعة على درجة كبيرة من عدم اليقين في التقدير، ولكن على وجه التحديد، عندما يكون مقدار عدم اليقين كبيراً في ظل المسارات الاقتصادية المختلفة التي يمكن اتباعها فور تفشي جائحة كوفيد-19. فعلى سبيل المثال، ربما تكون المنشأة قامت بتعديل منهجيتها المتعلقة بتداخلات وتنبؤات الاقتصاد الكلي. يتعين على البنوك وشركات التمويل الإفصاح عن تغيرات العوامل الاستشرافية لضمان إمكانية فهم البيانات المالية بشكل أكبر ومساعدة المستخدمين في تقييم تأثير متغيرات الاقتصاد الكلي على البيانات المالية.

نظراً لمختلف التداعيات المؤثرة على مختلف القطاعات، سيكون من الأهمية بمكان تحديث التحليلات المفصح عنها سابقاً للمَحافظ حسب قطاع العمل والمنطقة الجغرافية. كما كان الأمر خلال الأزمة المالية في عام 2008، يبدو أن مستوى التفصيل الذي يطلبه المستخدمون سوف يزداد. على سبيل المثال، ربما كان يعرض البنك إفصاحاته المتعلقة بقطاع النقل دون مزيد من الفصل والتفصيل. قد يحتاج الوضع حالياً إلى تحليل فرعي لمساعدة مستخدمي البيانات المالية في فهم مختلف التعرضات والمخاطر ذات الصلة، من خلال تحليل التعرضات في شركات الشحن وشركات السياحة الخاصة وشركات النقل والشحن وشركات الطيران المدعومة من الدولة.

يتعين على الشركات الرجوع إلى التوجيهات الواردة في المعيار رقم 7-35 (ي) من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والذي يقتضي عرض إفصاحات مناسبة حتى يتمكن مستخدمو البيانات المالية من فهم طبيعة تعديلات التدفقات النقدية التعاقدية وتأثيرها على الموجودات المالية التي لم تؤدي إلى إيقاف الاعتراف بتلك الموجودات، بالإضافة إلى تأثير تلك التعديلات على قياس خسائر الائتمان المتوقعة.

البيانات المالية السنوية

بالنسبة للبيانات المالية، يقتضي المعيار رقم 7 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية "الأدوات المالية: الإفصاحات" إفصاحات شاملة عن مخاطر الائتمان بما يمكن مستخدمو البيانات المالية من فهم تأثير مخاطر الائتمان على قيمة التدفقات النقدية المستقبلية وتوقيتها وعدم اليقين بشأنها (المعيار رقم 7-35 ب) من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. وهكذا، ستكون هناك حاجه بالغة لزيادة مقدار الإفصاحات النوعية عند شرح كيفية تأثير البيئة الاقتصادية الحالية على قيمة التدفقات النقدية المستقبلية وتوقيتها وعدم اليقين بشأنها.

على وجه التحديد، يجب أن تساعد الإفصاحات المستخدمين في فهم حركة الإفصاحات خلال المراحل الثلاث الخاصة بنموذج خسائر الائتمان المتوقعة والأثر الناتج على المبالغ المسجلة. في الوضع الراهن، ينبغي التركيز بشكل خاص على متطلبات الإفصاح الواردة في المعيار رقم 7 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بشأن كيفية الاستعانة بالمعلومات الاستشرافية في تحديد خسائر الائتمان المتوقعة (المعيار رقم 7-35 ز (ب) من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية)، وتأثير تعديلات التدفقات النقدية التعاقدية التي لم ينتج عنها إيقاف الاعتراف بالأصل (المعيار رقم 7-35 ي من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية) وتأثير الضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى (المعيار رقم 7-35 ل من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية).

علاوة على ذلك، وكما ذكر بالنسبة للإفصاحات المرحلية، ونظراً لمستويات التقديرات والأحكام الجوهرية، ستكون الإفصاحات وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 1-122 والمعيار المحاسبي الدولي رقم 1-125 في غاية الأهمية. وعلى وجه التحديد، نوصي بشدة بتقديم عوامل الحساسية بشأن التقديرات الجوهرية، عند إعداد هذه الإفصاحات.

الفصل الثاني:

إرشادات القطاعات

القسم 16: قطاع التأمين

القسم 16:
قطاع التأمين

1- مقدمة

إن تفشي وباء فيروس كورونا (كوفيد-19) يؤثر على شركات التأمين من عدة جوانب. إضافة إلى الاعتبارات المتعلقة بالعملاء والأفراد والاعتبارات التشغيلية، قد أثرت الأسواق المتقلبة على محافظ الاستثمار. حيث تراجعت قيمة أسواق الأوراق المالية، وصلت عائدات السندات إلى أدنى مستوي وتثير المؤشرات المتزايدة لعقود مقايضة مخاطر الائتمان في حال تعثر المقترض مخاوفاً بشأن زيادة حالات التخلف عن السداد. مما قد يؤثر بشكل كبير على الميزانيات العمومية والمعدلات الرأسمالية لشركات التأمين.

سيتوقف تنوع الآثار المتعلقة بمطلوبات التأمين على حسب أنواع التغطية المحددة والسياسات المحاسبية المطبقة بموجب المعيار رقم 4 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية "عقود التأمين". يتعين على شركات التأمين تقييم تأثر الالتزامات الخاصة بالمطالبات التي تم الإبلاغ عنها والمطالبات المتكبدة ولكن لم يتم الإبلاغ عنها، كما يتعين تقييم تداعيات الافتراضات المتعلقة باسترداد مبالغ إعادة التأمين والإفصاحات والمطالبات المستقبلية. تسعى جميع الشركات إلى إدراك تداعيات الإغلاق بسبب تفشي جائحة كوفيد-19 على الاقتصاد بشكل كامل. نعتقد أن هذا الاضطراب الاقتصادي له تأثير بعيد المدى على قطاع التأمين بشكل خاص.

سوف يختلف التأثير على مطلوبات التأمين بحسب نوع المنتج والتغطية، إلا أن هناك توقعات عامة بأن تكرار و / أو حجم المطالبات ستزداد على مستوى معظم شركات التأمين. إننا ننظر في هذا المستند إلى ما يلي:

1) التأثير على الأنشطة المتعلقة بالتأمين؛

2) اعتبارات الإفصاحات وإعداد التقارير؛ و

3) الإجراءات التي يلزم أن تتخذها الإدارة الآن.

2- الاعتبارات المحاسبية

التفاصيل

يطبق المعيار رقم 4 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على عقود التأمين وإعادة التأمين ويجيز استمرار الممارسات المحاسبية المحلية السابقة إلى جانب بعض المتطلبات الإضافية – مثل اختبار مدى كفاية مطلوبات التأمين بناءً على التقديرات الحالية لجميع التدفقات النقدية التعاقدية. بالنسبة للموجودات المدرجة في الميزانية العمومية، تستمر بعض شركات التأمين في تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس" بالرغم من أن بعض الشركات قامت بالتطبيق المبكر للمعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

يُسمح لشركات التأمين الاستمرار في تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 فقط في حالة استيفائها المعايير الخاصة بالمنهج التقديري أو متطلبات الإعفاء المؤقت.

يتعين على شركات التأمين أن تضع في الاعتبار الغطاء التأميني المقدم بموجب شروط وأحكام عقود التأمين المُحررة وذلك عند تقييم التأثير على المطلوبات المالية. قد تؤثر لوائح حملة "خلِّك بالبيت" والتحديات التشغيلية المترتبة عليها على عملية تسوية المطالبات وأنماطها، على سبيل المثال، قد تستغرق عملية دفع المطالبات المزيد من الوقت وقد تؤدي إلى تغير أنماط المطالبات المدفوعة المستخدمة في بعض الطرق الاكتورية لحساب مطلوبات التأمين. ومع ذلك، يمكن دفع المطالبات بشكل أسرع في القريب العاجل وذلك لأن شركات التأمين قد تواجهه ضغوطات تنظيمية في سبيل "العناية بحاملي الوثائق" خلال فترة الوباء؛ كما يمكنهم التخلي عن إجراءات الفصل في المطالبات العادية والتقصي في عدد أقل من المطالبات قبل دفع قيمتها.

يتعين على شركات التأمين، لتحديد التزاماتها، التقييم بدقة مدى التغطية التأمينية وتأثير الاستثناءات والقيود على هذه التغطية، بما يتضمن تقييم التوجيهات والقوانين واللوائح الجديدة التي قد تقتضي من شركات التأمين توفير تغطية أو تكبد مطالبات للأحداث المرتبطة بتداعيات جائحة كوفيد-19، إضافة إلى تلك المتطلبات بموجب الشروط والأحكام المنصوص عليها في عقد التأمين.

علاوة على ذلك، عندما تندرج التقديرات السوقية والديموغرافية الحالية (متضمنة معدلات الخصم) ضمن الممارسات المحاسبية الحالية، ينبغي على شركة التأمين تقييم مدى ضرورة إجراء إعادة تقييم تلك التقديرات في ظل التطورات الحالية المحيطة بتداعيات الجائحة. وبالتالي، قد يلزم شركة التأمين تحديث الافتراضات السوقية والديموغرافية المستخدمة في قياس مطلوبات التأمين الخاصة بالشركة. كما يجب على شركة التأمين مراعاة مختلف التأثيرات مثل تأثير التكاليف الطبية التي تغطيها الحكومة أو تأثير مخاطر الوفيات على اختبارات مدى كفاية المطلوبات والأسعار المستقبلية.

قد تنص اللوائح أو الشروط التعاقدية على مساهمة حاملي الوثيقة في الأرباح. ومن ثم، يجب على شركات التأمين أن تراعي تأثير ذلك على التزاماتهم، بما في ذلك المكافآت المؤجلة.

أ- احتياطيات التأمين

ستختلف الأثار على المطلوبات المحددة اكتوارياً بناءً بحسب نوع المنتج والتغيرات في سلوك حامل الوثيقة.

بالنسبة لشركات التأمين التي تبيع منتجات التأمين على الحياة لأجل والتأمين على الحياة التقليدي، ونظراً لأن احتياطيات التأمين على الحياة النشطة لهذه المنتجات تستخدم افتراضات ثابتة ومحددة، يعتبر كل من معدل الخصم ومعدل الانقضاء وجدول نسبة الوفيات عوامل هامة. إذ أن تدني معدل الفائدة السائد يكون له تأثير جوهري على الأرباح أو الخسائر، بينما يرتفع معدل الانقضاء بتأثر وظائف الأفراد ومصدر دخلهم، وسيعدّل جدول نسبة الوفيات تصاعدياً. هذا وقد تشهد شركات التأمين هذه حدث الاعتراف بخسائر والذي يتطلب استبدال الافتراضات بأفضل التقديرات الحالية وخفض أرصدة تكاليف الاستحواذ المؤجلة نتيجة انخفاض العائد على الاستثمار بسبب تراجع أسعار الفائدة وزيادة حالات التعثر في السداد و / أو زيادة المطالبات بسبب الوفاة من الإصابة بفيروس كورونا. إذا لم تتحقق الكفاية عن طريق خفض رصيد تكاليف الاستحواذ المؤجلة، قد تحتاج شركة التأمين إلى زيادة مقدار احتياطيات الخسائر بشكل أكبر. علاوة على ذلك، بالنسبة لمنظور تحديد الاحتياطيات، قد تتخلى شركات التأمين عن منهج الاحتياطيات الحذر وتلجأ إلى الحذر المقبول والذي يتطلب مشاورات بشأن كيفية معاملة هذا الأمر إما كتغير في التقديرات المحاسبية أم كتغير في السياسة المحاسبية.

أما بالنسبة لمنتجات التأمين الصحي والتأمين ضد العجز القصيرة والطويلة المدى وذات مطلوبات قائمة واحتياطيات للمبالغ المتكبدة ولكن لم يتم الإبلاغ عنها، قد يكون هناك تقلبات متزايدة بشأن ظهور مطالبات لاحقة حيث يستغرق حاملو الوثائق فترة أطول لتقديم المطالبات و / أو يعانون من العجز أو يخضعون لعلاج طبي لفترات طويلة. تعتبر التوجهات التاريخية السابقة هي العامل الأساسي لتحديد المطلوبات القائمة واحتياطيات المبالغ المتكبدة ولكن لم يتم الإبلاغ عنها، ومع ذلك قد يكون هناك اختلاف كبير عن تلك التوجهات نظراً لأن تفشي هذا الوباء ذات طبيعة فريدة.

فعلى سبيل المثال، يعد التنازل عن خصومات و / أو تكاليف رعاية مصابي فيروس كورونا حياداً عن التوجهات التاريخية. كذلك بالنسبة للمأوى – قد تؤثر اللوائح الموضوعة والتحديات التشغيلية المترتبة عليها على عملية تسوية المطالبات وأنماطها. كما أن إغفال ترتيبات مشاركة التكلفة مثل التأمين المشترك والتأمين الجزئي لعلاج مصابي كوفيد-19 سيخالف أيضاً توجهات دفع المطالبات المطبقة، ومع ذلك يمكن مقاصة ذلك على المدى القريب بسبب انخفاض العلاج الطبي الاختياري. بالإضافة إلى أن شركات التأمين وشركات إعادة التأمين قد لا توافق على التكليف المفروض محلياً على شركات التأمين بشأن التعامل مع المطالبات نتيجة الإصابة بفيروس كورونا في حالة اختلافها بشكل كبير عن شروط إعادة التأمين المطبقة حالياً، الأمر الذي يحتمل أن يترتب عليه آثار محاسبية على شركات إعادة التأمين.

ستقوم شركات إعادة التأمين بتقدير الافتراضات مثل عائدات الحسابات المنفصلة ومعدلات الاستثمار المكتسبة وفترات الانقضاء الديناميكية والتقييمات وفترة تأخر المطالبة ووضع الأحكام حيثما تقتضي الضرورة، لضمان أن المطالبات القائمة واحتياطيات المبالغ المتكبدة ولكن لم يتم الإبلاغ عنها تمثل أفضل التقديرات الحالية.

ب- تكاليف الاستحواذ المؤجلة

قد نلاحظ تحولاً في المبيعات حسب نوع المنتج، مثال ذلك، قد تتراجع مبيعات المنتجات المكتتبة بالكامل (ذات تكلفة إصدار أعلى وأقساط منخفضة)، بينما قد تزداد مبيعات الوثائق ذات أقساط مرتفعة مع اكتتاب ضئيل أو بدون اكتتاب (مثل وثائق التأمين على الحياة دون فحص طبي). نظراً لتحول المبيعات، قد تستدعي الحاجة تعديل وتحديث العمليات المستخدمة في تخصيص المصروفات إلى قطاع الأعمال.

تقوم شركات التأمين الافتراضات الرئيسية المتعلقة بالإطفاء وتقييم التغيرات من فترة لأخرى والنتائج الفعلية مقابل النتائج المتوقعة لتحديد ما إذا كانت هناك احتمالية للاعتراف بخسائر، وذلك بالنسبة للعقود طويلة الأجل التي يتم فيها إطفاء تكاليف الاستحواذ المؤجلة إما على أساس القسط الثابت أو أي أساس آخر منتظم. فعلى سبيل المثال، قد يلزم إعادة تقييم الافتراضات الرئيسية المتعلقة باستخدام معدلات الفائدة الحالية طويلة الأجل.

ج- الأدوات المالية

هناك العديد من الآثار المحاسبية المحتملة للمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً بشأن الأدوات المالية المترتبة على تفشي فيروس كورنا المستجد (كوفيد-19). ومن المرجح أن يكون لبعض هذه الآثار تأثير فوري على شركات التأمين، وتتضمن هذه الآثار – اعتبارات الخسائر الائتمانية على القروض والذمم المدينة وسندات الدين المتاحة للبيع والمحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم 39. علاوة على ذلك، إذا قامت شركة التأمين بتطبيق المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، سيتم تطبيق نموذج لخسائر الائتمان المتوقعة مختلف عن النموذج المطبق سابقاً على هذه الأدوات وعلى استرداد مبالغ إعادة التأمين. يوجد مزيد من التوجيهات في القسم الخاص بالمعيار رقم 9 من المعايير المحاسبية الدولية.

وعلى النقيض، شركات التأمين التي لم تخضع بعد للمعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية؛ أي ما زالت تطبق المعيار المحاسبي الدولي رقم 39، ستضع في الاعتبار المدة التي تسبب فيها انتشار الوباء في خسائر ائتمان متوقعة، ومقدار هذه الخسائر من الأدوات المالية مثل الذمم المدينة في نهاية الفترة الحالية.

تحتاج شركات التأمين إلى تقييم ما إذا كان ينبغي الاعتراف بخسائر الانخفاض في قيمة الاستثمارات غير المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 39، يعتبر الاستثمار قد تعرض لانخفاض في القيمة إذا كان هناك دليل موضوعي. إن عدم وجود سوق نشطة لأن الأدوات المالية الخاصة بمنشأة ما لم يعد يتم طرحا بعد للتداول العام، لا يعد دليلاً على انخفاض القيمة، ولا يعتبر خفض التصنيف الائتماني لمنشأة ما، في حد ذاته، دليلاً على انخفاض القيمة، رغم أنه قد يكون دليل انخفاض القيمة عند وضعه في الاعتبار مع المعلومات الأخرى المتاحة. وليس بالضرورة اعتبار الانخفاض في القيمة العادلة لأصل مالي عن قيمته أو قيمته المطفأة دليل على انخفاض القيمة (مثل انخفاض القيمة العادلة لاستثمار في أدوات الدين نتيجة الزيادة في معدل الفائدة بدون مخاطر).

بالنسبة للاستثمارات في حقوق الملكية المتاحة للبيع، يقتضي المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة إذا كان هناك انخفاضاً حاداً أو طويل المدة في القيمة العادلة للاستثمار عن تكلفته.

3- ما هي الاعتبارات الأخرى للإفصاحات وإعداد التقارير؟

أ- الدعاوى القضائية والتزامات الخسائر المحتملة

في إطار عملية معالجة المطالبات الخاصة بتأمين توقف العمل أو إلغاء الفعاليات، تزداد الدعاوى القضائية المرفوعة من حاملي الوثائق بزعم إخفاق شركات التأمين في الوفاء بالتزاماتها وإنكار الدفعات على نحو خاطئ بأنه لم يكن هناك تلف أو خسائر في الممتلكات خلال تفشي الوباء. ستحتاج شركات التأمين إلى مراقبة الآثار المحاسبية المترتبة على الدعاوى القضائية والتزامات الخسائر المحتملة وضمان الإفصاح عنها بشكل مناسب في البيانات المالية. يمكن أن تتضمن الإفصاحات تحديداً عن طبيعة الأمر ومعلومات تفصيلية كافية عن آخر تطورات الدعاوى والتزامات الخسائر المحتملة وتأثير هذه التطورات على الفترات الحالية والمستقبلية، إضافة إلى تفاصيل كافية عن الأحكام والافتراضات ذات الصلة. وقد تتضمن الاعتبارات ضرورة الإفصاح عن المبالغ المستحقة، إن وجدت، والخسائر المحتملة أو نطاق الخسائر أو بيان سبب تعذر إجراء تقدير بشأنها. يجب أن تتوافق هذه الإفصاحات مع الإفصاحات المتاحة للجميع مثل البيانات الصحفية والمحادثات عن الأرباح وإجراءات الأطراف المقابلة. إنه من المتوقع أن تصبح الإفصاحات عن الالتزامات الطارئة أكثر واقعية بزيادة نسبة احتمالية ومقدار الخسائر وبالمضي قدماً للتوصل لحل.

ب- مطلوبات التأمين والمخاطر وحالات عدم اليقين المتعلقة بالتأمين

قد تعزز شركات التأمين الإفصاحات بشأن مستوى عدم اليقين في التقديرات على إثر التحديات المتعلقة بتقدير مطلوبات التأمين في ظل عدم اليقين المتزايد لتطور المطالبات والافتراضات الرئيسية. وقد تؤثر حالات عدم اليقين هذه أيضاً على إفصاحات تحليل الحساسية. ستحتاج شركات التأمين الإفصاح عن تأثير مخاطر جائحة كوفيد-19 على مختلف أنواع الأعمال / المنتجات، ومدى اختلاف الافتراضات منذ بداية تفشي الوباء حتى تاريخه عن الافتراضات الموضوعة وكيفية إدارتها والتعامل معها. تنطوي الافتراضات كذلك على الاعتبارات المتعلقة بتركيز المخاطر وجدول تطور المطالبات ومخاطر الائتمان ومخاطر السوق والسيولة أيضاً.

ج- أمور أخرى

يجب على الإدارة:

(1) تقييم الآثار الخاصة التي تأثرت بها الشركة بناءً على السياسات المحاسبية المطبقة وتقييم تأثير الافتراضات الرئيسية المتعلقة بقياس احتياطيات التأمين ومطلوبات المطالبات التي تم الإبلاغ عنها والمطالبات المتكبدة ولكن لم يتم الإبلاغ عنها والمطالبات المستقبلية واسترداد مبالغ إعادة التأمين؛

(2) مراعاة الآثار المتعلقة بإعداد التقارير الربع سنوية بما في ذلك تقييم المركز المالي للشركة في تاريخ التقرير وإجراء تقييم للأثار المحاسبية والمتعلقة بالإفصاح؛ وتقييم التعامل مع المستثمرين والجهات التنظيمية وحاملي الوثائق وغيرهم من أصحاب المصلحة لضمان التواصل معهم بوضوح؛

(3) تقدير كيفية استغلال الفرص الاستراتيجية، بما في ذلك فرص التحفيز التي تقدمها الحكومة وعروض الوثائق البديلة واستراتيجيات التسعير بالإضافة إلى فرص الدمج والاستحواذ المحتملة في الأسواق الناشئة؛

(4) إجراء اختبار الضغط المحدّث لتقييم مدى كفاية احتياطيات التأمين والمركز المالي للشركة بشكل عام؛

(5) النظر في ما إذا كان قد أثر عدم اليقين الاقتصادي وتقلب السوق أو سيؤثر على الاستنتاجات المحاسبية وقرارات التسعير والرسائل الموجة للمستثمرين والجهات التنظيمية وأصحاب المصلحة الآخرين؛

(6) الاطلاع على مستجدات المناقشات والإجراءات التنظيمية التي قد تؤثر على الشركة؛ و

(7) مراعاة تداعيات الوضع الحالي على رأس المال النظامي والفائض وكذلك على مستوى رأس المال والإجراءات التنظيمية.

الفصل الثاني:

إرشادات القطاعات

القسم 17: قطاع التجزئة

القسم 17:
قطاع التجزئة

1- مقدمة

يستعرض هذا القسم رؤيتنا عن أهم المشكلات المحاسبية التي قد تواجه قطاع التجزئة. بينما يركز هذا القسم على المشكلات التي تبدو أكثر تكراراً، فمن المؤكد ظهور العديد من المشكلات الأخرى، ومع استمرار تطور الأوضاع، من المتوقع أن تتطور أيضًا المشكلات المحاسبية اللاحقة. وبناءً عليه، فإن القائمة التالية لا تشمل جميع الاعتبارات المحاسبية ذات الصلة.

يواجه قطاع التجزئة عدداً من التحديات المتعلقة بتداعيات جائحة كوفيد-19. في الوقت الذي تشهد فيه كبرى متاجر البيع بالجملة ومحلات السوبر ماركت رواجاً أكثر، تعاني محلات البيع بالتجزئة الأخرى من تدني المبيعات، بسبب تعديل المستهلكين أنماط تسوقهم. إضافة إلى ذلك، قد أغلق بعض تجار التجزئة متاجرهم بشكل مؤقت، وقد يختار الكثير منهم غلق المتاجر لفترة قصيرة نتيجة استمرار تفشي الوباء. وتحولت المبيعات من البيع داخل المتاجر إلى البيع عبر الإنترنت، مما قد يزيد تكاليف الشحن إلى مقدار معين لا يتم تحميل العميل هذه التكلفة بالكامل.

كما شهدت المنشآت العاملة في هذا القطاع اضطرابات في سلسلة الإمدادات، بما في ذلك الأمور المتعلقة بكل من (1) تنافس الموردين عند شراء المواد الخام، (2) انخفاض القدرة التصنيعية في بعض الأماكن، و(3) أنماط نقل البضائع. يقوم العديد من تجار التجزئة بتقييم تأثير تأخر الإنتاج على أنواع المخزون ويفكرون في خيارات للتخفيف من آثار هذا التأخير والتي تتضمن (1) إعادة تقييم الأنماط اللوجستية العادية للمخزون و(2) استخدام الشحن الجوي بشكل متزايد حيثما يتوفر ذلك. نتيجة المخاوف بشأن القوى العاملة (موظفي الشركات والمتاجر على حد سواء)، قد يعمل الموظفون عن بُعد أو يتم تسريحهم. أما بالنسبة لبعض تجار التجزئة الذين كانوا يعانون من صعوبات تشغيلية قبل تفشي الوباء أو ممن لديهم نسب رفع مالي عالية، فقد يواجهون تحديات في السيولة إذا لم يتمكوا من إدارة المخزون ورواتب الموظفين والإيجارات بشكل مناسب قبل أي فترة تشهد تدني الإيرادات لمدة طويلة.

فيما يلي أهم الاعتبارات المحاسبية المترتبة على وباء فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) والتي تؤثر على شركات التجزئة في دولة الإمارات العربية المتحدة:

- انخفاض قيمة الموجودات ذات أعمار طويلة (مثل موجودات المخزن وموجودات حق الاستخدام والشهرة التجارية والموجودات غير الملموسة الأخرى)؛
- التعديلات على عقود الإيجار؛
- تقييم المخزون؛
- الاعتراف بالإيرادات؛
- اعتبارات السيولة؛
- خسائر الائتمان المتوقعة للذمم المدينة التجارية؛
- التأثير على خطط تعويضات الموظفين؛
- الأحكام والتقديرات المحاسبية الهامة؛
- خطط إعادة الهيكلة؛
- الأحداث اللاحقة؛ و
- مبدأ الاستمرارية.

2- انخفاض قيمة الموجودات ذات أعمار طويلة (مثل موجودات المخزن وموجودات حق الاستخدام والشهرة التجارية والموجودات غير الملموسة الأخرى)

من المحتمل أن يؤثر تراجع النشاط الاقتصادي وتدني الإيرادات غالباً على جميع المنشآت في الإمارات العربية المتحدة بما في ذلك شركات التجزئة مما قد يشير إلى انخفاض في القيمة.

يتعين على الإدارة مراعاة مختلف المشكلات المحاسبية، بما في ذلك ما إذا كان:

- من المرجح أن يؤدي تفشي جائحة كوفيد-19 والتدابير التي تم اتخاذها لاحتواء الوباء إلى خفض التدفقات النقدية المستقبلية وزيادة التكاليف التشغيلية والتكاليف الأخرى على إثر الأسباب الواردة أعلاه؛
- ينبغي تحديث الافتراضات وتوقعات التدفقات النقدية المستخدمة لاختبار الانخفاض في القيمة بما يعكس التأثير المحتمل المترتب على جائحة كوفيد-19؛
- يجب مراجعة الموازنات والتوقعات والافتراضات الأخرى من تاريخ اختبار الانخفاض في القيمة السابق، والتي تم استخدامها لتحديد قيمة الأصل القابلة للاسترداد، بما يعكس الظروف الاقتصادية في تاريخ الميزانية العمومية، ولا سيما لتناول المخاطر وعدم اليقين المتزايد؛ و
- قد يلزم إعادة النظر في منهجية تحديد معدلات الخصم.

في بعض الأحيان، قد تقرر المنشأة أنه سيتم بيع الموجودات الثابتة الملموسة المتأثرة أو الاستغناء عنها أو استبعادها بأي شكل من الأشكال. طبقاً للمعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية "الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقفة"، في حالة الوفاء بمعايير الموجودات المحتفظ بها للبيع، يتعين على المنشأة قياس الموجودات المحتفظ بها للبيع بقيمتها الدفترية أو القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع، أيهما أقل.

نتيجة لتفشي جائحة كوفيد-19، تشهد شركات التجزئة انخفاضاً كبيراً في أعداد المستهلكين في محلات البيع بالتجزئة وأماكن التسوق أو إغلاقها إلى أجل غير مسمى بسبب تدابير الحجر الصحي والتوجيهات الحكومية الأخرى. قد يتحقق انخفاض في قيمة موجودات حق الاستخدام نتيجة إقفال الأعمال أو اضطرابات سلسلة الإمدادات أو تداعيات الوباء الأخرى والتي تؤثر سلباً على التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع تحقيقها من استخدام الموجودات ذات الصلة. عند تحديد ما إذا كانت موجودات حق الاستخدام تعرضت لانخفاض القيمة أم لا، تحتاج الشركات إلى مراعاة القيمة العادلة لموجودات حق الاستخدام ناقصاً تكلفة الاستبعاد أو القيمة من الاستخدام. ويتضمن ذلك تقدير التدفقات النقدية المستقبلية ومعدلات الخصم والعوامل الأخرى مثل عدم السيولة، التي قد يظهرها المشاركون في السوق تحديد التدفقات النقدية المستقبلية التي تتوقع المنشأة الحصول عليها من الأصل. علاوة على ما سبق، يجب ملاحظة أنه من المحتمل أن يلزم تقديم إفصاحات إضافية لتمكين مستخدمي البيانات المالية من فهم الافتراضات المطبقة وحساسية احتساب التغيرات المعقولة في هذه الافتراضات.

يتوفر مزيد من المعلومات والاعتبارات التفصيلية في القسم رقم 5 "انخفاض قيمة الموجودات غير المالية" من المستند الأساسي.

3- التعديلات على عقود الإيجار

نتيجة لتفشي وباء فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، تشهد بعض الشركات انخفاضاً كبيراً في أعداد المستهلكين في محلات البيع بالتجزئة وأماكن التسوق أو إغلاقها إلى أجل غير مسمى بسبب تدابير الحجر الصحي والتوجيهات الحكومية الأخرى.

يتفاوض المستأجرون في بعض الأسواق المتأثرة بشأن تخفيض الإيجارات أو الحصول على حوافز اقتصادية أخرى.

عندما يكون هناك تغير في دفعات الإيجار، ستتوقف التبعات المحاسبية على ما إذا كان التغير ينطبق عليه تعريف تعديل عقد الإيجار، والمنصوص عليه في المعيار رقم 16 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية "عقود الإيجار" بأنه "تغيير في نطاق الإيجار أو قيمة الإيجار التي لم تكن تشكل جزءاً من

الشروط والأحكام الأصلية لعقد الإيجار (على سبيل المثال إضافة أو إلغاء حق استخدام أصل ذي صلة أو أكثر أو زيادة أو تقليل فترة الإيجار التعاقدية)".

انتهى مجلس المعايير المحاسبية الدولية من التعديل على المعيار رقم 16 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بشأن امتيازات الإيجار المتعلقة بجائحة كوفيد-19 والتي تسري على فترات التقرير السنوية التي تبدأ في 1 يونيو 2020 أو بعد ذلك التاريخ. ويجوز تطبيقها بشكل مسبق، بما في ذلك البيانات المالية التي لم يتم التصريح بإصدارها بعد في 28 مايو 2020. كما ينطبق التعديل أيضاً على التقارير المرحلية.

يتوفر مزيد من المعلومات والاعتبارات التفصيلية في القسم رقم 10 "عقود الإيجار" من المستند الأساسي.

4- تقييم المخزون

قد يؤثر انتشار وباء فيروس كورونا المستجد على إمكانية استرداد أرصدة المخزون. وقد تضطر بعض المنشآت التي مخزونها موسمي أو يخضع لفترة صلاحية إلى أن تقوم في تاريخ كل تقرير بتقييم ما إذا كان من الضروري تخفيض قيمة المخزون المتقادم أو بطيء الحركة نتيجة تدني وتيرة المبيعات. بينما قد تضطر المنشآت الأخرى إلى تقييم ما إذا كان من المتوقع انخفاض أسعار البيع المستقبلية المقدرة، مما قد يشير إلى أنه قد يلزم تخفيض تكلفة المخزون في تاريخ التقرير.

طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 2 "المخزون"، يتم قياس المخزون بالتكلفة وصافي القيمة القابلة للتحقيق، أيهما أقل. نتيجة تفشي جائحة كورونا، يحتمل أن تنخفض صافي القيمة القابلة للتحقيق لأحد بنود المخزون عن قيمته وذلك لعدة أسباب، منها انخفاض أسعار البيع (مثل تسهيلات تخفيض الأسعار المقدمة للعملاء)، أو الزيادة في تقدير تكلفة إتمام وتسويق المخزون (كالتكلفة الزائدة لحماية الموظفين).

يتوفر مزيد من المعلومات والاعتبارات التفصيلية في القسم رقم 6 "المخصصات والالتزامات الطارئة" من المستند الأساسي.

5- الاعتراف بالإيرادات

إن توقف الأعمال نتيجة تفشي وباء كوفيد-19 قد يحول المنشآت دون إبرام اتفاقيات مع العملاء وفقاً لممارسات أعمالها الاعتيادية، مما يجعل تحديد ما إذا كان لدى المنشأة حقوق والتزامات نافذة تحدياً صعباً. قد تقوم المنشأة، بغرض مساعدة عملائها أو منحهم حوافز للاستمرار في شراء بضائعها أو خدماتها، بإجراء (1) تعديل اتفاقياتها لتقليل أي التزامات شراء؛ أو (2) السماح للعملاء بإنهاء الاتفاقيات دون غرامات؛ أو (3) تقديم تسهيلات تخفيض الأسعار أو خصومات على شراء البضائع أو الخدمات مستقبلاً أو منح بضائع أو خدمات مجانية أو تقديم فترات سداد أطول أو زيادة برامج الولاء.

علاوة على ذلك، ونظراً لأن المنشأة نفسها قد تواجه صعوبات مالية واضطرابات في التوريدات، فإنها قد (1) تطلب دفعات مقدمة من عملائها؛ (2) تأخر تسليم البضائع أو الخدمات؛ (3) دفع غرامات مات أو رد مبالغ بسبب العجز عن الأداء أو عدم الوفاء باتفاقيات مستوى الخدمة أو فسخ الاتفاقيات أو (4) تكبد تكاليف غير متوقعة للوفاء بالتزامات الأداء الخاصة بها. وبالتالي، بناءً على التغيرات في الظروف التي شهدتها كل من المنشأة وعملائها على إثر تفشي وباء كوفيد-19، قد تحتاج المنشأة إلى النظر في الأمور التالية عند تقييم الإيرادات من العقود مع العملاء:

- نفاذ العقد: قد تكون الأطراف، في بعض الأحوال، غير قادرة على الموافقة على عقد ما بموجب ممارسات الأعمال الاعتيادية والعرفية الخاصة بالمنشأة. على سبيل المثال، قد لا يتعذر على المنشأة الحصول على التوقيعات التي تحصل عليها عادة عند إبرام العقود، وذلك لأن المفوض بالتوقيع من المنشأة أو العميل غير متاح أو غير قادر على التوقيع. وبالتالي، من الضروري إجراء تقييم دقيق لما إذا كان ينشأ عن الموافقة عقداً يترتب عليه حقوق والتزامات قابلة للنفاذ بين المنشأة وعميلها. عند تحديد ذلك، تقوم المنشأة بالتشاور مع مستشارها القانوني. في حال عدم وجود حقوق والتزامات قابلة للنفاذ، لا يمكن الاعتراف بالإيرادات إلا بعد استيفاء شروط معينة. وستكون هناك حاجة أيضاً إلى مراعاة تأثير بند "القوة القاهرة" الذي يجيز للأطراف إنهاء العقد في ظروف استثنائية معينة دون تكبد غرامات.
- إمكانية التحصيل: لا يجوز لأي منشأة إعادة تقييم ما إذا كان العقد يستوفي المعايير الواردة في المعيار رقم 9: 15 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بعد بداية العقد إلا إذا كان هناك تغيير جوهري في الوقائع والظروف. إذا ترتب على تداعيات جائحة كورونا تدهوراً حاداً في محفظة العميل أو قدرته على السداد، يتعين على المنشأة إعادة تقييم إمكانية التحصيل. وفي حالة أن أسفرت إعادة التقييم عن عدم الوفاء بأحد معايير إمكانية التحصيل، تُمنع المنشأة من الاعتراف بإيرادات إضافية بموجب العقد حتى يصبح التحصيل محتملاً. نظراً لعدم اليقين الجوهري حول تداعيات الجائحة، يعد توثيق المنشأة الأحكام التي وضعتها والبيانات أو العوامل التي أخذتها في الاعتبار أمراً هاماً.
- تعديل العقد: يجوز للمنشأة تعديل حقوقها والتزاماتها النافذة بموجب العقد مع العميل. مثال ذلك، قد تقوم المنشأة بمنح تسهيلات تخفيض الأسعار للعميل. ففي هذه الحالة، يطب على المنشأة النظر في ما إذا كان هذا التسهيل مقدماً بسبب قرار تغيير موجود عند بداية العقد (أي التغير في سعر معاملة ذات مبلغ مقابل متغير) أو تعديل يتغير بموجبه حقوق أطراف العقد والتزاماتهم. من المرجح أن يعد تخفيض السعر بسبب تفشي وباء كوفيد-19 تعديلاً يتغير بموجبه حقوق أطراف العقد والتزاماتهم. على النقيض، تسهيلات تخفيض الأسعار التي لا طالما كان يتم تقديمها للعميل قدر المستطاع وبالتالي كان تتم معاملته كمبلغ مقابل متغير، يستمر محاسبتها على هذا النحو حتى وإن تسبب فيها تفشي الوباء. ينبغي على المنشأة النظر في ما إذا كان تم إجراء أي تعديلات على الشروط التعاقدية نتيجة تداعيات انتشار وباء كوفيد-19؟ متى تم الاتفاق مع العميل على هذه التعديلات (قبل تاريخ الميزانية العمومية أم بعده) وكيف يتم احتسابها؟ عادة، لا يجب احتساب هذه التعديلات إلا بعد موافقة الطرفين عليها.

- المبلغ المقابل المتغير: قد تحتاج المنشأة إلى مراعاة أي تغيرات تطرأ على (1) قدرتها على الأداء؛ و (2) سلوك العميل الناجم عن تدهور الأوضاع الاقتصادية. على سبيل المثال، قد تحتاج المنشأة إلى تحديث أسعارها التقديرية للمعاملات إذا كانت تتوقع زيادة العائدات من المنتج وبرامج ولاء العملاء وتراجع استهلاك بضائعها أو خدماتها أو انخفاض حقوق الملكية أو زيادة اللجوء إلى بنود حماية الأسعار بأثر رجعي والتغيرات في معدلات استرداد الكوبونات أو الحسومات على الكمية أو احتمالية دفع غرامات تعاقدية أو تعويضات مالية بسبب عدم قدرتها على الأداء (مثل عدم القدرة على تسليم البضائع أو الخدمات في الوقت المحدد أو عدم القدرة على الوفاء باتفاقيات مستوى الخدمة). في بعض الحالات، قد يقتصر تقدير المنشأة للغرامات أو التعويضات المالية على بنود القوة القاهرة. كذلك قد تحتاج المنشأة إلى النظر فيما إذا ستكون قادرة على تحقيق الدفعات المرحلية وحوافز الأداء وعمولات الاستشارات الاستثمارية على أساس التجديدات أو الأتعاب الأخرى المرتبطة بالأداء. إذا كان هناك انخفاض في أسعار المعاملات المقدرة، فقد يترتب على التغير في التقديرات عكس الإيرادات بقيمة المبالغ المعترف بها سابقاً كمبلغ مقابل متغير (كنتيجة الزيادة في احتياطيات العائد).
- الحق المادي: يمكن أن تقدم الشركات لعملائها حوافز على المبيعات، بما في ذلك خصومات على البضائع أو الخدمات المستقبلية، وذلك لتخفيف أي انخفاض في المبيعات. في هذه الحالة، يجب على المنشأة تقييم ما إذا كانت حوافز المبيعات المقدمة على شراء بضائع أو خدمات مستقبلية تمثل (1) حقاً مادياً طبقاً للمعيار رقم 15 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية: ب 40 حيث يكون هذا الحق مرتبطاً بإيرادات من عقود حالية (سواء كانت صريحة أو ضمنية نظراً لوجود توقعات معقولة من جانب العميل بأنه سيحصل على حوافز المبيعات في بداية العقد)؛ أو (2) خصماً يتم الاعتراف به مستقبلاً عند الاسترداد (أي عندما يتم الاعتراف بالبضائع أو الخدمات ذات الصلة) بما يتسق مع المعيار 15-72 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. أما بالنسبة للعقود الجديدة أو المعدلة، قد تحتاج المنشأة إلى تحديث تقديراتها وأسعار البيع المنفصلة للحق المادي (كأن تقوم المنشأة بتمديد فترة الاستخدام أو منحت العميل حوافزاً إضافية) أو لإعادة تقييم افتراضاتها بشأن إيرادات المبيعات مقابل الكوبونات (مثل الزيادة أو التغير في أنماط الاستخدام المتوقعة).

  على سبيل المثال قد تقوم منشأة ما بتعديل برنامج الولاء الخاص بها من خلال زيادة قدرة العميل على استخدام النقاط؛ وقد يتطلب هذا التغيير من المنشأة إعادة تقييم افترضاتها المتبعة بشأن إيرادات المبيعات مقابل الكوبونات.
- التزامات الأداء الضمنية: قد تساعد المنشأة عملائها من خلال تقديم بضائع أو خدمات مجانية لهم غير منصوص عليها صراحة في العقد. كما يتعين على المنشأة بتحديد، على نحو يتوافق مع المعيار رقم 15:24 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ما إذا كانت عقودها مع العملاء تتضمن بضائع أو خدمات ملتزم بها ومدرجة بموجب ممارسات أعمالها العرفية أو السياسات المنشورة أو بيانات خاصة ينشأ عنها توقعات معقولة من العميل بأن المنشأة ستحول تلك البضائع أو الخدمات. وقد تكون هناك أيضاً حالات تقدم فيها المنشأة بضائع أو خدمات مجانية لعملائها ولا تشكل جزءاً من عقد سابق مبرم مع العميل (أي في عقد تم إبرامه سابقاً، ولا ينطوي صراحة أو ضمنياً على التزامات بتقديم تلك البضائع أو الخدمات). هذا ويتعين على المنشأة التقييم بعناية لما إذا كانت البضائع أو الخدمات الإضافية الملتزَم بها تشكل تعديلاً على عقد سابق مبرم مع العميل أو تكلفة متكبدة منفصلة عن العقود المبرمة سابقاً. في كثير من الحالات، لن تعتبر البضائع أو الخدمات المجانية المقدمة إلى العميل حصرياً نتيجة لتفشي جائحة كوفيد-19 (والتي لا تشكل جزءاً من عقد آخر تم إبرامه مع العميل مؤخراً) تعديلاً على العقد، ولا سيما إذا كانت هذه البضائع والخدمات على نطاق عام ولم يتم التفاوض بشأنها مع العميل (كأن يقوم مزود خدمات الإنترنت بزيادة مخصصات البيانات الشهرية دون رسوم إضافية لجميع العملاء لمدة ثلاثة أشهر دعماً من مزود الخدمة لأنشطة العمل من المنزل والتعليم عن بُعد). ومع ذلك، قد تحتاج المنشأة لتحديد ما إذا كانت وضعت ممارسة ينشأ عنها وعوداً ضمنية في عقود مستقبلية.

- الاعتراف بالإيرادات: نظراً لاضطرابات التوريد أو الظروف الأخرى المحتملة، قد تحتاج المنشأة إلى مراعاة توقيت الاعتراف بالإيرادات إذا تعذر عليها الوفاء بالتزامات الأداء في الوقت المحدد لها. لا يمكن الاعتراف بالإيرادات إلا بعد انتقال السيطرة على البضائع أو الخدمات إلى العميل (أي عندما يستطيع العميل توجيه الاستخدام أو الحصول بصورة فعلية على جميع الامتيازات المتبقة للبضائع أو الخدمات). في بعض الأحيان، قد يتأخر تحويل البضائع أو الخدمات بسبب العميل أو عوامل خارجية أخرى. على سبيل المثال، قد لا يستطيع العميل حيازة المنتج بصورة فعلية بسبب تأخر الشحن أو عدم قدرته على استلام المنتج (مثل بسبب عدم وجود موظفي المخزن). ففي هذه الحالات، يجب على الشركة أن تراعي ملياً موعد انتقال السيطرة على المنتج (قبل الشحن أم بعده). إضافة إلى ذلك، إذا تعذر على العميل حيازة المنتج بصورة فعلية، عندئذ يمكنه أن يطلب من المنشأة الاحتفاظ بالمنتج على أساس تقديم الفاتورة مع الاحتفاظ بالضائع. تحتاج المنشأة في هذه الظروف إلى مراعاة التوجيهات الخاصة بتقديم الفاتورة مع الاحتفاظ بالضائع الواردة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. قد تتكبد المنشأة أيضاً تكاليف غير متوقعة للوفاء بالتزام الأداء الذي يتم الوفاء به بمرور الوقت. في حالة استخدام المنشأة التكاليف المتكبدة حتى تاريخه كمدخلات لقياس مقدار الإنجاز من قضاء كامل التزام الأداء الخاص بالمنشأة، فعليها أن تحرص على التأكد من عدم زيادة الإيرادات المرتبطة بالعمل المنجز لمقاصة التكاليف الإضافية المتكبدة عند ظهور تكاليف استثنائية أو إضافية نتيجة عدم الكفاءة أو الخطأ.
- متطلبات السيولة: قد تؤثر العديد من الظروف المبينة أعلاه على الإفصاحات الخاصة بالمنشأة. وبالتالي، من الأهمية بمكان أن تقوم المنشأة بالإفصاح عن أي أحكام وتقديرها تضعها لاحتساب إيراداتها من العقود (مثل تقييم إمكانية التحصيل وتقدير وتقييد المبلغ المقابل المتغير وقياس الالتزامات مقابل العائدات والاستردادات والالتزامات المماثلة الأخرى وقياس مدى الإنجاز مقابل كامل التزام الأداء المعترف به على مدى فترة زمنية وتحديد أسعار البيع المنفصلة وافتراضات إيرادات المبيعات مقابل الكوبونات للحقوق المادية).

يتوفر مزيد من المعلومات والاعتبارات التفصيلية في القسم رقم 8 "الاعتراف بالإيرادات (المعيار رقم 15 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية" من المستند الأساسي.

6- اعتبارات السيولة

من المحتمل أن يتأثر رأس المال العامل بشكل كبير – قد تؤدي طول فترة تسليم المنتجات غير الغذائية إلى جانب انخفاض الطلب إلى زيادة أعباء رأس المال العامل للعديد من تجار التجزئة. فضلاً عن التأثر البالغ على رأس المال العامل نتيجة تأخر سداد الدفعات المستحقة من العميل نظراً لتعرض العديد من عملاء المنشأة لصعوبات مالية ومشكلات في السيولة. وهكذا قد تحتاج المنشأة إلى وضع إجراءات إضافية لتقييم إمكانية تحصيل ترتيبات العملاء على نحو ملائم. هذا وسيكون التدابير التي اتخذتها السلطات المعنية مؤخرا تأثيرات جوهرية على تجار التجزئة وينشأ عنها مشكلات بشأن مخاطر السيولة.

ستحتاج المنشآت إلى النظر فيما إذا كانت ستكون هذه الاضطرابات لفترات طويلة ويترتب عليها انخفاض الطلب على المنتجات أو الخدمات أو نقص شديد في السيولة (أو حدوث كليهما معاً) مما يجعل الإدارة أن تقوم بالعديد من الإجراءات منها تقييم ما إذا كانت المنشأة قادرة على مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية لمدة 12 شهر على الأقل، وليس بالتحديد، من تاريخ التقرير وما أن كانت تتأثر أيضاً بما يلي:

- ترتيبات التمويل؛
- القدرة على الحصول على تمويل جديد / إعادة التمويل؛
- اتفاقيات الديون؛ و
- إفصاحات مخاطر السيولة.

يجب مراقبة هذه البنود عن كثب. راجع القسم رقم 1 "الاستدامة المالية ومبدأ الاستمرارية" من المستند الأساسي.

7- خسائر الائتمان المتوقعة للموجودات الماليّة

يتطلب المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية من الشركات استخدام نموذج خسائر الائتمان المتوقعة لقياس الانخفاض في قيمة معظم الموجودات المالية.

يقتضي هذا النموذج مراعاة كل من المعلومات السابقة والمعلومات الحالية، بالإضافة إلى التوقعات المعقولة والمدعومة بشأن الظروف المستقبلية (بما في ذلك المعلومات عن الاقتصاد الكلي). تطبق العديد من الشركات في هذا المجال نموذجاً مبسطاً للذمم المدينة التجارية، وتقيس خسائر الائتمان المتوقعة على مدى الفترة المتوقعة لخسائر الائتمان.

راجع القسم رقم 2 "انخفاض قيمة الموجودات المالية" من المستند الأساسي.

8- التأثير على خطط تعويضات الموظفين

قد يكون هناك تأثير على مستحقات رواتب الإجازة إذا قام جزء كبيرة من هذه القوى العاملة بتأجيل الإجازة أو تعرض الموظفين لمرض شديد في هذه الفترة. يجب على الإدارة النظر أيضًا فيما إذا كان أي من الافتراضات المستخدمة لقياس تعويضات الموظفين قد تأثر بالوضع الاقتصادي العالمي الراهن، مثل معدل الخصم واستمرار الرواتب وزيادة الرواتب وخلافه.

9- الأحكام والتقديرات المحاسبية الهامة

عند تحديد التأثير على التقديرات المحاسبية، يجب التركيز بشكل خاص على الحساسيات المطبقة من قبل الإدارة للتنبؤ بالأداء التجاري. يوجد تأثير كبير على تجار التجزئة بسبب الإرشادات الجديدة الصادرة من قبل السلطات المعنية بشأن التباعد الاجتماعي، بما في ذلك التوصيات بتجنب الازدحام في الأماكن العامة، والعمل من المنزل قدر المستطاع للحد من التواصل الاجتماعي، والعزل بالنسبة للأفراد "المعرضين للخطر" بما فيهم كبار السن. يجب أن تراعي حساسيات العملاء هذه المخاطر وتأثيرها المحتمل على الأداء والسيولة.

للاطلاع على مزيد من التفاصيل، راجع القسم رقم 11 "التغيرات في التقديرات (التغيرات في التقديرات المحاسبية الهامة)" من المستند الأساسي.

10- خطط إعادة الهيكلة

بالنسبة للشركات المُثقلة بمديونية عالية قبل نشوب الأزمة ستجد صعوبة في مواجهة هذه العاصفة، حتى تلك الشركات ذات مراكز مالية أقوى ستواجه تحديات بشأن الربحية مع انخفاض الطلب وارتفاع مستويات المخزون غير المباع. بينما قد ترتعد بعض شركات التجزئة، ستقدم إعادة الهيكلة هذه فرصاً للابتكار والشراكات الاستراتيجية وعمليات الاستحواذ.

لا شك أن تفشي وباء فيروس كورنا المستجد (كوفيد-19) قد أثر سلباً على العديد من الشركات – كتأثر عمليات الإنتاج وتعطل سلسلة الإمدادات الخاصة بهم مما يتسبب في نقص العمالة وإغلاق المتاجر والمنشآت.

تضع الإدارة في الاعتبار تقليص أو توقف عمليات محددة، وعلى الجانب الآخر، قد تسعى بعض الشركات لاستكشاف فرص عمل جديدة. تؤدي كل هذه العوامل إلى إعادة الهيكلة.

راجع القسم رقم 6 "المخصصات والالتزامات الطارئة" من المستند الأساسي.

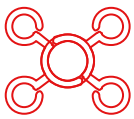

11- الأحداث اللاحقة

اتخذت الحكومات تدابير متعددة لاحتواء تفشي الوباء، بما في ذلك قيود السفر والحجر الصحي وإغلاق الأعمال والأماكن الأخرى وتطبيق الحظر في مناطق محددة، مما أثر على سلسلة الإمدادات العالمية والطلب على البضائع والخدمات أيضاً. يتعين على الإدارة الأخذ في الاعتبار تأثير جائحة كورونا في تاريخ التقرير وإدراج ذلك في عملية قياس الموجودات والمطلوبات في تاريخ التقرير. بالإضافة إلى ضرورة مراعاة الإفصاحات المناسبة عن طبيعة جائحة كوفيد-19 وتأثيرها للأحداث غير المعدلة على وجه الخصوص.

راجع القسم رقم 12 "الأحداث اللاحقة" من المستند الأساسي.

12- مبدأ الاستمرارية

نظراً لعدم اليقين الراهن واحتمالية تغير النتائج خلال فترة الوباء وأثاره السلبية على الاقتصاد في جميع أنحاء العالم، ستحتاج المنشآت إلى الأخذ في الاعتبار عدد كبير من العوامل المتعلقة بأمور عدة من بينها الربحية الحالية والمتوقعة. قد تكون هناك حالات تستنتج فيها المنشأة عدم وجود حالات عدم يقين مادية تثير شكوكاً جوهرية بشأن قدرتها على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية تتطلب الإفصاح وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 1-25، وذلك بعد الوضع في الاعتبار جميع المعلومات ذات الصلة، متضمنة جدوى التخفيف المخطط وفعاليته.

عند إجراء هذا التقييم، ستحتاج الإدارة إلى الأخذ في الاعتبار جميع المعلومات المتاحة حتى تاريخ التصريح بإصدار البيانات المالية (قد تجيز بعض التنظيمات المحلية والمناطق تمديد هذه المدة)، وتشتمل هذه المعلومات تعميمات الحكومة التي تؤثر على قدرة المنشأة على مزاولة أعمالها وأي برامج دعم حكومي قد يحق للمنشأة الحصول عليها. عندما يسترع انتباه الإدارة أي حالات عدم يقين مادية تثير شكوكاً جوهرية لشأن قدرة المنشأة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية، يقتضي المعيار المحاسبي الدولي رقم 1: 25 أن تقوم المنشأة بالإفصاح عن حالات عدم اليقين المادية في البيانات المالية. ويجب أن يكون الإفصاح خاصاً بموقف المنشأة ذاتها، على سبيل المثال شرح كيفية وموعد احتمال بلورة عدم اليقين وتأثيره على موارد المنشأة وعملياتها وسيولتها وملاءتها.

راجع القسم رقم 1 "الاستدامة المالية ومبدأ الاستمرارية" من المستند الأساسي.

الفصل الثاني:

إرشادات القطاعات

القسم 18: قطاع التشييد والبناء

القسم 18:
قطاع التشييد والبناء

1- مقدمة

يستعرض هذا القسم رؤيتنا عن أبرز المشكلات المحاسبية التي قد تواجه قطاع الإنشاءات. بينما يركز هذا القسم على المشكلات التي تبدو أكثر تكراراً، فمن المؤكد ظهور العديد من المشكلات الأخرى، ومع استمرار تطور الأوضاع، من المتوقع أن تتطور أيضًا المشكلات المحاسبية اللاحقة. وبناءً عليه، فإن القائمة التالية لا تشمل جميع الاعتبارات المحاسبية ذات الصلة.

فيما يلي أبرز الجوانب التي ينبغي أن تضعها شركات الإنشاءات العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة في عين الاعتبار:

- الإيرادات؛
- اعتبارات الانخفاض في قيمة الشهرة التجارية والموجودات الثابتة غير الملموسة والاستثمارات في شركات زميلة وائتلافات مشتركة؛
- اعتبارات السيولة؛
- خسائر الائتمان المتوقعة لموجودات العقود؛
- التأثير على خطط تعويضات الموظفين؛ و
- تكاليف الاقتراض من حيث الاعتراف في وقت محدد.

2- الإيرادات

بما أن العديد من شركات الإنشاءات في دولة الإمارات العربية المتحدة تعترف بالإيرادات على مدى فترة زمنية وفقاً للفقرة 35 من المعيار رقم 15 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. ستحتاج الإدارة إلى إعادة النظر في الافتراضات التي تدعم محاسبة إيراداتها، بالإضافة إلى المشكلات الأخرى التي يجب وضعها في الاعتبار:

- حالة المشروعات في فترة التقرير وما بعدها. هل تستمر المشروعات بصورة طبيعية في ظل البيئة الراهنة أم تأخرت أو تم تعليقها أو تأجيلها؟ هل تنص العقود على بنود القوة القاهرة التي نتجت عن الأحداث المترتبة على تفشي وباء فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)؟ هل يتم إنجاز المشروعات حالياً بكفاءة أقل من السابق، وكيف سيؤثر ذلك على النتيجة الإجمالية للمشروع؟
- قياس الإنجاز خلال مدة العقد، على سبيل المثال:
  - إذا تم استخدام طريقة "التكلفة إلى التكلفة" لقياس نسبة الإنجاز وتحديد مقدار الإيرادات التي ينبغي الاعتراف بها في الفترة المعنية، وهل ينبغي إدراج زيادة التكلفة المتوقعة الناتجة عن التأخير أو التعليق أو التأجيل في القاسم المشترك لاحتساب "التكلفة إلى التكلفة"، أم أنها تعتبر تكاليف / حالات قصور استثنائية يجب تغافلها؟ وما هي عملية التقييم المعقولة لتحديد الآثار المحتملة على التكاليف؟

- إلى أي مدى يجب الوضع في الاعتبار أي مطالبات مقدمة من الموردين ضد الشركة أو مطالبات مقدمة من الشركة ضد مورديها عند وضع توقعات التكلفة والنتائج الإجمالية للمشروعات؟

- تعديل العقود. هل تم إجراء أي تعديلات على الشروط التعاقدية نتيجة تفشي وباء كوفيد-19؟ متى تم الاتفاق مع العميل على هذه التعديلات (قبل تاريخ الميزانية العمومية أم بعده) وكيف يتم احتسابها؟ عادة، لا يجب احتساب هذه التعديلات إلا بعد موافقة الطرفين عليها.
- بالنسبة للتغييرات والمطالبات الخاصة بالعملاء، السؤال الذي يطرح نفسه هو إلى أي مدى يمكن وضع أي إيرادات إضافية في الاعتبار بسبب تأخير أو تأجيل أو تغيير النطاق؟ يجب على المنشآت النظر إلى أي مدى تكون التغييرات قابلة للتنفيذ بموجب الشروط التعاقدية المحددة في تاريخ الميزانية العمومية.
- التعويضات المالية (أو الغرامات الأخرى المفروضة على العميل بسبب التأخر في إنجاز المشروعات) أو أي شكل من أشكال المبلغ المقابل المتغير. هل يجب تحديث المبلغ المقابل المتغير (مثل التعويضات المالية أو المستحقات المؤجلة أو الحوافز/الغرامات الأخرى) عند احتساب الإيرادات؟
- نظراً للتغيرات في النتائج المتوقعة للمشروعات، هل يُحتمل أن يلزم رصد مخصصات للعقود المحملة بالتزامات، متضمنة المشروعات المنفذة بالتعاون مع أطراف أخرى؟
- بالنسبة للشركات التي تعترف بالإيرادات على مدى فترة زمنية وفقاً للفقرة رقم 35 (ج) من المعيار رقم 15 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، هل يظل الحق في الحصول على مدفوعات مقابل الأداء حتى تاريخه نافذاً في ظل البيئة الحالية؟
- كيف تختلف الشروط التعاقدية والتشريعات والإجراءات الحكومية من منطقة لأخرى، وهل يؤدي ذلك إلى نتائج محاسبية مختلفة باختلاف المنطقة؟

للاطلاع على مزيد من الاعتبارات المحاسبية، يرجى الرجوع إلى القسم رقم 8 "الإيرادات" والقسم رقم 6 "المخصصات" من المستند الأساسي.

3- اعتبارات الانخفاض في قيمة الشهرة التجارية والموجودات الثابتة غير الملموسة والاستثمارات في شركات زميلة وائتلافات مشتركة

من المحتمل أن يؤثر تراجع النشاط الاقتصادي وتدني الإيرادات على جميع المنشآت في دولة الإمارات العربية المتحدة غالباً بما في ذلك شركات الإنشاءات مما قد يشير إلى انخفاض في القيمة. هذا وقد يتم تأخير أو تأجيل بعض عقود الإنشاءات.

يتعين على الإدارة مراعاة مختلف المشكلات المحاسبية، بما في ذلك ما إذا كان:

- من المحتمل أن يؤدي تفشي جائحة كوفيد-19 والتدابير التي تم اتخاذها لاحتواء الوباء إلى خفض التدفقات النقدية المستقبلية وزيادة التكاليف التشغيلية والتكاليف الأخرى على إثر الأسباب الواردة أعلاه؛
- ينبغي تحديث الافتراضات وتوقعات التدفقات النقدية المستخدمة لاختبار الانخفاض في القيمة لتعكس آثار تداعيات جائحة كوفيد-19؛
- يجب مراجعة الموازنات والتوقعات والافتراضات الأخرى من تاريخ آخر اختبار لانخفاض في القيمة، والتي تم استخدامها لتحديد قيمة الأصل القابلة للاسترداد، لبيان الأوضاع الاقتصادية السائدة في تاريخ الميزانية العمومية، ولا سيما لمعالجة المخاطر وعدم اليقين المتزايد؛ و
- قد يلزم إعادة النظر في منهجية تحديد معدلات الخصم.

علاوة على ما سبق، يجب ملاحظة أنه من المحتمل أن يلزم تقديم إفصاحات إضافية لتمكين مستخدمي البيانات المالية من فهم الافتراضات المطبقة وحساسية الاحتساب من تغير هذه الافتراضات بصورة معقولة.

يتوفر مزيد من المعلومات والاعتبارات التفصيلية في القسم رقم 5 "انخفاض قيمة الموجودات غير المالية" من المستند الأساسي.

4- اعتبارات السيولة

قد يؤدي الانخفاض في الأسعار أو الكميات، بسبب مشكلات مثل امتيازات الأسعار وإخفاقات سلسلة الإمدادات وتوقف العمل، إلى تراجع حاد محتمل في التدفقات النقدية، وبالتالي قد يؤثر على ما يلي:

- مبدأ الاستمرارية؛
- إفصاحات مخاطر السيولة؛ و
- اتفاقيات الديون.

يجب مراقبة التأثير على هذه البنود بعناية.

راجع القسم رقم 1 "الاستدامة المالية ومبدأ الاستمرارية" من المستند الأساسي.

5- خسائر الائتمان المتوقعة لموجودات العقود

يتطلب المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أن تستخدم الشركات نموذج خسائر الائتمان المتوقعة لقياس الانخفاض في قيمة معظم الموجودات المالية.

يقتضي هذا النموذج مراعاة كل من المعلومات التاريخية السابقة والمعلومات الحالية، بالإضافة إلى التوقعات المعقولة والمدعومة بشأن الظروف المستقبلية (بما في ذلك المعلومات عن الاقتصاد الكلي). تقع موجودات العقود ضمن نطاق نموذج خسائر الائتمان المتوقعة. تطبق العديد من الشركات العاملة في هذا المجال نموذجاً مبسطاً للذمم المدينة التجارية وموجودات العقود، وتقيس خسائر الائتمان المتوقعة على مدى الفترة المتوقعة لخسائر الائتمان.

راجع القسم رقم 2 "انخفاض قيمة الموجودات المالية" من المستند الأساسي.

6- التأثير على خطط تعويضات الموظفين

عادةً يكون لدى شركات الإنشاءات عدد كبير من القوى العاملة بالإضافة إلى التزامات جوهرية لتعويضات نهاية الخدمة. قد يكون هناك تأثير على مستحقات رواتب الإجازة إذا قام جزء كبيرة من هذه القوى العاملة بتأجيل إجازتهم في هذه الفترة. يجب على الإدارة أيضًا النظر فيما إذا كان أي من الافتراضات المستخدمة لقياس تعويضات الموظفين قد تأثر بالوضع الاقتصادي العالمي الراهن.

على سبيل المثال، يمثل العائد على السندات الحكومية أو سندات الشركات عالية الجودة أحد المدخلات المستخدمة لقياس التزام التعويضات المحددة؛ ويبدو أنه قد تغير هذا العائد كأحد تداعيات الوضع الرهن.

7- تكاليف الاقتراض من حيث الاعتراف في وقت محدد

تتم رسملة تكاليف الاقتراض المرتبطة بحيازة أو إنشاء أو إنتاج موجودات مؤهلة كجزء من تكلفة تلك الموجودات. [الفقرة 8 من المعيار المحاسبي الدولي رقم 23]. يجب على المنشأة تعليق رسملة تكاليف الاقتراض خلال الفترات المطولة، التي توقف المنشأة خلالها أعمال التطوير المتواصل للأصل المؤهل [الفقرة 20 من المعيار المحاسبي الدولي رقم 23]. لا يقدم المعيار المحاسبي الدولي رقم 23 توجيهات بشأن ما تبدو عليه ماهية "الفترة المطولة". عند توقف أعمال الإنشاءات، ولكن يكون التوقف أمراً ضرورياً ويشكل جزءاً يمكن التنبؤ به من عملية الإنشاء، عندئذ يمكن مواصلة رسملة تكلفة الاقتراض، على النحو المبين في الفقرة 21 من المعيار المحاسبي الدولي رقم 23.

لا تعتبر ظروف تفشي جائحة كوفيد-19 والحظر و / أو القيود المترتبة عليها جزءاً ضرورياً من عملية التطوير حتى يصبح الأصل جاهزاً للاستخدام المخطط له أو بيعه. كما لا يعتبر توقف الأنشطة على إثر هذه الجائحة أمراً ضرورياً خلال فترة إنشاء الأصل. ومع ذلك، ينطوي مصطلح "الأنشطة" معاني أكثر من أعمال إنشاء الأصل الفعلية. عند تنفيذ الأعمال الفنية والإدارية الأساسية، يجب الاستمرار في رسملة تكاليف الاقتراض، حتى وإن توقفت أعمال الإنشاء الفعلية. [الفقرة 21 من المعيار المحاسبي الدولي رقم 23].

إن تقييم ما إذا كان الحظر و / أو القيود ينتج عنها فترة مطولة من عدمه والتي يتوقف خلالها تطوير الأصل المؤهل تعتبر حكماً تقديرياً. يمكن مراعاة العوامل التالية (على سبيل المثال لا الحصر) عند وضع هذا الحكم:

- على الرغم من أن الحظر أو القيود قد تكون السبب المبدئي لتوقف الأنشطة، إلا أن الإدارة قد تضع في الاعتبار الميزانيات المحدّثة وخطط الأعمال المراجعة والتي قد تتسبب في تأخير الأنشطة أيضاً لفترة أطول من فترة الحظر.
- يجب النظر في الفترة الإجمالية لتعليق العمل، وليس فقط فترة الحظر أو القيود التي فرضتها الحكومة. علاوة على ذلك، إذا كان تاريخ التقرير يقع ضمن فترة توقف الأنشطة، فقد تحتاج الإدارة إلى تقدير الموعد المحتمل لاستئناف الأنشطة مرة أخرى، والذي يمكن أن يكون فقط خلال فترة التقرير التالية. يجب مراعاة الفترة من بداية التعليق إلى الموعد التقديري المتوقع لاستئناف الأنشطة. ينبغي توخي الحذر عند التنبؤ بطول مدة التأخير المتوقعة.

يجب أن تراعي الإدارة متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 10 "الأحداث اللاحقة لفترة التقرير"، ولا سيما ما إذا كانت آخر التطورات تفيد بمعلومات عن الأوضاع السائدة في تاريخ التقرير.

- طبيعة الأنشطة التي لا تزال قيد التنفيذ خلال فترة الحظر و / أو القيود – أي إذا استمر تنفيذ الأعمال الفنية والإدارية الأساسية خلال فترة الحظر و / أو القيود – فمن المرجح أن تتم رسملة تكاليف الاقتراض، حتى وإن قد كان من المحتمل تعليق الإنشاءات الفعلية. [الفقرة 21 من المعيار المحاسبي الدولي رقم 23].
- طول مدة التأخير المتوقعة بالتناسب مع الفترة الزمنية المتوقعة لإنشاء الأصل المحدد في الظروف الاعتيادية، فكلما كانت مدة التأخير المتوقعة أقصر بالنسبة لمدة إنجاز المشروع بالكامل، زادت احتمالية استمرار رسملة تكاليف الاقتراض.
- احتمالية تمديد فترة الحظر و / أو القيود أو تطبيق منهجية مرحلية تجيز تنفيذ بعض الإنشاءات. إذ قد تهدف المنهجية المرحلية المتعلقة برفع الحظر و / أو القيود إلى استئناف أنشطة تجهيز الأصل في وقت أقرب من انتظار رفع الحظر و / أو القيود بالكامل.

الفصل الثاني:

إرشادات القطاعات

القسم 19: قطاع العقارات

القسم 19:
قطاع العقارات

1- مقدمة

يقدم هذا القسم موجزاً للمشكلات المحاسبية التي قد تواجه الشركات العقارية. بينما يركز هذا القسم على المشكلات التي تبدو أكثر تكراراً، فمن المؤكد ظهور العديد من المشكلات الأخرى، ومع استمرار تطور الأوضاع، من المتوقع أن تتطور أيضًا المشكلات المحاسبية اللاحقة. وبناءً عليه، فإن القائمة التالية لا تشمل جميع الاعتبارات المحاسبية ذات الصلة.

فيما يلي أبرز الأمور التي يتعين وضعها في الاعتبار:

- تقييم العقارات الاستثمارية؛
- احتساب انخفاض قيمة العقارات الاستثمارية باستخدام طريقة التكلفة؛
- الآثار المحاسبية على عقود الإيجار التشغيلي بالنسبة للمؤجرين؛ و
- الاعتراف بالإيرادات بالنسبة للمطورين

2- تقييم العقارات الاستثمارية

نتج عن تفشي جائحة كوفيد-19 العديد من حالات عدم اليقين الجوهري، والتي أثرت بدورها على تقييم العقارات الاستثمارية ولا سيما من حيث تأثر المؤجرين. يتم عادة تحديد القيمة الدفترية للعقارات الاستثمارية المحتفظ بها بالقيمة العادلة بواسطة شركة تقييم خارجي. في ظل تداعيات وباء كوفيد-19، قد تنطوي التقارير الصادرة من شركات التقييم الخارجي على عدم يقين أو بند تحفظي بشأن بعض جوانب التقييم. على سبيل المثال، قد يكون عدم اليقين عن نقص البيانات التجريبية والتي يستند إليها تحديد التقييم الكمي للمدخلات الرئيسية مثل افتراضات التدفقات النقدية.

ومع ذلك، يتطلب المعيار رقم 13 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية من المنشأة إعداد مدخلات غير ملحوظة (المستوى 3) بالاستعانة بأفضل المعلومات المتاحة في ظل الظروف الراهنة، والتي يمكن أن تتضمن البيانات الخاصة بالمنشأة. يجب تعديل هذه البيانات إذا كانت المعلومات المتاحة بشكل معقول تشير إلى أن المشاركين الآخرين في السوق سيستخدمون بيانات مختلفة. إن المنشأة ليست بحاجة لبذل جهود مضنية لمعرفة معلومات عن الافتراضات الخاصة بالمشاركين في السوق. وهكذا، يجب تحديد القيمة العادلة بحيث لا يمكن استخدام القيمة أو التكلفة السابقة.

وقد لا يكون من الممكن أن تضع الشركات جميع حالات عدم اليقين هذه في مجموعة واحدة لتوقعات التدفقات النقدية. بدلاً من ذلك، قد تكون هناك مجموعة من النتائج المحتملة التي يجب إدراجها كسيناريوهات مختلفة ذات أوزان مناسبة لكل منها. ستحتاج الإدارة إلى توثيق الأساس الذي استندت إليه في العوامل المدرجة في كل سيناريو، بما في ذلك أوزان الاحتمالية المطبقة في كل سيناريو.

تستخدم الشركات بشكل عملي نموذج التدفقات النقدية المتوقعة، في معظم التقييمات. حتى وإن لم تقم الإدارة صراحة بتحديد سيناريوهات النماذج، يتم ضمنياً تحديد وزن احتمالية السيناريوهات الممكنة للتوصل إلى توقع فردي. هناك طريقة أخرى هي استخدام توقعات لا يمثل تنبؤات التدفقات النقدية المتوقعة، كأفضل تقديرات الإدارة. يتطلب المعيار رقم 13 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية استخدام معدل خصم متوافق مع المخاطر الكامنة في التدفقات النقدية. وهذا يعني أن معدل الخصم المطبق على التدفقات النقدية المتوقعة ليس نفس "أفضل تقدير" للتدفقات النقدية. إذا لم تعكس توقعات التدفقات النقدية بشكل كامل سيناريوهات متعددة تحدد نطاق النتائج ذات الصلة، قد تحتاج المنشأة إلى إضافة علاوة المخاطر الخاصة بالشركة، المعروفة أيضاً باسم "ألفا"، إلى معدل الخصم. سيؤدي هذا الأمر إلى معدل خصم أعلى يعكس المخاطر الكامنة في التوقعات. يمكن العثور على مزيد من التوجيهات بشأن العلاقة بين معدل الخصم وتوقعات التدفقات النقدية في معايير التقييم الدولية الصادرة عن مجلس معايير التقييم الدولية (تحديداً في الفقرة 50-38).

قد تغني منهجية السيناريوهات المتعددة عن الحاجة إلى "ألفا"، حيث لا ينبغي تعديل معدلات الخصم لبيان المخاطر التي تنعكس بالفعل في التدفقات النقدية.

إذا تحولت الإدارة من تطبيق المجموعة الفردية للتدفقات النقدية إلى مجموعة الاحتمالية المرجحة للتدفقات النقدية، فهذا يمثل تغيراً في التقديرات المحاسبية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 8، ومن ثم يجب احتسابه على هذه الأساس. وبالرغم من ذلك، وطبقاً للفقرة (66) من المعيار رقم 13 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، إن الإفصاحات الواردة في المعيار المحاسبي الدولي رقم 8 بشأن التغير في التقديرات المحاسبية ليست مطلوبة للتعديلات الناتجة عن التغير في أسلوب التقييم أو تطبيقه. تنص الفقرة (65) من المعيار رقم 13 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على أن ظروف السوق المتغيرة تعتبر مثالاً على الظروف التي يكون فيها تغيير أسلوب التقييم أو تطبيقه مناسباً.

بالإضافة إلى ذلك، يتناول المعيار رقم 13 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية عدم اليقين المتعلق بقياسات القيمة العادلة بالمستوى 3 من خلال تزويد المستخدمين بإفصاحات مناسبة. على سبيل المثال، بيان وصف أساليب المستخدمة، وكيفية اتخاذ القرارات الخاصة بإجراءات التقييم وحساسية قياسات القيمة العادلة من المدخلات الجوهرية غير الملحوظة [بالنسبة لقياسات القيمة العادلة المتكررة].

يتوفر مزيد من المعلومات والاعتبارات التفصيلية في القسم رقم 4 "القيمة العادلة" من المستند الأساسي.

3- احتساب انخفاض قيمة العقارات الاستثمارية باستخدام طريقة التكلفة

للاطلاع على التوجيهات التفصيلية بشأن انخفاض قيمة العقارات الاستثمارية، يرجى الرجوع إلى القسم رقم 5 "انخفاض قيمة الموجودات غير المالية" من المستند الأساسي.

4- الآثار المحاسبية على عقود الإيجار التشغيلي بالنسبة للمؤجرين

فيما يلي المشكلات الشائعة التي تمت ملاحظتها في الشركات العقارية بشأن عقود الإيجار.

امتيازات الإيجار الممنوحة للمستأجرين

على إثر تفشي جائحة كوفيد-19، منح المُلاك عدد من المستأجرين امتيازات إيجارية، في عدة أشكال، منها تأخير موعد سداد الدفعات، وحسومات نقدية وتأجيل الدفعات. أصدر مجلس المعايير المحاسبية الدولية بتاريخ 10 ابريل 2020 وثيقة بهدف تعزيز التطبيق المتسق للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على امتيازات الإيجار الناتجة عن تداعيات الجائحة. بينما أصدر مجلس المعايير المحاسبية الدولية في مايو 2020 تعديلاً على المعيار رقم 16 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية – "عقود الإيجار" بشأن امتيازات الإيجار، وتجدر الملاحظة أن هذا التعديل ينطبق فقط على المستأجرين وليس المؤجرين.

قد يتم تعديل الدفعات المستحقة للمؤجر بموجب عقد إيجار تشغيلي بسبب تفشي وباء فيروس كورونا. سيتطلب ذلك وضع حكم لتحديد المعالجة المحاسبية المناسبة لامتيازات الإيجار الممنوحة في ظل تداعيات الجائحة. اعتماداً على الوقائع والظروف، قد يكون من المناسب محاسبة جوهر الامتياز كدفعات إيجار متغيرة سالبة، أو إعفاء من بعض دفعات الإيجار أو تأجيل بعض دفعات الإيجار أو تعديل الإيجار. وبالتالي، سيحتاج المؤجر إلى مراعاة جميع الوقائع والظروف ذات الصلة (متضمنة البنود المنصوص عليها سابقاً في عقد الإيجار وأي قوانين أو لوائح تنطبق على عقد الإيجار) لتحديد المعالجة المحاسبية المناسبة.

في حالة عدم تعديل عقد إيجار تشغيلي، ولكن تصبح بعض الدفعات غير مستحقة بعد بموجب عقد الإيجار (كنتيجة لبند القوة القاهرة أو بنود مماثلة في العقد أو بموجب القوانين واللوائح المعمول بها)، يكون من المناسب للمؤجر معاملة التغير في الدفعات كدفعات متغيرة سالبة وتخفيض الإيرادات المعترف بها للفترات المتأثرة بمقدار المبلغ الذي لم يعد مستحق الدفع بعد من المستأجر بموجب عقد الإيجار.

على الجانب الآخر، عندما يحدد المؤجر بموجب عقد إيجار تشغيلي أنه من المناسب معاملة الامتياز كتعديل إيجاري، عندئذ تنطبق الفقرة 87 من المعيار رقم 16 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. تقتضي هذه الفقرة تعديل الإيجار التشغيلي ليتم احتسابه "كإيجار جديد يسري من تاريخ التعديل، مع الأخذ في الاعتبار أي مبالغ مدفوعة مقدماً أو دفعات إيجار مستحقة عن الإيجار الأصلي كجزء من دفعات الإيجار المستحقة عن الإيجار الجديد".

تجدر ملاحظة أنه في حالة وجود مكونات غير إيجارية في العقد، سيتم التعامل مع التعديلات على المكونات غير الإيجارية وفقاً للمعيار الآخر ذي الصلة (مثل المعيار رقم 15 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية "الإيرادات من الخدمات غير الإيجارية").

فيما يلي بعض السيناريوهات التي يمكن ملاحظتها لعقود الإيجار التشغيلي والتي تحدد تطبيق هذه المبادئ على كل سيناريو على النحو التالي:

السيناريو (أ): يلزم المؤجر في عقد إيجار تشغيلي تخفيض الدفعات عن شهر محدد تطبيقاً لبنود القوة القاهرة المنصوص عليها في العقد أو بموجب القوانين واللوائح المعمول بها. لم تعد هذه الدفعات مستحقة من المستأجر ولم يتم تمديد عقد الإيجار.

في هذه الحالة، يقتضي عقد الإيجار أو القانون / اللوائح أن يخفض المؤجر الدفعات. وبالتالي، قد لا تعتبر الدفعات المخفضة المستحقة من المستأجر ناتجة عن تعديل عقد الإيجار، لأن هذه التخفيضات مقدمة وفقاً لشروط تعاقدية / قانونية موجودة في العقد. إذا خلصت المنشأة إلى أن هذا الامتياز ليس تعديلاً، يجب عليها تطبيق التوجيهات الخاصة بدفعات الإيجار المتغيرة السالبة.

السيناريو (ب): يمنح المؤجر في عقد إيجار تشغيلي طواعية تأجيل سداد قصير الأجل لدفعات الإيجار المحددة التي تكون مستحقة خلاف ذلك. لا يترتب فائدة على الدفعات المؤجلة، وتستحق هذه الدفعات في نهاية السنة الحالية.

قد يرى المؤجر أن التأجيل قصير مناسباً، ومن ثم فإنه لا يغير قيمة الإيجار. وبالتالي، لا يرى المؤجر أن هذه التغيير تعديلاً في عقد الإيجار.

في هذه الحالة، سوف يحتسب المؤجر في عقد إيجار تشغيلي قيمة الدفعات الاسمية المستحقة بموجب عقد إيجار على مدى فترة الإيجار وبنفس الأساس المطبق قبل التغيير (وهو القسط الثابت العادي، بالنسبة للإيجار التشغيلي)، بغض النظر عن تأثير القيمة الزمنية للمال على الإيرادات ذات الصلة.

بما أن التعديلات لا تغير إجمالي قيمة الإيجار، لن تتغير قيمة الإيرادات التي يجب الاعتراف بها خلال كل فترة على مدى مدة الإيجار.

ومع ذلك، يجب على المؤجر تطبيق متطلبات انخفاض القيمة بموجب المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، إلى المدى الذي يترتب على التأجيلات ذمم إيجار مدينة مستحقة أو مبالغ مدينة متعلقة بالاعتراف بالإيجار على أساس القسط الثابت.

السيناريو (ج): يمنح المؤجر في عقد إيجار تشغيلي طواعية إعفاء من دفعات إيجار محددة قبل استحقاقها

يعتبر الإعفاء الطوعي من دفعات الإيجار التي لم تستحق بعد بموجب عقد إيجار تشغيلي (ومن ثم لم يتم الاعتراف بها كذمم مدينة) تعديلاً على الإيجار. وبالتالي، تُطبق الفقرة (87) من المعيار رقم 16 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، حيث تتم محاسبة هذا الإيجار المعدل كما لو كان إيجار جديد عند الإعفاء من سداد الدفعات.

سوف يؤثر الإعفاء على إجمالي القيمة المقرر حصول المؤجر عليها على مدى فترة الإيجار، مما سيؤثر بالطبع على قيمة الإيرادات التي يسجلها المؤجر على مدى فترة الإيجار. ستكون الفترات التي لا تكون فيها دفعات مستحقة من المستأجر بمثابة فترة مجانية ممنوحة من المؤجر. وسينتج عنها محاسبة مماثلة، حيث يقوم المؤجر بقياس إجمالي الإيرادات الواجب الاعتراف بها بناءً على الإيجار المعدل للفترة المتبقية، ويستمر في الاعتراف بإيرادات الإيجار المعدل على أساس القسط الثابت في فترات الإعفاء وفقاً لهذه العملية الحسابية المعدلة.

بنود القوة القاهرة

تنص بعض عقود الإيجار على بنود القوة القاهرة التي تنطبق في حالات الظروف الحرجة غير المتوقعة الخارجة عن سيطرة أطراف العقد. بالإضافة لذلك، يتم احتساب التدابير التي اتخذتها الحكومة لاحتواء تفشي جائحة كوفيد-19 بنفس طريقة بنود القوة القاهرة. قد تختلف طبيعة هذه البنود. إن وجود بنود القوة القاهرة في عقد الإيجار التشغيلي قد يترتب عليه مبالغ يتم احتسابها كدفعات إيجار متغيرة بدلاً من احتسابها كتعديلات، على النحو المبين أعلاه.

انخفاض القيمة

يجب الأخذ في الاعتبار تأثير تداعيات جائحة كوفيد-19 على خسائر الائتمان المتوقعة، بالنسبة لأي أدوات مالية تقع ضمن نطاق نموذج خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. كما تقع ذمم الإيجار المدينة ضمن نطاق هذا النموذج. تتضمن هذه الذمم المدينة ذمم الإيجار المدينة المستحقة للمؤجر بموجب عقود الإيجار التشغيلي (متضمنة عقود الإيجار التشغيلي الخاصة بالعقارات الاستثمارية). قد يتم الاعتراف بذمم الإيجار المدينة المستحقة نتيجة لحوافز الإيجار مثل فترات الإيجار المجاني او الفترات ذات دفعات إيجار مخفضة، بالإضافة إلى الدفعات المقدمة من المؤجر للمستأجر – مثل الدفعة المقدمة الخاصة بتكاليف التجهيز، والتي يعترف بها المؤجر كذمم إيجار مدينة مسحقة ويتم إطفاؤها في بيان الدخل على مدى فترة الإيجار. تقع موجودات العقود ضمن نطاق نموذج خسائر الائتمان المتوقعة.

إعادة تقييم فترة الإيجار

في ظل البيئة الراهنة، قد يحتاج مستأجرو المنشآت التجارية إلى إعادة تقييم فترات الإيجار الخاصة بعقود إيجار عقاراتهم. مع ملاحظة أن المستأجر لا يعيد تقييم فترة الإيجار بعد تاريخ بدء الإيجار، وبالتالي فإنه لا يقيم ما إذا كان هناك خيار بحيث يكون من المؤكد على نحو معقول أن يمكن للمستأجر ممارسته.

الاعتراف بإيرادات الإيجار

على إثر تداعيات الجائحة، أصبحت إمكانية تحصيل دفعات الإيجار لبعض عقود الإيجار التشغيلي غير مؤكدة بشكل متزايد. تقتضي الفقرة (81) من المعيار رقم 16 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أن يعترف المؤجر بدفعات الإيجار من عقود الإيجار التشغيلي كإيرادات إما على أساس القسط الثابت أو أي أساس آخر منتظم. لا يحدد المعيار رقم 16 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية معيار إمكانية التحصيل الذي يجب الوفاء به وبالتالي يعترف المؤجر بإيرادات الإيجار التشغيلي. وعليه، يمكن للمؤجر الاستمرار في الاعتراف بإيرادات الإيجار التشغيلي.

يتعين على المؤجر تطبيق متطلبات انخفاض القيمة الواردة في المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على ذمم الإيجار المدينة. يجب الاعتراف بخسائر انخفاض قيمة ذمم الإيجار المدينة كمصروفات بصورة منفصلة. وبدلاً من ذلك، سيكون من المناسب أيضاً تطبيق منهجية لتحديد المبالغ التي تعتبر قابلة للتحصيل فقط، وأياً كانت المنهجية المتبعة، فيجب تطبيقها بصورة متسقة فحسب.

5- الاعتراف بالإيرادات بالنسبة للمطورين

بما أن العديد من شركات العقارات في دولة الإمارات العربية المتحدة تعترف بالإيرادات على مدى فترة زمنية وفقاً للفقرة 35 من المعيار رقم 15 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. ستحتاج الإدارة إلى إعادة النظر في الافتراضات التي تدعم محاسبة إيراداتها. هناك العديد من الأمور يجب وضعها في الاعتبار:

- تؤدي تداعيات جائحة كوفيد-19 إلى التساؤل بشأن مدى إمكانية الشركات وعملائها على الالتزام بالشروط الواردة في عقودهم المبرمة. وهذا قد يؤثر بدوره على توقيت وحجم الإيرادات التي يجب الاعتراف بها – أو ما إذا كان ينبغي الاعتراف بأي إيرادات على الإطلاق.

  على سبيل المثال، قد تحتاج الشركات إلى النظر فيما يلي:

  - قد يتعذر على العملاء الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية، فهل يعني ذلك أنه ينبغي أن توقف الشركات الاعتراف بالإيرادات من العقود الحالية وكذلك عدم الاعتراف بالإيرادات من العقود الجديدة؟
  - قد لا تكون حقوق الدفع مقابل الأداء حتى تاريخه قابلة للتنفيذ – كأن يتم الاحتجاج بها بسبب بنود القوة القاهرة أو بنود مماثلة. هل يؤثر ذلك على إمكانية الاعتراف بالإيراد خلال فترة زمنية؟
  - قد تسعى الشركات وعملاؤها لتغيير شروط العقود الحالية مواكبة لتداعيات تفشي الجائحة على أعمالها. كيف تقوم الشركات باحتساب تعديلات العقود هذه؟
  - قد يتطلب تحديد مدى قابلية تنفيذ الحقوق والالتزامات أحكاماً جوهرية وإعادة تقييم منتظمة. يجب على الشركات مراقبة قابلية تنفيذ شروط عقدها عن كثب، مع استمرار تغير الظروف.
  - حالة المشروع في نهاية السنة وما بعدها. هل تستمر المشروعات بشكل عادي في ظل البيئة الحالية أم تم تأخيرها أو تعليقها أو تأجيلها؟ هل تنص العقود على بنود القوة القاهرة التي نتجت عن الأحداث المترتبة على تفشي وباء فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)؟ هل يتم إنجاز المشروعات حالياً بكفاءة أقل من السابق، وكيف سيؤثر ذلك على النتيجة الإجمالية للمشروع؟

- قياس مدى الإنجاز خلال مدة العقد، على سبيل المثال:

  - إذا تم استخدام طريقة "التكلفة إلى التكلفة" لقياس نسبة الإنجاز وتحديد مقدار الإيرادات التي ينبغي الاعتراف بها الفترة، هل ينبغي إدراج زيادة التكلفة المتوقعة الناتجة عن التأخير أو التعليق أو التأجيل في القاسم المشترك لاحتساب "التكلفة إلى التكلفة"، أم أنها تعتبر تكاليف / حالات قصور استثنائية يجب تغافلها؟ وما هي عملية التقييم المعقولة لتحديد الآثار المحتملة على التكاليف؟

- إلى أي مدى يجب الوضع في الاعتبار أي مطالبات مقدمة من الموردين ضد الشركة أو مطالبات مقدمة من الشركة ضد مورديها عند وضع توقعات التكلفة والنتائج الإجمالية للمشروعات؟

- نظراً للتغيرات في النتائج المتوقعة للمشروعات، هل من الممكن أن يلزم رصد مخصصات للعقود المحملة بالتزامات، متضمنة المشروعات المنفذة بالتعاون مع أطراف أخرى؟
- كيف تختلف الشروط التعاقدية والتشريعات والإجراءات الحكومية من منطقة لأخرى، وهل يؤدي ذلك إلى نتائج محاسبية مختلفة باختلاف المنطقة.

الفصل الثاني:

إرشادات القطاعات

القسم 20: قطاع الصناعة التحويلية

القسم 20:
قطاع الصناعة التحويلية

1- مقدمة

يستعرض هذا القسم رؤيتنا عن أبرز المشكلات المحاسبية التي قد تواجه قطاع الصناعة التحويلية. بينما يركز هذا القسم على المشكلات التي تبدو أكثر تكراراً، فمن المؤكد ظهور العديد من المشكلات الأخرى، ومع استمرار تطور الأوضاع، من المتوقع أن تتطور أيضًا المشكلات المحاسبية اللاحقة. وبناءً عليه، فإن القائمة التالية لا تشمل جميع الاعتبارات المحاسبية ذات الصلة.

فيما يلي أهم الاعتبارات المحاسبية المترتبة على وباء كوفيد-19 والتي تؤثر على شركات الصناعة التحويلية في دولة الإمارات العربية المتحدة:

- الاعتراف بالإيرادات؛
- تقييم المخزون؛
- اعتبارات الانخفاض في قيمة الشهرة التجارية والموجودات الثابتة غير الملموسة والاستثمارات في شركات زميلة وائتلافات المشتركة؛
- اعتبارات السيولة؛
- خسائر الائتمان المتوقعة والذمم المدينة التجارية؛ و
- التأثير على خطط تعويضات الموظفين.

2- الاعتراف بالإيرادات

إن توقف الأعمال نتيجة تفشي وباء كوفيد-19 قد يحول المنشآت دون إبرام اتفاقيات مع العملاء وفقاً لممارسات أعمالها الاعتيادية، مما يجعل تحديد ما إذا كان لدى المنشأة حقوق والتزامات نافذة تحدياً صعباً. إضافة إلى أنه نتيجة لمرور بعض عملائها بصعوبات مالية ومشكلات في السيولة، قد تتخذ المنشآت إجراءات إضافية لتقييم مدى إمكانية تحصيل المستحقات من الترتيبات مع العملاء بشكل مناسب والنظر في التغيرات التي تطرأ على تقديرات المبلغ المقابل المتغير (بسبب عائدات أكبر أو استخدام أقل لمنتجاتها أو تدني عائدات حقوق الملكية). قد تقوم المنشأة، بغرض مساعدة عملائها أو منحهم حوافز للاستمرار في شراء بضائعها، بإجراء (1) تعديل اتفاقياتها لتقليل أي التزامات شراء؛ أو (2) السماح للعملاء بإنهاء الاتفاقيات دون غرامات؛ أو (3) تقديم امتيازات الأسعار أو خصومات على شراء البضائع أو الخدمات مستقبلاً أو منح بضائع أو خدمات مجانية أو تقديم فترات سداد أطول أو زيادة برامج الولاء. وبالنظر إلى هذه الأمور، ستحتاج الإدارة إلى إعادة النظر في الافتراضات التي تدعم الاعتراف بإيراداتها. بالإضافة إلى ذلك، هناك العديد من الأمور الأخرى يجب وضعها في الاعتبار وتتضمن ما يلي:

- **نفاذ العقد:** قد تكون أطراف العقد، في بعض الأحوال، غير قادرة على الموافقة على عقد ما بموجب ممارسات الأعمال الاعتيادية والعرفية الخاصة بالمنشأة. على سبيل المثال، قد يتعذر على المنشأة الحصول على التوقيعات التي تحصل عليها عادة عند إبرام العقود، وذلك لأن المفوض بالتوقيع عن المنشأة أو العميل غير متاح أو غير قادر على التوقيع. وبالتالي، من الضروري إجراء تقييم دقيق لما إذا كان ينشأ عن الموافقة عقداً يترتب عليه حقوق والتزامات قابلة للنفاذ بين المنشأة وعميلها. عند تحديد ذلك، تقوم المنشأة بالتشاور مع مستشارها القانوني. في حال عدم وجود حقوق والتزامات قابلة للنفاذ، لا يمكن الاعتراف بالإيرادات إلا بعد استيفاء شروط معينة. وستكون هناك حاجة أيضاً إلى مراعاة تأثير بند "القوة القاهرة" الذي يجيز للأطراف إنهاء العقد في ظروف استثنائية معينة دون تكبد غرامات.
- **إمكانية التحصيل:** لا يجوز لأي منشأة إعادة تقييم ما إذا كان العقد يستوفي المعايير الواردة في المعيار رقم 9: 15 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بعد بداية العقد إلا إذا كان هناك تغيير جوهري في الوقائع والظروف. إذا ترتب على تداعيات جائحة كورونا تدهوراً حاداً في محفظة العميل أو قدرته على السداد، يتعين على المنشأة إعادة تقييم إمكانية التحصيل. وفي حالة أن أسفرت إعادة التقييم عن عدم الوفاء بأحد معايير إمكانية التحصيل، تُمنع المنشأة من الاعتراف بإيرادات إضافية بموجب العقد حتى يصبح التحصيل محتملاً. نظراً لعدم اليقين الجوهري حول تداعيات الجائحة، يعد توثيق المنشأة الأحكام التي وضعتها والبيانات أو العوامل التي أخذتها في الاعتبار أمراً هاماً.
- **تعديل العقد:** يجوز للمنشأة تعديل حقوقها والتزاماتها النافذة بموجب العقد مع العميل. مثال ذلك، قد تقوم المنشأة بمنح العميل امتيازات الأسعار، في هذه الحالة، يُطلب من المنشأة النظر في ما إذا كان هذا التسهيل مقدماً بسبب قرار تغيير موجود عند بداية العقد (أي التغير في سعر معاملة ذات مبلغ مقابل متغير) أو تعديل يتغير بموجبه حقوق أطراف العقد والتزاماتهم. من المرجح أن يعد امتياز الأسعار بسبب تفشي وباء كوفيد-19 تعديلاً يتغير بموجبه حقوق أطراف العقد والتزاماتهم. على النقيض، امتيازات الأسعار التي لا طالما كان يتم تقديمها للعميل قدر المستطاع وكانت تتم معاملته بالتالي كمبلغ مقابل متغير، يستمر محاسبتها على هذا النحو حتى وإن تسبب فيها تفشي الوباء. ينبغي على المنشأة النظر في ما إذا كان تم إجراء أي تعديلات على الشروط التعاقدية نتيجة تداعيات انتشار وباء كوفيد-19؟ متى تم الاتفاق مع العميل على هذه التعديلات (قبل تاريخ الميزانية العمومية أم بعده) وكيف يتم احتسابها؟ عادة، لا يجب احتساب هذه التعديلات إلا بعد موافقة الطرفين عليها.
- **تقييم التزامات الأداء:** قد تقدم بعض الشركات الصناعية بضائع وخدمات مجانية وخيارات شراء كميات إضافية وفترات ضمان أطول للمنتجات وخدمات ما بعد البيع (أي البيع والصيانة وقطع الغيار وخدمات القيمة المضافة الأخرى) من أجل مواكبة تداعيات الوباء. هل تتم معاملة هذه البضائع والخدمات كالتزامات أداء منفصلة؟ إذا كانت هذه البضائع والخدمات بموجب عقد ساري مع العميل، هل هي مؤهلة كتعديلات على العقد؟
- **حالة المشروع في نهاية السنة وما بعدها:** هل تستمر المشروعات بشكل عادي في ظل البيئة الحالية أم تم تأخيرها أو تعليقها أو تأجيلها؟ هل تنص العقود على بنود القوة القاهرة التي نتجت عن الأحداث المترتبة على تفشي وباء فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)؟ هل يتم إنجاز المشروعات حالياً بكفاءة أقل من السابق، وكيف سيؤثر ذلك على النتيجة الإجمالية للمشروع؟
- **الاعتراف بالإيرادات:** نظراً لاضطرابات التوريدات أو الظروف الأخرى المحتملة، قد تحتاج المنشأة إلى مراعاة توقيت الاعتراف بالإيرادات إذا تعذر عليها الوفاء بالتزامات الأداء في الوقت المحدد لها. لا يمكن الاعتراف بالإيرادات إلا بعد انتقال السيطرة على البضائع أو الخدمات إلى العميل (أي عندما يستطيع العميل توجيه الاستخدام أو الحصول بصورة فعلية على جميع الامتيازات المتبقة للبضائع أو الخدمات). في بعض الأحيان، قد يتأخر تحويل البضائع أو الخدمات بسبب العميل أو عوامل خارجية أخرى. على سبيل المثال، قد لا يستطيع العميل حيازة المنتج بصورة فعلية بسبب تأخر الشحن أو عدم قدرته على استلام المنتج (مثل بسبب عدم وجود موظفي المستودع). في هذه الحالات، يجب على الشركة أن تراعي ملياً موعد انتقال السيطرة على المنتج (قبل الشحن أم بعده). إضافة إلى ذلك، إذا تعذر على العميل حيازة المنتج بصورة فعلية، عندئذ يمكنه أن يطلب من المنشأة الاحتفاظ بالمنتج على أساس تقديم الفاتورة مع الاحتفاظ بالضائع.

تحتاج المنشأة في هذه الظروف إلى مراعاة التوجيهات الخاصة بتقديم الفاتورة مع الاحتفاظ بالضائع الواردة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. قد تتكبد المنشأة أيضاً تكاليف غير متوقعة للوفاء بالتزام الأداء الذي يتم الوفاء به بمرور الوقت. في حالة استخدام المنشأة التكاليف المتكبدة حتى تاريخه كمدخلات لقياس مدى الإنجاز من قضاء كامل التزام الأداء الخاص بالمنشأة، فعليها أن تحرص على التأكد من عدم زيادة الإيرادات المرتبطة بالعمل المنجز لمقاصة التكاليف الإضافية المتكبدة عند ظهور تكاليف استثنائية أو إضافية نتيجة عدم الكفاءة أو الخطأ.

- **التغييرات والمطالبات الخاصة بالعملاء:** السؤال الذي يطرح نفسه هو إلى أي مدى يمكن وضع أي إيرادات إضافية في الاعتبار بسبب تأخير أو تأجيل أو تغيير النطاق؟ يجب على الشركات النظر إلى أي مدى تكون التغييرات قابلة للتنفيذ بموجب الشروط التعاقدية المحددة في تاريخ الميزانية العمومية.
- التعويضات المالية (أو الغرامات الأخرى المفروضة على العميل بسبب التأخر في إنجاز المشروعات) أو أي شكل من أشكال المبلغ المقابل المتغير (أي الحوافز وامتيازات الأسعار أو خصومات على شراء البضائع أو الخدمات مستقبلاً أو منح بضائع أو خدمات مجانية أو تقديم فترات سداد أطول أو زيادة برامج الولاء). هل يجب تحديث المبلغ المقابل المتغير (مثل التعويضات المالية أو المستحقات المؤجلة أو الحوافز / الغرامات الأخرى) عند احتساب الإيرادات؟
- **عنصر التمويل الهام:** إذا كانت المنشأة تتوقع تقدم فترات سداد أطول للعملاء أو تطلب من عملائها سداد دفعة مقدمة (لكي تفي المنشأة بتقديم البضائع والخدمات الملتزمة بها)، هل سيؤثر ذلك على تقييم الإدارة بشأن ما إذا كان هناك عنصر تمويل هام؟
- نظراً للتغيرات في النتائج المتوقعة للمشروعات، هل من الممكن أن يلزم رصد مخصصات للعقود المحملة بالتزامات، متضمنة المشروعات المنفذة بالتعاون مع أطراف أخرى؟

يتوفر مزيد من المعلومات والاعتبارات التفصيلية في القسم رقم 8 "الاعتراف بالإيرادات (المعيار رقم 15 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية" من المستند الأساسي.

3- تقييم المخزون

قد تؤثر جائحة كوفيد-19 على إمكانية استرداد أرصدة المخزون. وقد تضطر بعض المنشآت التي مخزونها موسمي أو يخضع لفترة صلاحية إلى تقييم ما إذا كان من الضروري تخفيض قيمة المخزون المتقادم أو بطيء الحركة خلال فترة مرحلية أو سنوية نتيجة تدني وتيرة المبيعات. بينما قد تضطر المنشآت الأخرى إلى تقييم ما إذا كان من المتوقع انخفاض أسعار البيع المستقبلية المقدرة، مما قد يتطلب تخفيض تكلفة المخزون في فترة مرحلية أو سنوية.

طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 2 "المخزون"، يتم قياس المخزون بالتكلفة وصافي القيمة القابلة للتحقيق، أيهما أقل. نتيجة تفشي جائحة كورونا، يحتمل أن تنخفض صافي القيمة القابلة للتحقيق لأحد بنود المخزون عن قيمته وذلك لعدة أسباب، منها انخفاض أسعار البيع (مثل امتيازات الأسعار المقدمة للعملاء)، أو الزيادة في تقدير تكلفة اكتمال وتسويق المخزون (كزيادة التكلفة لحماية الموظفين).

بالإضافة إلى ذلك، قد تحتاج المنشآت الصناعية إلى إعادة تقييم ممارساتها الخاصة بشأن تحمل التكاليف المباشرة الثابتة إذا أصبحت كمية الإنتاج أقل خلال السنة بشكل استثنائي بسبب إغلاق المصنع أو انخفاض الطلب على منتجاتها. في حالة انخفاض مستويات الإنتاج على غير العادة، يجب على المنشأة عدم زيادة قيمة التكاليف المباشرة الثابتة المخصصة لكل بند من بنود المخزون. بل بدلا من ذلك، يتم الاعتراف بالتكاليف المباشرة الثابتة غير المخصصة ضمن الأرباح أو الخسائر في الفترة التي يتم تكبدها خلالها.

إذا كانت المنشأة تعرض تحليل المصروفات حسب الوظيفة، يتم إدراج هذه التكاليف كجزء من تكلفة المبيعات.

وعلى النقيض، إذا كانت المنشأة تنتج بضائع يزداد الطلب عليها بسبب انتشار الوباء (مثل منتجات الحماية الشخصية)، فقد ترتفع مستويات إنتاجها على غير العادة. وفي هذه الحالة، ستحتاج المنشأة إلى زيادة قيمة التكاليف المباشرة الثابتة المخصصة لكل بند من بنود المخزون.

ستحتاج المنشأة إلى النظر فيما إذا كان من الممكن رسملة تكاليف معينة متكبدة بسبب تفشي الجائحة.

تشتمل هذه التكاليف على تكاليف التخزين الإضافية الناتجة عن تأخر استلام المخزون أو تكاليف إعادة التعبأة لطرح المنتجات في أسواق أخرى يزداد فيها الطلب. يقدم المعيار المحاسبي الدولي رقم 2-16 الأمثلة التالية للتكاليف التي ينبغي استبعادها من تكلفة المخزون والمعترف بها كمصروفات في الفترة التي يتم تكبدها خلالها:

- المبالغ الاستثنائية لتكاليف المواد المهدرة والعمل وتكاليف الإنتاج الأخرى؛
- تكاليف التخزين، ما لم تكن تلك التكاليف ضرورية لعملية الإنتاج قبل مرحلة إنتاج أخرى؛
- المصروفات الإدارية المباشرة التي لا تشكل جزءاً من إيصال المخزون إلى مكانه ووضعه الحاليين؛ و
- تكاليف البيع

يتوفر مزيد من المعلومات والاعتبارات التفصيلية عن مخصصات تقادم المخزون في القسم رقم 11 "التغيرات في التقديرات" من المستند الأساسي.

4- اعتبارات الانخفاض في قيمة الشهرة التجارية والموجودات الثابتة غير الملموسة والاستثمارات في شركات زميلة وائتلافات مشتركة

يبدو أن تراجع النشاط الاقتصادي وتدني الإيرادات بالإضافة إلى إغلاق أو تباطؤ حركة المنشآت الصناعية أو توجهات ترشيد نفقات العملاء يؤثر غالباً على جميع المنشآت في دولة الإمارات العربية المتحدة بما فيها المنشآت الصناعية التي قد تشير إلى انخفاض في القيمة. وعلى وجه التحديد، إن المنشآت الصناعية معرضة للخطر نظراً لأن غالبية القوى العاملة لديها تعمل في الموقع ولا يمكنهم مباشرة أعمالهم عن بُعد مع وجوب مراعاة تدابير التباعد الاجتماعي الصارمة.

وبالتالي، يحتمل أن تتأخر أو تؤجل بعض أنشطة التصنيع، ومن ثم تتكبد المنشآت الصناعية تكاليف تشغيل أعلى لمواصلة عملياتها خلال فترة تفشي جائحة كوفيد-19.

يتعين على الإدارة مراعاة مختلف المشكلات المحاسبية، بما في ذلك ما إذا كان:

- من المرجح أن يؤدي تفشي جائحة كوفيد-19 والتدابير التي تم اتخاذها لاحتواء الوباء إلى خفض التدفقات النقدية المستقبلية وزيادة التكاليف التشغيلية والتكاليف الأخرى على إثر الأسباب الواردة أعلاه؛
- ينبغي تحديث الافتراضات وتوقعات التدفقات النقدية المستخدمة لاختبار الانخفاض في القيمة بما يعكس التأثير المحتمل المترتب على جائحة كوفيد-19؛
- يجب مراجعة الموازنات والتوقعات والافتراضات الأخرى من تاريخ اختبار الانخفاض في القيمة السابق، والتي تم استخدامها لتحديد قيمة الأصل القابلة للاسترداد، بما يعكس الظروف الاقتصادية في تاريخ الميزانية العمومية، ولا سيما لتناول المخاطر وعدم اليقين المتزايد؛ و
- قد يلزم إعادة النظر في منهجية تحديد معدلات الخصم.

في بعض الأحيان، قد تقرر المنشأة أنه سيتم بيع الموجودات الثابتة الملموسة المتأثرة أو الاستغناء عنها أو استبعادها بأي شكل من الأشكال. طبقاً للمعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية "الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقفة"، في حالة الوفاء بمعايير الموجودات المحتفظ بها للبيع، يتعين على المنشأة قياس الموجودات المحتفظ بها للبيع بقيمتها الدفترية أو القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع، أيهما أقل.

علاوة على ما سبق، يجب ملاحظة أنه من المحتمل أن يلزم تقديم إفصاحات إضافية لتمكين مستخدمي البيانات المالية من فهم الافتراضات المطبقة وحساسية احتساب التغيرات المعقولة في هذه الافتراضات.

يتوفر مزيد من المعلومات والاعتبارات التفصيلية في القسم رقم 5 "انخفاض قيمة الموجودات غير المالية" من المستند الأساسي.

5- اعتبارات السيولة

قد تؤدي الاضطرابات في الإنتاج والمبيعات المنخفضة والانخفاض في الأسعار أو الكميات، بسبب بعض الأمور مثل امتيازات الأسعار وإخفاقات سلسلة الإمدادات وتوقف العمل، إلى تراجع حاد محتمل في التدفقات النقدية، وبالتالي قد تؤثر على ما يلي:

- مبدأ الاستمرارية؛
- إفصاحات مخاطر السيولة؛ و
- اتفاقيات الديون.

يجب مراقبة هذه البنود عن كثب.

راجع القسم رقم 1 "الاستدامة المالية ومبدأ الاستمرارية" من المستند الأساسي.

6- خسائر الائتمان المتوقعة للذمم المدينة التجارية

يمكن أن يؤثر تفشي وباء كوفيد-19 على قدرة المقترضين، من الشركات أو الأفراد، على الوفاء بالتزاماتهم. ومن ثم قد يتعرض المقترضون من الشركات أو الأفراد بشكل خاص للتداعيات الاقتصادية التي تشهدها المنطقة الجغرافية أو قطاع الأعمال التي يزاولون فيه أعمالهم. عموما، يؤدى تدني التنبؤات بالنمو الاقتصادي إلى زيادة احتمالية التخلف عن السداد بالنسبة للعديد من المقترضين فضلاً عن احتمالية زيادة معدلات الخسائر بسبب انخفاض قيمة الضمانات والذي يتضح عموماً من خلال تراجع أسعار الموجودات.

يتطلب المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية من الشركات استخدام نموذج خسائر الائتمان المتوقعة لقياس الانخفاض في قيمة معظم الموجودات المالية.

يقتضي هذا النموذج مراعاة كل من المعلومات التاريخية السابقة والمعلومات الحالية، بالإضافة إلى التوقعات المعقولة والمدعومة بشأن الظروف المستقبلية (بما في ذلك المعلومات عن الاقتصاد الكلي). تقع موجودات العقود ضمن نطاق نموذج خسائر الائتمان المتوقعة. تطبق العديد من الشركات في هذا المجال نموذجاً مبسطاً للذمم المدينة التجارية وموجودات العقود، وتقيس خسائر الائتمان المتوقعة على مدى الفترة المتوقعة لخسائر الائتمان.

راجع القسم رقم 2 "انخفاض قيمة الموجودات المالية" من المستند الأساسي.

7- التأثير على خطط تعويضات الموظفين

عادةً يكون لدى المنشآت الصناعية عدد كبير من القوى العاملة والتزامات جوهرية لتعويضات نهاية الخدمة. قد يكون هناك تأثير على مستحقات رواتب الإجازة إذا قام جزء كبيرة من هذه القوى العاملة بتأجيل الإجازة في هذه الفترة. يجب على الإدارة النظر أيضًا فيما إذا كان أي من الافتراضات المستخدمة لقياس تعويضات الموظفين قد تأثر بالوضع الاقتصادي العالمي الراهن، مثل معدل الخصم واستمرار الرواتب وزيادة الرواتب وغيرها.

جمعية المحاسبين ومدققي الحسابات
Accountants & Auditors Association